الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
-قسنطينة-

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل.....

حصن الباستيون الفرنسي والسلطات المحلية في الجزائر العثمانية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث

من إعداد الطالبة:

علوش سهيلة

إشراف الأستاذة الدكتورة:

قشي فاطمة الزهراء

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
1-د/ احميدة عميراوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	رئيسا
2-د/فاطمة الزهراء قشي	أستاذة التعليم العالي	جامعة منتوري	مشرفا ومقررا
3-د/عمر بن خروف	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	عضوا
4-د/صالح فركوس	أستاذ محاضر	جامعة عنابة	عضوا

السنة الدراسية: 1426-1427هـ/ 2005-2006م

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ
فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن
شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونِةٍ لاَّ شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ
لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ
وَيَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ

سورة النور الآية 35.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

إهداء

إلى من قال فيهما الرحمان "و بالوالدين إحسانا"، إلى اللذين ربياني
فاحسنا تربيتي و انارا دربي، و سهرا على راحتي،
و دفعاني إلى النجاح
إلى نبع الحنان امي و صاحب الفضل ابي فلهما جزيل الشكر و الامتنان.
إلى من كان حبّه من الإيمان وطني الجزائر
إلى كل من يؤمن بالتغيير و يسعى إليه من اجل واقع افضل، و حياة أكرم
لهذا الوطن و هذه الأمة العريقة.
إلى الذين رفعوا راية الجهاد حين تخاذل العرب و المسلمون،
و ابوا الاّ ان يرفعوا الظلم عنهم، إلى اطفال الحجارة
و شهداء الإنتفاضة.
إلى اخواي العزيزين: فارس و مهدي
إلى زهرات البيت أخواتي: رندة، زينة، كريمة و خولة
إلى زوجي: حسين
إلى عائلتي الجديدة، و اخص بالذكر كريمة
إلى صديقاتي: مريم، لامية، مريم، سميرة، عتيقة، صونيا، رجاء، فائزة،
امال، سامية، كريمة...
إلى اخواتي في الله: امال، سهام، نوال
إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع

سهيلة علوش

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكر و تقدير

الشكر لله أولا و آخرا فهو الذي وفقني و سدد خطاي و منحني القوة
و الصبر لإتمام هذا العمل.
لكن من لم يشكر الناس لم يشكر الله
فيقتضي المقام أن أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل اساتذتي
الذين ساهموا في تعليمي منذ نعومة اظافري إلى اليوم
من باب "من علمني حرفا صرت له عبدا"
و أقدم شكري الكبير للأستاذة الفاضلة "فاطمة الزهراء قشي" التي اشرفت
على هذا البحث، و ساعدتني و وجهتني و لم تبخل عليّ بنصائحها القيّمة
منذ بداية البحث إلى نهايته.
كما اشكر كل الأساتذة الكرام الذين امدوني بمساعداتهم و اذكر منهم:
عاشور بوشامة، خليفة حماش، احميدة عميراوي،
علاوة عمارة، احمد صاري، ...
و اشكر الأستاذ: جمال علواش الذي قام بتصحيح المذكرة تصحيحا لغويا.
و لا يفوتني في هذا المقام أن اشكر السيدة "حليمة" القائمة على مكتبة
الأساتذة بجامعة الأمير عبد القادر و كل عمال المكتبة.
و في الاخير شكري إلى كل طاقم مكتبة "*Master Copie*".
و خاصة الاخت "كنزة" التي تعبت كثيرا في طبع هذه المذكرة و إخراجها إلى النور
جزاهم الله جميعا خير جزاء

سهيلة علوش

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة المختصرات:

R.A: Revue Africaine

م. و. ح: المكتبة الوطنية بالحامة.

م. و. ب: المكتبة الوطنية بباريس.

م. ج: مجموعة الوثائق.

د.ط: دون طبعة.

د.ن: دون ناشر.

كذا: كذا ورد في الأصل.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمـــة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله.

يعتبر العهد العثماني من أهم فترات تاريخ الجزائر، و لا ترجع تلك الأهمية إلى طول الفترة الزمنية المقدرة بثلاثة قرون و أزيد فحسب و إنما لاعتبارات أخرى سياسية و احتماعية و ثقافية، و لارتباط تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر بهذه الفترة إذ نجد أن الاحتلال الفرنسي كان نتيجة حتمية لما آلت إليه إيالة الجزائر العثمانية في أواخر عهدها، و يرتبط الاحتلال الفرنسي بوجود الحصن الفرنسي في الشرق الجزائري و قضية اليهوديين بكري و بوجناح و الدَّين الذي في ذمّتهما للجزائر إلى الوجود الفرنسي في الشرق الجزائري بداية من شركة لانش Lenche و وصولا إلى الشركة اليهودية.

و على هذا الأساس ركّزت الكتابات التاريخية التي تعرضت للحصن الفرنسي على العلاقات السياسية بين السلطتين الحاكمتين في الجزائر و فرنسا، و التي اتسمت بالتوتر و الصراع في أغلب الأحيان للعلاقات المالية و مشكلة الدَّين، و ضمن هذا الإطار درس الحصن الفرنسي من الناحية السياسية فقط، في حين لا تزال العلاقة غير واضحة التفاصيل بين الباشا و أعوانه الخزناجي و الخوجة ...، و بين الباي و وكلائه، كما لا تزال نوعية الاتصالات بين السلطات الفرنسية و ممثليهم في الحصن غير واضحة و هذا ما سنتعرض إليه في هذه الدراسة المعنونة بـــ "العلاقات بين وكلاء حصن فرنسا و السلطات المحلية في الجزائر خلال العهد العثماني من 1640 إلى 1798م" و هي دراسة تاريخية تطمح إلى تحليل طبيعة العلاقات بين المسؤولين عن الحصن الفرنسي و السلطات الحاكمة المحلية.

و نظرا لأن الوثائق المتوفرة لا تغطي كامل العهد العثماني حددنا الفترة الزمنية المدروسة ما بين 1640م - 1798م / 1050 هـــ- 1213هـــ، و مع هذا رجعنا إلى دخول العثمانيين إلى الجزائر و استقرارهم بالمدن الساحلية الشرقية و العودة إلى بداية الوجود الفرنسي بالجزائر في النصف الثاني من القرن 16م/10هـــ.

و بما أن الكتابة التاريخية في شكلها الموضوعي تحدد نوعيتها المصادر التي تتوفر أمام الباحثين قبل أي شيء آخر، فإن لنوعية المصادر أهمية كبيرة في تحديد المحتوى الذي ينتهي

إليه و يسجّله المؤرخ الموضوعي في أبحاثه[1].

و لهذا آثرنا العودة إلى الأرشيف الوطني، إذ أن أغلب الكتابات التاريخية الحديثة اعتمدت على دور الأرشيف الأوروبية خاصة منها الفرنسية بينما بقي الأرشيف الوطني غير مدروس من قبل الجزائريين، باستثناء بعض الدراسات الحديثة القليلة مثل: كتاب لمنور مروش و المعنون بـ " Recherches sur l'Algérie à l'époque ottomane, Monnaies, prix et revenus 1520-1830," الصادر سنة 2002م عن دار بوشان Bouchen بباريس، و خليفة حماش و نصر الدين سعيدوني.

أما دوافع انجاز الدراسة فهي محاولة إضافة لبنة جديدة للبحث العلمي بتقديم دراسة أكاديمية تبرز وجهة النظر المحلية و تظهر طبيعة العلاقات بين الجزائريين و الفرنسيين من خلال مراسلاتهم، و تساهم في استغلال الأرشيف الإداري الوطني، و الإجابة على التساؤلات المطروحة لعل ذلك يوصل إلى نتائج أكثر موضوعية، و تساهم في إدراك دور الحصن الفرنسي في العلاقات بين البلدين و مدى تأثره بها، و تأثيره فيها، إضافة إل قيمة الوثائق المعتمد عليها.

كما أن الدراسات و الكتابات التاريخية التي تعرضت للحصن الفرنسي ركزت على العلاقات السياسية بين السلطتين الحاكمتين في كل من الجزائر و فرنسا، و نتائجها على المستوى الاقتصادي تجاريا و ماديا، و ما نجم عليها من أزمة الديون الجزائرية على فرنسا، في حين لا تزال العلاقات الاجتماعية غير مدروسة، و كذلك علاقات الحصن على المستوى الداخلي و طبيعة الاتصالات بين الباي و الأهالي و شيوخ القبائل.

كما أن جل الكتابات الأوروبية تمثل وجهة نظر غربية، ليس لكون مؤلفيها أوروبيين فحسب، و إنما لاعتمادها على الوثائق و المصادر الأوروبية و إهمال الوثائق المحلية.

أما الإشكالية المطروحة فهي:

– ما طبيعة العلاقات بين المسؤولين عن الحصن الفرنسي و ممثلي السلطة في الجزائر: الداي، الباي، شيوخ القبائل المجاورة، سياسية، اقتصادية، اجتماعية؟ و ما هي مجالاتها و صفتها

[1] عبد القادر زبادية، "كيف نكتب التاريخ"، الأصالة، ع3، جمادى 1331هـ أوت 1971م، وازرة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية، الجزائر، ص 88.

المباشرة أو غير المباشرة؟ و هل كانت حسنة أم متوترة؟ دائما أو بصفة مؤقتة؟

- وما علاقات المسؤولين عن الحصن الفرنسي بالأهالي؟ و إلى أي مدى استفادوا من الوجود الفرنسي؟ ومدى التكافؤ في المبادلات و أي الطرفين أكثر استفادة؟

و ما مدى تداخل صلاحيات الباي و الداي فيما يخص العلاقات مع الحصن الفرنسي؟ و من يتدخل في صلاحيات الآخر؟

التعريف بمصادر الرسالة:

و لإنجاز هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من الوثائق و المراجع باللغتين العربية و الفرنسية و نذكر منها:

الوثـــائق:

- مراسلات بايات قسنطينة: توجد هذه الوثائق بالمكتبة الوطنية بالحامة (الجزائر العاصمة) و تحمل هذه المجموعة رقم 1641، و قد تعرضنا إليها في بداية الفصل الأول من الدراسة.

المصـــادر:

- غزوات عروج و خير الدين: و مؤلفه مجهول و هو من تحقيق: نور الدين عبد القادر و يشير المحقق أن مؤلفه كان معاصرا للأخوين بربروس، و هو كتاب قديم صدر عن المطبعة الثعالبية بتونس عام 1335هـ/ 1934م،و هي طبعة قديمة.

- المؤنس في أخبار إفريقيا و تونس لابن أبي دينار. الصادر عام 1296هـ عن مطبعة الدولة التونسية.

- إتحاف أهل الزمان لابن أبي الضياف. الصادر عام 1963 بتونس عن لجنة كتابة الدولة للشؤون الثقافية و الأخبار.

و كلاهما خاص بتاريخ تونس إلاّ أنهما تعرضا لتاريخ خير الدين باشا و دخوله إلى شمال إفريقيا.

إضافة إلى المراجع التي تتعرض للموضوع مثل: "التجارة الخارجية للشرق الجزائري" لمحمد العربي الزبيري الصادر عام 1972م عن الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، و قد تعرض بإسهاب لموضوع العلاقات التجارية بين الفرنسيين و الجزائريين و تعاقب الشركات الفرنسية على المنطقة، و كتب ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر أواخر العهد

العثماني"، "ورقات جزائرية"، "الجزائر في العهد العثماني" و بعض الدراسات الأخرى التي تخدم الرسالة من بعيد أو من قريب و هي موضحة في ثبت المصادر و المراجع.

و اعتمدنا أيضا على بعض **الرسائل الجامعية** مثل: رسالة عائشة غطاس المعنونة بـــ "العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر 1619 إلى 1694م"، تحت إشراف الأستاذ مولاي بلحميسي بمعهد التاريخ جامعة الجزائر للسنة الدراسية 1984-1985م، و تعرضت فيها الباحثة إلى العلاقات السياسية بين البلدين كما ركزت على الجانب الإحصائي لصادرات و واردات الجزائر، و رغم أهميتها حيث استغلت وثائق دور الأرشيف الفرنسية لكنها لم تتعرض لتحليل العلاقات، و رسالة جميلة معاشي المعنونة بـــ "الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن العاشر هجري إلى القرن الثالث عشر هجري (16-19م)" رسالة ماجستير عبارة عن دراسة اجتماعية و سياسية تحت إشراف الأستاذ حسين حماد بجامعة قسنطينة للسنة الجامعية 1411-1412هـ/1990-1991م و تعرضت فيها للأسر الحاكمة في بايلك الشرق و علاقاتها مع الباي في قسنطينة.

و استعنا ببعض **المقالات** التي تخدم الموضوع موزعة على عدة مجلات: الأصالة، **الثقافة**، المجلة التاريخية المغاربية و المجلة الإفريقية Revue Africaine بما فيها من مقالات تخدم الموضوع.

نظرا لطبيعة الموضوع و الإشكالية المطروحة اعتمدنا **المنهج التاريخي الوصفي** الذي يهتم بتتبع الأحداث، و تقديم وصف شامل و دقيق، و تتبع سير الأحداث عبر مضان البحث، و على **المنهج التاريخي النقدي** الذي يهتم بالبحث عن الأسباب و طلب التفسيرات، فهو الأنسب لدراسة الوثائق، و الدراسة تعتمد في أغلبها على نصوص الوثائق التي هي عبارة عن رسائل، فتحليل الوثائق، و محاولة استنطاقها أهمّ جزء في الموضوع.

و قد واجهتني بعض الصعوبات أثناء الدراسة و هي قلة الكتابات المتعلقة بالموضوع أساسا، فأغلب الكتابات الأوروبية تؤرخ للمؤسسات الفرنسية في المنطقة، و تدرس علاقاتها الاقتصادية فقط، بينما الدراسات المحلية تركز على الفترة الأخيرة، و تربط الوجود الفرنسي في سواحل الشرق بالاحتلال الفرنسي للجزائر، دون التطرق لموضوع العلاقات.

إضافة إلى أن أغلب المراجع و المصادر كتبت باللغة الأجنبية خاصة منها الفرنسية و بعض الكتابات اللاتينية، و اغلبها غير متوفرة بالجزائر، كما أننا في هذه الفترة لا نستطيع البحث خارج الجزائر رغم أهميته و لا يمكن إغفال الصعوبات التي واجهتني أثناء قراءة الوثائق، إذ ظللت عاكفة عليها أكثر من ستة أشهر لفك رموزها نظرا لصعوبة بعضها و تداخل الكلمات و صعوبة الخط، كما صعب عليّ استنطاقها و استخراج المعلومات الواردة فيها، و كيفية إدراجها ضمن عناوين رئيسية و أخرى فرعية، للتعرّف عليها و تحليل المادة الخبرية و الكشف عن خباياها و ما يمكن ان تحمله من أخبار و مدى صحة هذه الأخيرة؟

كما لا يمكن أن أنسى أنني كنت بصدد دراسة موضوع عام حول "الامتيازات التجارية الفرنسية في الشرق الجزائري -1520م-1830م في بداية البحث و بعد أن قطعت شوطا في البحث وجدت أن الموضوع مسجل بالعنوان نفسه، و الفترة الزمنية ذاتها، في الجزائر العاصمة في معهد بوزريعة تحت إشراف الأستاذ ناصر الدين سعيدوني منذ 1999م، مما جعلني أتراجع عن الموضوع و أغيّره إلى ما هو عليه الآن، كما واجهتني صعوبات كبيرة أثناء الترجمة حيث اضطررت أكثر من مرة إلى الاستعانة بالقواميس و الأشخاص المتمكنين من اللغة الفرنسية، إضافة إلى الصعوبات الأخرى التي لم اذكرها لأنها جزء من البحث العلمي.

و للإلمام بالموضوع ارتأينا **تقسيم الدراسة** إلى مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة و ملاحق، فجاء **الفصل الأول**: بعنوان **المدن الساحلية الشرقية تحت الحكم العثماني**، فكان بمثابة فصل تمهيدي للموضوع إذ قبل دراسة موضوع العلاقات يجب التعرض لبداية العهد العثماني في المنطقة و نشأة المؤسسات الفرنسية و لهذا قسمته إلى ثلاث مباحث:

I- دراسة الوثائق

II- بداية العهد العثماني بالمدن الساحلية الشرقية.

III- بداية الامتيازات الفرنسية بالجزائر.

أما **الفصل الثاني** و **الثالث** فهما صلب الموضوع إذ عملنا على تحديد طبيعة العلاقات و تحليلها بشكل مفصل في هذين الفصلين.

ففي الفصل الثاني تعرضنا لعلاقات حكام الحصن الفرنسي للسطات الحاكمة المحلية في الجزائر العثمانية ممثلة في السلطات العليا بالبلاد، و **هي الداي و الباي و** قبل التطرق للعلاقات قمنا بدراسة لمجموعة الوثائق المعتمدة في الدراسة و **قسمناه إلى** مبحثين:

I- علاقات حكام الحصن بالباي.

II- علاقات حكام الحصن بحاكم الجزائر.

و في **الفصل الثالث** الموسوم **بعلاقات حكام الحصن بالقبائل** تعرضنا لعلاقاتهم بالقاعدة الشعبية بالجزائر العثمانية و المسؤولين عنها **بصفة مباشرة و هم** القايد و شيخ القبيلة، **فقسمناه** إلى ثلاثة مباحث:

I- علاقات حكام الحصن بالقياد و الآغوات.

II- علاقات حكام الحصن بشيوخ القبائل.

III- علاقات حكام الحصن بالأهالي.

و ختمت الدراسة بخاتمة هي استنتاج لما توصلنا **إليه من نتائج** حول الموضوع و محاولة للإجابة عن الإشكالية التي طرحت في البداية و **نرجو بهذا أن** نحقق الأهداف **المنشودة من الدراسة و نسهم في كشف جانب من العلاقات الفرنسية الجزائرية في العهد** العثماني و تأثيرها الداخلي في البلاد.

هذا و رغم الجهد المبذول لإنجاز هذه الدراسة **إلا** أن الموضوع **لا** يزال بحاجة إلى **مزيد من البحث للإحاطة به من كل الجوانب.**

و أخيرا أتقدم بالشكر إلى الأستاذة المشرفة **فاطمة الزهراء** قشي على إشرافها على الرسالة و مساعدتها طيلة فترة البحث.

الفصل الأول:

المدن الساحلية الشرقية تحت الحكم العثماني.

I- دراسة الوثائق.

II- بداية العهد العثماني بالمدن الساحلية الشرقية.

III- بداية الامتيازات الفرنسية بالجزائر .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

I – دراسة الوثائق:

إن أول ما استرعى انتباهنا إلى موضوع الدراسة وجود مجموعة من الوثائق تدور جلّها حول حصن الباستيون الفرنسي و علاقاته ببايات قسنطينة، هي المجموعة رقم 1641 بالمكتبة الوطنية بالجزائر، و هي المجموعة الأولى من الرصيد القديم، و قد قام الأستاذ خليفة حماش بفهرستها عند فهرسته لوثائق المكتبة الوطنية و نشره بالمجلة التاريخية المغربية بعنوان "كشاف الوثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين في الجزائر و تونس".

و جاء في تعريفه للمجموعة: "أنها عبارة عن رسائل أغلبها من بايات الشرق في قسنطينة و بعض شيوخ القبائل إلى وكيل الباستيون في القالة، و بها بعض الرسائل من الباشوات في الجزائر إلى آغوات النوبة في القل و عنابة، و توجد كلها في مجلد واحد، و عددها مائة و اثنان و ثلاثون وثيقة، مرقمة من واحد (1) إلى مائة و ثلاثون (130) مع تكرار الرقمين (91) و (110)، وبعضها فقط وثائق أصلية أما اغلبها فهي منقولة عن أصول مفقودة، كما أن أغلبها مرفق بترجمة أو ملخص لها باللغة الفرنسية، و كثير منها من غير تاريخ و كتب عليها تاريخ الوصول إلى المرسل إليه بالتاريخ الميلادي و تغطّي الفترة من 1132 إلى 1198هـ/1719-1783م[1].

و قد رتبها خليفة حماش من واحد (1) إلى مائة و ثلاثون (130)، مع تكرار الوثيقة رقم (91) و الوثيقة رقم (100) فيصبح عددها 132 وثيقة كما توجد وثيقتان تحملان رقم (91) و وثيقتان تحملان الرقم (110)، و لهذا واجهتنا صعوبة التهميش للوثيقتين فوضعنا الرقم و أضفنا له اسم المرسل (صالح باي) أو (حسن باي) للتفريق بين الوثيقتين.

و يوجد لبس في الوثيقة رقم (91) و التي أرسلها حسين باي إلى وكيل الباستيون عام 1791م، غير أنه من المعروف تاريخيا أن صالح باي حكم من 1771 إلى 1792م عند قتله و قضية قتله معروفة لدى الباحثين، أمّا حسين باي فقد حكم ما بين 1792 إلى 1794م و من غير المعقول أن تكون الرسالة أرسلت عام 1792م و بالتالي فهذه الوثيقة غير أصلية، و غير موثوق بصحّتها و لذا لم نعتمد عليها.

أما الوثيقتان اللتان تحملان الرقم (110) فكلتاهما مرسلة من الشيخ علي باي إلى

---

[1] خليفة حماش، كشاف الوثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين في الجزائر و تونس، تونس، المجلة التاريخية المغربية، ع ، ص 311.

وكيل الباستيون في عام 1792م، غير أن الموضوع يتغير من وثيقة إلى أخرى، و قد همشنا للوثيقتين بالرقم نفسه (110).

و أثناء عملنا على المجموعة وجدنا بها 133 وثيقة، و بعد مقارنتها مع كشاف الوثائق و جدنا أن إحدى الوثائق غير مفهرسة، إذ يبدو أنها سقطت سهوا أثناء فهرستها و هي الوثيقة الموجودة بين الوثيقة رقم (11) و الوثيقة رقم (12) فهي غير واردة في الفهرسة و لم تذكر أبدا و قد أرسلها حسن باي إلى وكيل الباستيون القبطان صالوه، يدور موضوعها حول وصول مستحقات الباي من المرجان و السماح للفرنسيين بإصلاح البناء مع عدم السماح لهم بالزيادة فيه و لا يوجد عليها تاريخ، و قد ضمّنتها ثبت الملاحق ليتسنّى الإطلاع عليها لمن أراد ذلك.

ويوجد اختلاف في ترتيب الوثائق و ترقيمها، إذ وجدنا أن الوثيقة الثامنة في المجموعة تحمل الرقم (7) في كشاف الوثائق، بينما الوثيقة (7) في المجموعة تحمل الرقم (8) و الشيء نفسه يقال بالنسبة للوثيقتين التاسعة و العاشرة.

و ذكر خليفة حماش أن بعضها وثائق غير أصلية و هي وثائق منقولة عن أصول مفقودة مرفقة بترجمة أو ملخص بالفرنسية لكن تاريخ ترجمتها غير مذكور و من الممكن جدا أن تكون الترجمة قد تمت مباشرة بعد وصول الرسالة إلى الوكيل فهو يحتاج إلى المترجم ليفهم الرسائل -كما كان يصطحبه معه عند ذهابه إلى قسنطينة، أو يرسله نيابة عنه ليتفاهم مع الباي في شأن من شؤون الحصن ليسهل عليه مراجعتها فيما بعد عند الحاجة، كما أنه من الممكن أن تكون الترجمة قد تمت في القرن التاسع عشر من قبل الفرنسيين بعد الاحتلال.

و لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أغلب الوثائق غير أصلية، كونها منقولة عن وثائق أصلية مفقودة، يجعلنا نشك أن الترجمة تمت في حينها، فلو كانت كذلك لضاعت الترجمة مع الأصول المفقودة، إضافة إلى كون الوثائق جمعت في مجلّد واحد ليتسنى حفظها و قد كتبت الوثائق غير الأصلية على أوراق هذا المجلد بينما الوثائق الأصلية ألصقت فوقه إلصاقا و أضيفت الترجمة الفرنسية على ورقة المجلد، مما يجعلنا نرجح أن الترجمة لم تكن في حينها، و إنما كانت في فترة لاحقة لذلك، ربما تعود إلى أواخر عهد الشركة الفرنسية بالجزائر أو بداية العهد الفرنسي، و يبقى هذا مجرّد شك ليس لدينا ما يؤكده، أما عن مترجم هذه الوثائق و ناقلها عن الوثائق الأصلية فلا توجد أية إشارة إلى اسمه أو وظيفته !!

و الوثائق الأصلية كلها رسائل من الشيخ علي باي بن الحاج عبد الله بن أبي العباس شيخ المعزول إلى وكيل الباستيون، أرسلت عام 1792م، ماعدا الوثيقة رقم (15) و هي عبارة عن تذكرة تسديد رسوم جمركية سلمت لوكيل الباستيون عام 1162م، و هي مثبتة في الملحق رقم (4).

و استثنينا بعض الوثائق لعدم الوثوق بصحتها أو وجود ما يشوبها و يجعلها موضع ريبة (و قد سبق الحديث عن الوثيقة رقم (91) المرسلة من حسين باي) حيث وجدنا وثيقة تحمل تاريخي وصول مختلفين، و هي الوثيقة رقم (31) إذ تحمل تاريخ أوائل ذي القعدة 1177هـ، بينما تحمل تاريخي ميلاد مختلفين و هما 1762م و 1764م في نهاية الملخص الفرنسي، ويمكن أن نستخلص منها أن 1762م و هو تاريخ وصول الرسالة و 1764م هو تاريخ وضع ملخص لها، و لكن إذا علمنا أن أوائل ذي القعدة 1117هـ يقابله أوائل ماي 1763م رجحنا أن 1764م هو تاريخ وصولها، فمن غير المعقول أن تصل الرسالة قبل كتابتها بسنة كاملة؟! بينما يمكن أن يتأخر وصولها بضعة أشهر بعد كتابتها (1764م) لعدة أسباب و ظروف.

أما الترقيم المعتمد عليه في الدّراسة و المذكور في الهوامش فهو الترقيم الذي وضعه خليفة حماش في كشاف الوثائق، إذ أن الوثائق تحمل هذه الأرقام في المكتبة الوطنية. أما الترقيم المذكور في الملحق فهو من اجتهادي الخاص، و قد أوردت الترقيمين معا في الملحق.

أما لغة الوثائق فهي مزيج بين العربية الفصحى و الدارجة، مكتوبة بخط مغربي يقرأ بصعوبة و أسلوب كتابتها بسيط، و التعابير ركيكة، و هي في أغلب الأحيان لا تعبّر عن المعنى المقصود، مع تكرار العبارات و الجمل أكثر من مرة في الرسالة الواحدة، فربما يكون مرجع ذلك إلى لغة العصر أو لركاكة أسلوب الكاتب أو من باب الإلحاح على الأمر و التأكيد عليه، و رغم كون الوثائق مزيج بين الأصلية و غير الأصلية، فأسلوب و لغة الكتابة متشابهان رغم النقائض المشار إليها، و الأسلوب واحد في أغلب الوثائق، فرسائل البايات متشابهة و رسائل الشيوخ متشابهة، و الأمر نفسه بالنسبة لرسائل الباشوات إذ يبدو أن طريقة الكتابة شيء متعارف عليه، حيث تبقى الرسالة على حالها باستثناء تغيير اسم المرسل و المرسل إليه و موضوع الرسالة و تاريخها مع بعض الإضافات، فرسائل الباشوات تبدأ بـ "الحمد لله صلى الله على سيدنا و مولانا و على صحبه و سلم تسليما حفظ الله تعالى ذات المعظم الأمجد ابننا آغا النوبة ..."، فالباشا يذكر المرسل إليه أولا ثم يتمّم الرسالة و يختمها باسم المرسل" و كتب عن إذن المعظم الأرفع السيد ...".

بينما يبدأ الباي رسالته (بعد الحمد لله) يذكر المرسل و المرسل إليه و يختمها بالإشارة إلى المرسل مرة أخرى مثل: "الحمد لله وحده من عبد الله سبحانه المتوكل على الله المنصور بعون الله الأسعد السيد ... إلى قبطان الباستيون ..." و يختمها بـ "و كتب عن إذن المشار إليه أعزّه الله و نصره بمنّه آمين"

بينما رسائل شيوخ القبائل فيبدأها الشيخ بتحديد المرسل إليه دون أن يذكر المرسل و يذكره في الختام، فيبدأها بـ "يتعرف محبنا ....." و يختمها بـ "و كتب عن إذن محبكم علي باي بن الحاج عبد الله وفقه الله تعالى بمنّه و كرمه آمين".

و مجمل هذه الوثائق تصب في موضوع العلاقات بين الفرنسيين و الجزائريين بغض النظر عن المرسل و المرسل إليه باستثناء الوثيقة رقم (46) فهي خاصة بالعلاقات بين الوكيل الفرنسي بالقالة و المسؤول التونسي الموجود بطبرقة حسين القزاز، و الوثيقة رقم (18) يدور موضوعها حول الاتصال بين الشيخ علي باي و باي تونس و لهذا لم نتعرض لهما بالدراسة، و قد حاولنا إحصاء الوثائق و تصنيفها في جدول حسب المرسل و رقمتها ترقيما تسلسليا من 01 إلى 133.

و قد أسقطت بعض الوثائق غير المستغلة في الرسالة و المشار إليها سابقا، سواء كانت غير متعلقة بالموضوع أو مشكوك فيها.

أما عن الفترة الزمنية التي تغطيها الوثائق فإن الأستاذ خليفة حماش حددها ما بين 1132 إلى 1198هـ/ 1719- 1783م، و لا ندري على أي أساس حدد الفترة الزمنية، فالنسبة لبدايتها ترجع أول وثيقة إلى عام 1132هـ/ 1719م بينما نهاية الفترة التي تغطيها الوثائق لا يتوقف عند 1198هـ/1783م و إنما يتوقف عند 1210هـ/1796م.

أما الترقيم المستعمل في التهميش فهو رقم الوثيقة الأصلي و المثبت في مقال "كشاف الوثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني" لخليفة حماش، المشار إليه سابقا و هو الرقم الذي تحمله في المكتبة الوطنية.

و نظرا لطبيعة الوثائق فهي مزيج من الرسائل بين الوكيل الفرنسي و ممثلي السلطة: الباي، الداي، القايد و شيخ القبيلة إرتأينا تقسيم موضوع العلاقات إلى فصلين أحدهما يشمل علاقات الفرنسيين مع السلطات العليا في البلاد و يمثلها الوالي العثماني (باشا، داي، ...) و الباي، و تمثل الحكومة العثمانية بالجزائر، و الآخر يتعرض لعلاقاتهم مع القاعدة الشعبية للجزائر العثمانية

و تشمل الأهالي و القبائل المجاورة للفرنسيين و التي تعاملوا معها بشكل مباشر أو غـــير مباشـــر، و المسؤولون عنها شيوخ القبائل و القياد.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

II- بداية العهد العثماني بالمدن الساحلية الشرقية

من الصعب جدا كتابة فصل تمهيدي لكون المادة الخبرية شحيحة حول تاريخ المدن الساحلية الشرقية: سكيكدة، عنابة، القالة، القل، جيجل و بجاية أثناء العهد العثماني، نظرا لقلة المصادر التي تتعرض للموضوع، حيث أن جلّ المؤرخين الذين كتبوا عن هذه المدن، تناولوها ضمن حدود بايلك الشرق، تحدثوا عن أهالي المنطقة عرضا ضمن قبائل المخزن، و ذكروها في مواضع مختلفة على أنها تجمعات سكانية ريفية أكثر منها مدنا ساحلية عامرة، لغلبة الطابع الفلاحي على سكان المنطقة، و قلة الصناعات التي ميّزت المدن آنذاك، كما أن تلك التجمعات السكانية لم تكن تتوفر على مناصب إدارية كثيرة، و متنوعة، رغم توفر بعضها في مدينة عنابة، و تركّز حاميات تركية بها.

إذ أنّ أغلب الدّراسات العربية التي تعرضت للشرق الجزائري، أو الشريط الساحلي لبايلك الشرق الجزائري بالخصوص، درسته من الناحية الاقتصادية مركزة على المحاصيل الزراعية و النشاط التجاري مع الشركة الفرنسية الموجودة بالمنطقة، فجاءت أغلبها دراسات إحصائية، أو تناولته من الجانب السياسي المحض في إطار العلاقات بين القبائل و السلطات الحاكمة (الداي و الباي)، و مدى تمكن سلطة هذا الأخير على القبائل الشرقية مركزة على تعيين الشيوخ و على جباية الضرائب[1]. بينما نريد إجراء دراسة عن العلاقات الاجتماعية و السياسة التي ربطت بين حكام الحصن الفرنسي و بين بايلك الشرق سلطة و رعية.

---

[1] عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)، رسالة ماجيستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر 1984- 1985.

- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، د.ط، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1972.

- ناصر الدين سعيدوني، "الحياة الاقتصادية بعنابة خلال العهد العثماني"، الأصالة، ع 34-35، الجزائر جمادى الثانية، رجب 1396هـ/جوان- جويلية 1976م.

-أحمد سيساوي، النظام الإداري ببايلك الشرق (1791-1830)، رسالة ماجيستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة 1988.

- جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة ببايلك الشرق الجزائري من ق 10هـ إلى ق 13هـ/ 16-19م/ دراسة اجتماعية سياسية، رسالة ماجيستير في التاريخ، قسم التاريخ جامعة قسنطينة 1992.

-فلة القشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771- 1837، رسالة ماجيستير في التاريخ، جامعة الجزائر 1989- 1990م.

أما الدّراسات الفرنسية[1] التي تعرضت للشرق الجزائري خلال العهد العثماني، فإنها لم تكن تؤرخ للشرق الجزائري، و مدنه و أهله، بقدر ما كانت تكتب تاريخ مؤسساتها في المنطقة.

فإذا كان إقليم الشرق الجزائري يتميز بمميزات جعلته أهمّ مقاطعة في الجزائر العثمانية نظرا للأهمية الاقتصادية و المكانة الاستراتيجية لهذه المنطقة التي هي أوسع مقاطعات الجزائر[2]، حيث يمتد شمالا من طبرقة شرق القالة إلى حدود مدينة بجاية، و من الشمال من الحدود التونسية التي تبدأ من طبرقة على البحر إلى الجنوب عبر تبسة حتى واحات وادي سوف[3].

و إذا كانت قسنطينة عاصمة بايلك الشرق قد فاق نفوذها حدود المدينة كونها مركز تجاري قديم حافظت على مكانتها هذه عبر العصور لموقعها بين الجبال الساحلية و السهوب و لمكانتها السياسية كونها عاصمة تنتظم حولها حياة المقاطعة[4] فإن المنطقة الساحلية الشرقية الممتدة من بجاية غربا إلى القالة شرقا، قد لعبت دورا كبيرا في هذه المكانة التي احتلها إقليم بايلك الشرق خلال العهد العثماني، حيث احتلت موانئ شرق الإيالة مثل: عنابة، القالة، القل و سكيكدة الدرجة الأولى في التجارة الخارجية للبلاد و خاصة مع فرنسا طيلة العهد العثماني[5].

و قد حظيت عنابة العثمانية بازدهار عمراني باعتبارها المرسى الأساسي لإقليم قسنطينة الفسيح[6]،و لكنّ هذه الأهمية سرعان ما انتقلت من عنابة إلى القالة نظرا لوجود La bastion de France بها[7]، و لا تقل مدينة القل أهمية عن بقية الموانئ التي لها شأن في

---

[1] Peyssonnel (J.A), Voyage dans les régences de Tunis et d'Alger, éditions: la découverte. Paris, 1887.
- Grammon (H.D), correspondance des consuls d'Alger, R.A, n° 32, Année 1888, n° 29, année 1885.
- Féraud (ch), documents pour servir à l'histoire de Bône, R.A, n° 32. Année 1888.
- Féraud (ch), Histoire de la calle, Alger 1877.
- René Bouyac, Hhistoire de Bône, imprimerie du courrier de Bône, Bône, 1891.

[2] فلة القشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني، مرجع سابق، ص02.

[3] محمد صالح العنتري، تاريخ قسنطينة، تحقيق: يحي بوعزيز، د.ط، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2005م، ص28.

[4] فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة المدينة و المجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر هجري/ من أواخر القرن الثامن عشر ميلادي إلى منتصف القرن التاسع عشر ميلادي، رسالة دكتوراه في التاريخ، جامعة تونس الأولى، 1998، المقدمة.

[5] علي عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر: نشأتها و تطورها قبل 1830، ط1، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر 1972، ص300.

[6] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ط1، 9 أجزاء، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998، ج1، ص177.

[7] Féraud (ch), documents pour servir à l'histoire de Bône. R. A. n°32. p 356

اقتصاد البلاد و حمايتها[1].

و نجد أن التوسع العثماني في المغرب العربي كان في معظمه نتيجة إلحاح القوى المحلية هناك على العثمانيين أن يدخلوا في الدولة العثمانية لتقوية الكفاح الإسلامي ضد العدوان الصليبي المتصاعد على ديار المسلمين في شمال إفريقيا، فقد طلبت شعوبه النجدة من العثمانيين ضد الزحف الإسباني، و رضيت عن طواعية أن تنضوي تحت لواء الخلافة الإسلامية العثمانية، و التي كانت لها قداسة عند المسلمين كافة آنذاك[2].

و كذا هاجرت أعداد كبيرة من مسلمي الأندلس إلى شمال إفريقيا، فكانوا يحثون أصحاب السفن الحربية على العمل ضدّ الإسبان بصفة خاصة، و ضدّ التجارة الأوروبية بصفة عامة[3].

أما عن انضواء المدن الساحلية الشرقية تحت لواء العثمانيين و كيفية انتقالها من السيطرة الحفصية إلى حكم العثمانيين فإننا نجهل تاريخ ذلك، حيث يوجد اختلاف كبير بين المؤرخين حول دخول الأتراك إلى هذه المدن. فيختلف من مؤرخ إلى آخر، و سنحاول تتبعها وفق ما ورد في المراجع و المصادر، مرجحين في الأخير ما نراه أقرب إلى الحقيقة، و نعتمد على مصادر و وثائق أقرب إلى الصحة و الواقع.

حيث يورد مصطفى بن جلال التوقيعي مدينة عنابة ضمن سناجق بلاد الجزائر، باسم "سنجاق بلد العناب" و يضعه في الرتبة السابعة و يفيد هذا وضع الجزائر في أواسط القرن السادس عشر، فتاريخ مصطفى بن جلال[4] يستوعب سلطنة سليمان القانوني الذي تولى الحكم بين 926- 974هـ/ 1520- 1566م[5]. لكن مصطفى بن جلال لم يحدد الفترة الزمنية بدقة التي تم فيها

---

[1] محمد المهدي بن علي شعيب، أم الحواظر في الماضي و الحاضر: تاريخ مدينة قسنطينة، د.ط، مطبعة البعث، قسنطينة 1400 هـ 1980م، ص 171.

[2] يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999م، ج2، ص251.

[3] عبد العزيز سليمان نوار: الشعوب الإسلامية: الأتراك، العثمانيون، الفرس، مسلمو الهند، ط1، دار النهضة العربية، بيروت 1973، ص116.

[4] مصطفى بن جلال التوقيعي: صاحب كتاب "طبق الممالك و درجات المسالك"، أحد رجال الدور القانوني و صاحب التوقيع في ديوانه، و هو الشخص الوحيد الذي يتعرض للدفاتر الخاقانية، أي دفاتر الإحصاء و يعلّق على حواشيها و كل ما يحصل من تبدلات بأمر سلطاني خاص. ينظر: خليل الساحلي أوغلو، إحداث لواء جديد في الجزائر، مرجع سابق. ص 164.

[5] خليل الساحلي أوغلو، "إحداث لواء جديد في الجزائر أواخر القرن السادس عشر يتركب من بسكرة العناب و باسيبور و متبارقة و قلعة باجة". الأصالة، ع34-35، الجزائر جمادى الثانية، رجب 1396هـ/جوان جويلية 1976م ص164 165.

إحداث سنجاق بلد العناب، و يترك المجال مفتوحا ما بين 1520م و 1566م.

و يورد محمد الصالح العنتري: "أنّ أحمد بن القاضي رئيس قبيلة كوكو بالقبائل أعلن خروجه عن طاعة خير الدين بإيحاء من عاهل تونس فأطلق خير الدين وراءه جيشا أسند قيادته إلى قارة حسن و دخل الأتراك منطقة القبائل فطاردوا ابن القاضي و أجبروه على اللجوء إلى عنابة و استولى قارة حسن على القل التي أجبر سكانها على طاعته سنة 1519م، و خلال إقامة ابن القاضي بعنابة استنجد بالعاهل الحفصي فأرسل إليه قوات من الجيوش النظامية، فسار بها مع عدد من القبائل إلى الجزائر حيث عاد إلى عمليات القرصنة البحرية (1520م-1525م)، و تمكن خير الدين خلال هذه الفترة من أن يقيم حامية تركية بكل من القل و عنابة، ثم أعاد الكرّة مرة ثانية على الجزائر، فقتل ابن القاضي سنة 1527م، و أعاد المغرب الأوسط تحت سلطته سنة 1529م[1].

بينما يذكر يحي بوعزيز:«أن خير الدين غزا مدينة القل عام 1521م و سيطر عليها، و ركّز بها حامية عسكرية من 200 جندي انكشاري، و غزا مدينتي عنابة و قسنطينة في العام الموالي 1522م و ركز بالأولى حامية من 1500 جندي، و أعطى الحرية لكل قائد في سلوك السياسة التي يراها مناسبة لاتجاه السكان و حثّهم على تحسين علاقاتهم، و تمتينها معهم لضمان حامياتهم العسكرية بتلك المدن»[2].

غير أن ما يؤخذ على العنتري هو إهماله للفترة الأولى من العهد العثماني سواء بمدينة قسنطينة أو ببقية المدن الساحلية كما أنه ليس معاصرا للعهد العثماني و إنما عاصر الفترة الأخيرة منه فقط و قد حاول بوعزيز عند تحقيقه للكتاب تغطية هذه الفترة معتمدا على كتاب فايسات Vayssette و إذا كان فايسات نفسه قد اعتمد في كتابه

"Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517 a 1837 "

على كتاب العنتري، و العنتري نفسه أهمل هذه الفترة، فمن أين استقى فايسات معلوماته، فلا فايسات ذكر مصادره و لا بوعزيز؟

ثم يذكر أنه في عام 1531 غزا خير الدين تونس و فتحها عام 1533م، و لكن شارلكان

---

[1] محمد صالح العنتري: فريدة مؤنسة في حال دخول الترك قسنطينة و استيلائهم على أوطانهم و ذكر شيء مستفاد من سيرة باياتهم إلى انقضاء دولتهم و احتواء الفرنسيس على مملكتهم المشهورة بـ "تاريخ بايات قسنطينة" دبلوم دراسات معمقة، أحمد سيساوي، إشراف: العيد مسعود، جامعة قسنطينة، 1399- 1400هـ/ 1979-1980م، ص 13.

[2] محمد الصالح العنتري، تاريخ قسنطينة، تحقيق: يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 26-27.

الإسباني استجاب لطلب الملك الحفصي الضعيف و شنّ حملة على تونس في العام الموالي 1534م، و اضطر خير الدين أن ينسحب منها برّا إلى عنابة و من هناك ركب البحر إلى الجزائر العاصمة، و خلف وراءه بعنابة حسن آغا ساردو على رأس قوات أخرى، و طلب منه أن يقودها إلى الجزائر برّا عبر قسنطينة[1].

إذن فيحي بوعزيز يذكر تاريخين مختلفين لدخول الأتراك إلى مدينة عنابة، الأول سنة 1522م و الثاني سنة 1534م، ثم يذكر أن سلطان تونس الحسن الحفصي تنازل للإسبان عن ميناء حلق الوادي و عنابة و المهدية[2] بينما يذكر عبد الرحمن الجيلالي أن خير الدين استولى على أعمال قسنطينة و بونة عام 934هـ/1527م[3]، لكن هذا الأخير أيضا لم يذكر المصادر التي اعتمد عليها.

في حين يذكر المدني أن خير الدين ما إن غادر مدينة عنابة بعد انسحابه الاضطراري من تونس عام 1534م، و يعود إلى الجزائر من أجل مواصلة الاستعداد للجهاد، حتى بادر الإسبان بمهاجمة عنابة التي كانت تابعة اسما لسلطة بني حفص، و التي تنازل عنها السلطان الحسن بن محمد لسادته الإسبان، و هاجم المدينة في شهر أوت 1535م، و قد حفظت الوثائق الاسبانية تقريرا ضافيا عن هذا الاحتلال و كيفيته و نتائجه أرسل به قائد الحملة المركيز دي موندیخار إلى الإمبراطور بتاريخ 29 أوت 1535م[4].

أما ابن المبارك فيذكر أنه: « خرج عسكر الترك من تونس أو من بلد العناب و رجعوا إلى قسنطينة و وقعت بينهم و بين العرب وقائع عظيمة، ثم وقع بينهم صلح بأن يكون الترك بقسنطينة و يكون تصريف الوطن بينهم أثلاثا.»[5]

أما ناصر الدين سعيدوني فيذكر أن سكان عنابة شقوا عصا الطاعة على الحكام الحفصيين، و تمكنوا أخيرا من طرد عامل السلطان الحسن الحفصي، و توجيه الدعوة إلى خير الدين بربروس

---

[1] محمد الصالح العنتري، تاريخ قسنطينة، تحقيق: يحي بوعزيز، مصدر سابق، ص30.

[2] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول و ممالك أوروبا 1500-1830، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1980، ص40.

[3] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1415هـ-1995م، ج3، ص82.

[4] أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر و إسبانيا، 1492م-1792م، ط1، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر د.ت، ص 239.

[5] أحمد ابن المبارك بن العطار، تاريخ قسنطينة، تحقيق: رابح بونار، ط1، د.ت، د.م، ص 56.

سنة 940هـ/1533م عسى أن ينجدهم و ينقذهم من هذه الحالة المؤلمة التي كانوا يعانون منها، و لم يلبث خير الدين أن لبّى دعوتهم و استقر بينهم يصلح أحوالهم و يعالج أمورهم[1].

و لكن حكم الأتراك لم يستقر بعنابة لأن الإسبان بعد انتصارهم في تونس احتلوا عنابة سنة 1535م و لم يغادروها إلا بحلول سنة 1540م، و بعد ذلك فقط استتب الأمر للأتراك بها طيلة حكمهم للإيالة الجزائرية[2].

و نظرا لاختلاف المراجع حول دخول الأتراك إلى المدن الساحلية عنابة، و القل و عدم التعرض لدخولهم إلى القالة و سكيكدة، يمكن أن نرجع إلى المصادر العربية التي تتناول دخول الأتراك لبلاد الجزائر بصفة خاصة و شمال إفريقيا بصفة عامة، مع ندرتها إذ لا يتوفر لنا منها إلا ثلاثة: **الأول**: غزوات عروج و خير الدين لصاحبه أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني المعروف بابن أبي دينار، **والثاني**: المؤنس في أخبار إفريقيا و تونس ، و كاتبه مجهول لكن المحقق يشير بأنه كان معاصرا للأخوين بربروس، و **الثالث**: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان لابن أبي الضياف.

فمؤرخ الدولة الحفصية ابن أبي دينار يذكر أن خير الدين عندما فرّ من تونس بعد موقعة خطرة الأربعاء[3] اتجه إلى بلد العناب، و ركب البحر في عشرين غرابا[4]، و رجع إلى برّ التـرك، و كانت هذه الواقعة سنة 941هـ/1535م[5] ثم يواصل حديثه عن الدولة الحفصية فيقول: إلى أن كانت دولة السلطان الحسن بن محمد خرجت طرابلس عن حكمه و أخذها عسكر آل عثمان، و كذلك الجزائر و لم يبق بيده إلا تونس و بلد العناب[6].

فمعنى هذا أن مدينة عنابة هي آخر ما خرج من يد الحفصيين من المدن، إذ يذكر المؤلف

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2000، ص 508.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص507.

[3] خطرة الأربعاء: ينظر –ابن أبي دينار، المؤنس في أخبار إفريقية و تونس، ط1، مطبعة الدولة التونسية، تونس 1276هـ، ص155.

– ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان، تحقيق لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية و الأخبار، تونس 1963، ج2، ص 12-13.

[4] غراب: سفينة.

[5] ابن أبي دينار، المؤنس في أخبار إفريقية و تونس، المصدر نفسه، ص 155.

[6] ابن أبي دينار، المصدر نفسه، ص284.

أن عسكر آل عثمان استولوا على الجزائر و طرابلس، و من المعلوم أن الجزائر ألحقت بالدولة العثمانية رسميا عام 1520م[1] و طرابلس عام 1551م[2].

و ذكر ابن أبي الضياف: "أن الحسن لمّا علم عدم القدرة على المدافعة و انحلال عرى دولته، خرج من تونس هاربا مستجيرا بالعرب، و ذلك سنة 936هـ/ 1529م"[3]، ثم يذكر: "و لما خرج السلطان مستنجدا كما تقدم بقي الأمر فوضى و بلغ ذلك ابنه أحمد و كان عاملا لأبيه على بونة (عنابة)"[4]، فحسبه أنه و لغاية 1529م كانت عنابة لا تزال تحت ولاية الحفصيين و يحكمها أحمد بن الحسن الحفصي، و أنه إنما غادرها متجها نحو تونس نظرا لما كان بين أبيه و خير الدين من حروب، و استعانة أبيه بالإسبان ضدّ خير الدين، لكن مغادرته لعنابة لم تكن نهائية، و إنما ذهب ليخلف أباه، و من المؤكد أنه ترك نائبا عنه إذ أن خير الدين عندما انسحب إليها عام 1534م بقي بها مدة وجيزة فقط ثم انسحب منها نحو الجزائر العاصمة.

أما خير الدين باشا فإنه لما رأى نزول النصارى بحلق الوادي حاول المدافعة بجنوده، فلما لم ينجح ألوى عنانه (كذا) قاصدا الجزائر و ترك تونس لصاحبها و للمحتلين الطغاة، ثم إن شارلكان قبل مبارحته للحاضرة عقد معاهدة مع الحسن الحفصي بتاريخ 6 صفر 942 هـ تقتضي الترخيص للإسبانيول بسكنى جميع أنحاء القطر و إقامة طقوس دينهم و التنازل لهم عن مدائن عنابة و بترت و حلق الواد، و أن يدفع الحسن جباية سنوية، و غير ذلك من الشروط التي اعتاد الأقوياء اشتراطها على الضعفاء، فتحمل مضطرا و عاد شارلكان إلى بلاده، بيد أن هذه الشروط المجحفة لم ترق في أعين السكان الذين اتحدوا مع أبي العباس أحمد بن الحسن الحفصي صاحب عنابة و قدموا معه إلى الحاضرة، و افتتحوها عنوة بعد قتال عنيف و أمسكوا الحسن و سملو عينيه و لكنه فرّ و هو أعمى و مات بالقيروان سنة 942هـ، فاستتب الأمر لابنه[5].

---

[1] عبد الجليل التميمي، أول رسالة من أهالي الجزائر إلى السلطان سليم، المجلة التاريخية المغربية، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، 16 جويلية 1976، ص 120.

[2] أرجمند كوران، السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر (1827-1847م)، ترجمة عبد الجليل التميمي، ط2، مطبعة الشركة التونسية، تونس، ص 14.

[3] ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان، مصدر سابق، ص11.

[4] ابن أبي الضياف، اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان، مصدر نفسه، ص 14.

[5] حسين حسني محمد الوهيبي، حلاوة الربيع بتونس، ط3، دار الصبوة، تونس 1373هـ، ص 127.

و لنعد إلى كتاب غزوات عروج و خير الدين، الذي يؤرخ لخير الدين بصفة خاصة و لبداية الحكم التركي العثماني بالجزائر بصفة عامة، و يعتبر خير من يرشدنا إلى تاريخ دخول الأتراك إلى المدن الساحلية الجزائرية، لكن ما يعاب عليه هو أنه لم يذكر التواريخ و لم يضبطها بدقة، مما يجعلنا نقع في حيرة حول تاريخ دخولهم إلى مدينة معينة عند ذكر المؤلف لها، فيذكر: "أن الطاغية[1] دخل إلى مدينة تونس و استولى على قصبتها و أدان له أهلها بالطاعة، فذهب عند ذلك خير الدين و من معه من عسكره إلى بلد العناب، فدخلها بعد خمسة أيام من هذه الواقعة و كان بها خمسة عشر جفنا[2] من أحفانه فوجّه إليها ثلاثين جفنا برسم الاستيلاء عليها، فلما قربوا من بلد العناب نصب خير الدين المدافع للرمي عليهم فمنعهم بذلك من الوصول إلى أحفانه، فرجعوا إلى حال سبيلهم فأراد الطاغية أن يوجه العمارة كلّها إلى بلد العناب، ثم إنه توقف عند ذلك هيبة من خير الدين، و عندما أمن خير الدين على نفسه ببلد بونة ركب البحر إلى الجزائر، فلمّا وصلها استقرّ بدار إمارتها[3].

و يذكر محقق الكتاب أن خير الدين لم يدخل بونة لأنها كانت آن ذاك في طاعة السلطان الحفصي و كان بها ابنه أبو العباس أحمد واليا عليها من قبله «و لما وقعت الهزيمة على خير الدين في تونس و رجع إلى قصبتها و وجد أسارى (كذا) النصارى قد انتهزوا الفرصة و استولوا عليها و أغلقوا أبوابها فتركها و ألوى عنانه (كذا) إلى الغرب قاصدا الجزائر و كابد في الوصول إليها شدائد من قلة الزاد و شدة الحر، هذا و قد استولى خير الدين على تونس في أوت 1534م و أخذها منه شارلكان نحو السنة بعد ذلك»[4]. (كذا)

أما ما ذهب إليه كل من عبد الرحمان الجيلالي و يحي بوعزيز فهو غير موثق و كلاهما لم يذكر المصادر التي استقى منها معلوماته.

من خلال عرض النصوص و الآراء السابقة و مناقشتها يمكن الوصول إلى نتيجة واحدة و هي أن دخول العثمانيين إلى المدن الساحلية الشرقية لم يكن مرتبطا بتاريخ معين بل كان على

---

[1] يعني إمبراطور الإسبان: شارلكان.

[2] جفن: سفينة أو قارب.

[3] مؤلف مجهول، غزوات عروج و خير الدين، تصحيح و تعليق: نور الدين عبد القادر، د.ط، المطبعة الثعالبية، 1335هـ-1934م، ص98.

[4] مؤلف مجهول، غزوات عروج و خير الدين، من تعليق المحقق، ص 23.

عدة مراحل و بعد عدة محاولات، إذ رغم وصول الجيوش العثمانية عدة مرات لهذه المدن و مهاجمة الإسبان الموجودين بها و قتال الحفصيين و استقرار الحاميات العسكرية بها أو قريبا منها فإن فتحها بصفة نهائية لم يتم إلا في سنة 1540م إذ أن خير الدين دخل مدينة عنابة مرتين: المرة الأولى بعد انسحابه من تونس عام 1534م، لكنه لم يستقر بها و إنما لجأ إليها، و من ثمّ اتجه نحو الجزائر، ثم ما لبث الإسبان أن استولوا عليها عام 1535م بحكم تبعيتها للملك الحفصي و استعانته بالإسبان للوقوف في وجه خير الدين، و المرة الثانية عام 1540م بعد أن استرجعها منهم، و هو ما ذهب إليه ناصر الدين سعيدوني[1].

أما بقية المدن الساحلية مثل: القل و القالة، سكيكدة، فيبقى تاريخ دخول الأتراك إليها مجهولا لأن معظم الكتابات لم تشر إليه نظرا لعدم توفر المصادر و الوثائق.

و لذلك يمكن أن نجري عليها ما حدث بعنابة على أساس أنها قريبة منها، و أنها قبل استقرار العثمانيين بها لم تكن تكتسي أهمية تذكر، و أيضا فإن أغلب الدراسات تذكر مدينة عنابة و ضواحيها.

[1] ناصر الدين سعيدوني. "الحياة الاقتصادية بعنابة خلال العهد العثماني" مرجع سابق، ص 93.

II- بداية الامتيازات الفرنسية في الشرق الجزائري

نظرا لأهمية موقع الجزائر الاستراتيجي و قوة السلطة الجديدة بها، فقد دخلت كطرف في الصراع الدولي الذي دار على أشده في هذه المنطقة و امتد بين الإمبراطورية العثمانية و الإسبان و فرنسا، و كان من أبرز ميزات هذا الصراع توثق العلاقات بين الدولة العثمانية و فرنسا، و الجزائر بالتبعية، و اشتراكها في محاربة الإسبان و مقاومة مشاريعهم العدوانية في حوض البحر المتوسط الغربي بسبب عداء الأتراك و الجزائريين التقليدي للإسبان و تنافس فرنسا التقليدي لهم حول مشاكل القارة و وراثة العروش زيادة على تكرار اعتداءات شارلكان على الشواطئ الفرنسية[1].

فنشأ عن هذا التقارب العثماني الفرنسي أن أبرمت أول معاهدة بين الباب العالي، و فرنسا في المجال التجاري عام 1529م، و قد صدرت على شكل فرمان صادر من السلطان سليمان القانوني بناء على طلب قنصل فرنسا و قنصل الكاطلان اللّذين يتعاملان و يتاجران في مدينة الإسكندرية، ثم أبرمت معاهدة ثانية عام 1535م بين السيد لافوري La Foury مبعوث الملك فرانسوا Fransoi لدى الباب العالي، و السلطان سليمان القانوني (1520-1566م)، و مجمل الترتيبات التي تناولتها المعاهدات المختلفة خلال هذا القرن السادس عشر استهدفت تأكيد و تدعيم الوضعية المتميزة للرعايا الفرنسيين و التجار منهم على وجه الخصوص في أراضي الدولة العثمانية و بقية الأقاليم التابعة لها[2]. ثم نتج عن هذا التقارب بين الباب العالي و ملك فرنسا، تقارب آخر بين الجزائر و فرنسا ما دام والي الجزائر يعين من طرف الباب العالي و يعتبر منفذا لتعليماته[3].

و قد كانت القاعدة التي تسير عليها الدول الأوروبية هي مصادقة الجزائر أكثر من معاداتها، و هذا بالرغم من أن كثيرا من هجوماتها البحرية قد أغضبت الحكام الأوروبيين لأن مثل هذه الصداقة كان يمكن استعمالها ضد فرنسا أو لصالح فرنسا ضدّ اسبانيا[4].

---

[1] يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 267.

[2] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987، ص 36-37.

[3] مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، د.ط، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، د.ت، ج3، ص79.

[4] وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب و تعليق: عبد القادر زبادية، الشركو الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1980م، ص142.

و قد عرف الفرنسيون كيف يستفيدون من صداقتهم مع أوجاق الجزائر و نجحوا في تعيين قنصل لهم في مدينة الجزائر، و حصلوا على إذن اصطياد المرجان في سواحل الجزائر الشرقية، و أنشأوا بالقرب من عنابة مركزا تجاريا أعطوه اسم "الباستيون La Bastion de France" و لهذا كانت فرنسا تجتهد كل الاجتهاد للمحافظة على الامتيازات[1] التي كانت تحظى بها في الشرق الجزائري[2].

غير أن الفترة الأولى من الوجود الفرنسي على السواحل الشرقية للجزائر لا تزال غامضة، رغم كثرة الدراسات حول الموضوع، ذلك أنه لا توجد وثيقة رسمية تثبت بدايتها.!؟

فالمصادر العربية التي تحدثت عن بداية العهد العثماني بالجزائر، و عن المدن الساحلية خلال القرن السادس عشر ميلادي، لم تذكر وجود الفرنسيين و تمركزهم بالشرق الجزائري و عملهم بصيد المرجان و التجارة.

بينما المراجع الأجنبية كلّها تعمل على ترسيخ فكرة الوجود الفرنسي بالشرق الجزائري منذ 1520م، و أن خير الدين هو من سمح بها، و يشير محمد العربي الزبيري أن المرسيليين عرفوا شواطئ الشرق الجزائري منذ القرن الثالث عشر عندما كانوا يأتون في جملة التجار الأوروبيين ليتعاملوا مع سكان البلاد و يقومون بصيد المرجان، غير أن الامتيازات التي ظلت تتمتع بها فرنسا دون غيرها لم تحصل إلا سنة 1520م على يد خير الدين بربروس في عهد الملك فرانسوا الأول، و قد بقيت تلقائية لا تعتمد على معاهدة رسمية إلى أن كان عام 1628م حينما تدخل الباب العالي و أمر الديوان في الجزائر بأن يتفاهم مع فرنسا، و أن يبرم معها صلحا دائما[3] غير أن معاهدة 1628م التي ذكرها جمال قنان لا تتعرض لموضوع الامتيازات[4].

و يذكر بلانتي أن المرسيليين قد حصلوا على امتياز صيد المرجان من شيوخ منطقة عنابة مقابل

---

[1] الامتيازات: ج امتياز و هو ترخيص قانوني يعطي من قبل الدولة أو هيئة عامة يمنح صاحبه حق تشغيل و استغلال مرفق عام لمدة محدودة مقابل مبلغ معيّن أو إيجار سنوي أو سنة من الأرباح و يكون للدولة أو الهيئة العامة الحق في التدقيق في أوجه استخدام الامتيازات الأجنبية هي الامتيازات التي كان يتمتع بها رعايا بعض الدول الغربية في مناطق معيّنة من العالم، عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ، ط3، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت ، ج1، ص ص 309-310.

[2] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مرجع سابق، ص 39.

[3] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري

نقلا عن: Fillias (achilles), Notices sur les produits maridines du lithonal Algérien, Alger 1878, p.20.

[4] ينظر: جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، مرجع سابق، ص 266-267.

عوايد يدفعونها عام 1478م[1]. لكنه لم يحدد القبائل و الشيوخ التي منحت هذه الامتيازات الفرنسيين، و لم يورد نص الامتياز و لا نص الوثيقة التي تثبت ذلك، ثم إن المنطقة الشرقية في هذه الفترة كانت تابعة للسلطة الحفصية، فلو وجدت معاهدة أو وثيقة كان الأجدر أن تمنح باسم السلطان الحفصي، و قد ردّ على هذا الإدعاء جمال قنان[2].

و تذكر عائشة غطّاس: أن خير الدين أصبح يجدّ في البحث عن حليف له ضد الإمبراطور الاسباني، و رغم هذا فهو لم يصرح على ما يبدو عن نيّته في التحالف إلا بعد مغادرته لمدينة الجزائر بعدما استدعي من قبل السلطان العثماني سنة 1533م، و في طريقه إلى الأستانة حيث توقف بفرنسا و قابل فرانسوا الأول و قدّم له هدايا ثمينة كما أعلن رسميا عن مسالمته لفرنسا، و ترتب عن هذا اللقاء اتفاق الطرفين على توحيد الجهود ضدّ اسبانيا و أبرز مظهر لهذا التقارب هو حصول فرنسا على معاهدة الامتيازات سنة 1536م[3]، فربطت الباحثة الامتيازات الممنوحة للفرنسيين في الجزائر بالامتيازات التي منحها سيلمان القانوني لفرانسوا الأول عام 1536م إثر المعاهدة المعروفة باسم الامتيازات الأجنبية[4] غير أن مدينة عنابة كانت أثناء هذه الفترة تحت حكم الإسبان، فمع وجود تقارب بين الجزائر و فرنسا و مع رغبة خير الدين في إيجاد حليف له، و توقفه بفرنسا، و تقديم الهدايا لفرانسوا الأول، إلا أن هذا لا يعني أن يمنح خير الدين امتياز صيد المرجان للفرنسيين بمنطقة ليست ملكا له فقد أثبتنا في بداية الفصل الأول أن عنابة في هذه الفترة تابعة للسلطان الحسن الحفصي، فكيف يتم ذلك؟

في حين يرى يلماز أوزتونا: " أن خير الدين عند عودته إلى الجزائر عام 1525م وجد أمامه التعليمات السلطانية (فرمان) التي تأمره بعدم الإضرار بأي شكل من الأشكال بالسفن و الموانئ الفرنسية[5].فيبدوا أن السلطان العثماني أمر خير الدين بعدم التعرض للسفن الفرنسية

---

[1] Palant (E). Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France, Paris 1889. T.1, p.27.

[2] و قد رد جمال قنان: أن ادعاء الكاتب أن هؤلاء الشيوخ قد منحوا إلى جانب حق صيد المرجان شريطا من الأرض عرضه عشرة فراسخ (40 كيلومترا) من بجاية إلى طبرقة هو ادعاء لا يستند إلى أي أساس من الصحة، بل هو مجرد تخيل لتبرير ادعاء كانت فرنسا تستعد لتبنيه للاستيلاء على المنطقة الشرقية من البلاد عشية هجومها على الجزائر. معاهدات الجزائر مع فرنسا، مرجع سابق، ص50.

[3] العلاقات الجزائرية الفرنسية، مرجع سابق، ص 5.4.

[4] أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1413هـ، 1993م، ص 94.

[5] تاريخ الدولة العثمانية ، ط1، منشورات موسسة فيصل للتمويل، اسطنبول، 1988م، ص 258.

و كذلك الموانئ لكنه لم يتطرق لموضوع الامتيازات التجارية و صيد المرجان، و خير الدين لم يكن ليقدم على فعل كبير كهذا دون الرجوع إلى السلطان العثماني، خاصة عند بداية حكمه و تأسيس الإيالة لم يمض عليه وقت طويل، و ارتباط الإيالة بالدولة العثمانية في أوجه[1].

فرغم الهدنة الموقعة بين شارل الخامس و السلطان العثماني في 19 يوليو 1547م، بعد وفاة كل من فرانسوا الأول و خير الدين لم يطرأ على التقارب الفرنسي العثماني الجزائري الذي كان مرهونا بالعداوة التقليدية أي تغيير فاستمر الجزائريون يحترمون الأسطول الفرنسي كما ظلت فرنسا محافظة على امتيازاتها لدى البلاط العثماني، و في 1551م أرسلت فرنسا مبعوثا عنها إلى حسن بن خير الدين لتقترح عليه مساندته ضد الهجوم الإسباني المغربي[2].

غير أنه لا يمكن الأخذ بهذا الرأي، إذ أن خير الدين لم يستقر بالسواحل الشرقية – عنابة و ضواحيها – إلا بعد سنة 1540م بصفة نهائية و بشكل رسمي، إذ أنّ هذه المناطق في الفترة الممتدة ما بين 1520م و 1534م، كانت تابعة للدولة الحفصية ، و تدار من قبل الأمير أحمد بن الحسن الحفصي، الذي كان عاملا لأبيه على مدينة عنابة و ما يجاورها[3] . فكيف لخير الدين باشا أن يمنح شيئا لم يكن تحت يده للفرنسيين، و إنما كان تحت سلطة الحفصيين و لا تخفى علينا العلاقات الحسنة التي كانت تربط السلطان الحفصي بالإسبان و أنهم ساعدوه أكثر من مرة ضد خير الدين، و العداوة التي كانت بين الفرنسيين و الإسبان، و قد استقر الإسبان بالمنطقة حوالي خمس سنوات من 1535م إلى غاية 1540م، حين أخرجهم خير الدين نهائيا من مدينة عنابة.[4]

و يذكر يحي بوعزيز أن فرنسا حرصت قبل غيرها على تحقيق إنشاء مؤسسات تجارية لها بالجزائر، و تطلّع بعض مواطنيها من تجار مدينة مرسيليا إلى إقامة مراكز لهم على ساحل الجزائر للصيد، و لتموين مراكبهم التجارية، و حصلوا عام 1560م على موافقة الوالي حسن باشا، فقاموا ما بين 1560م و 1567م بإنشاء المؤسسة الفرنسية الإفريقية La Concession française d'Afrique.[5]

---

[1] عبد الجليل التميمي، أول رسالة من أهالي الجزائر إلى السلطان سليم الأول، مرجع سابق، ص 120.

[2] Grammont (H - D) , Les Consuls et les envoyés de la cour de France a Alger . in .R .H .d .1888.p.p 105-106.

[3] ارجع إلى: المدن الساحلية الشرقية تحت الحكم العثماني (المبحث الأول).

[4] ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ج2، مصدر سابق.ص 13.

[5] يحي بو عزيز، الموجز في تاريخ الجزائر ، ج2. مرجع سابق، ص 343.

و يذكر عبد الرحمان الجيلالي أن ظهور شركة صيد المرجان الفرنسية المعروفة باسم لانش Lenche كان عندما أبرمت مع الحكومة الجزائرية معاهدة تجارية حوالي 1560م أحرزت بها على رخصة لإنشاء مراكز لها بكامل السواحل الجزائرية الشرقية، منها ما كان بالقرب من غرب القالة و شرق بونة، و كل ما اشترطته الدولة الجزائرية على هذه الشركة هو أن لا يكون بهذه المراكز التجارية سلاح و أن لا تظهر بمظهر الحصون الحربية، فكان الحال أولا على ذلك إلى ما بعد أربع سنوات فقط حيث نزل بها أول قنصل فرنسي[1] لكن التجار الفرنسيين لم ينفذوا هذا الشرط و أقاموا فيما بعد تحصينات، ووضعت مدافع حولها وداخل الحصن .[2]

و في عام 1561م قامت شركة لانش Lenche بتأسيس مراكز لصيد المرجان في سواحل الجزائر الشرقية بين القالة و عنابة و القل، بموافقة السلطان العثماني مقابل 1500 écus ذهبية تدفع للجزائر، و كانت السلطات الفرنسية تقدم مبالغ مالية سنويا للجزائر و هو ما يعرف باللّزمة، و هو ما وجدناه من خلال تتبعنا للوثائق المعتمد عليها. كما أن هذه المبالغ كانت تتغير من سنة إلى أخرى و من فترة إلى أخرى حسب المعاهدة المبرمة بين الدولتين الجزائر و فرنسا.

و سمح لهذه الشركة بأن تنشئ ساحات و موانئ على سواحل القالة، سكيكدة، عنابة و القل، و أن تقيم مباني و مراكز Le bastion de France و حصون و منشآت[3] ، و وقع الاختيار على ما سمي في ذلك الوقت حصن فرنسا،على بعد كيلومترات فقط من مدينة القالة، و لكن المجهودات الأولى لم تسفر عن نتيجة، ثم تم إبرام اتفاق آخر مع الداي شعبان عام 1694م، ارتفع بمقتضاه عدد المؤسسات إلى خمس: القالة، حصن فرنسا، عنابة، رأس الزهور و القل[4] و نص الاتفاق على أن تكون في شكل منازل بسيطة يلتجأ إليها صيادو المرجان، و ألا تسلح و لا تحصن حتى لا تبدوا بمثابة مراكز احتلال مسيحية[5].

و رغم التقارب الذي شهدته العلاقات الجزائرية الفرنسية، فإن العلاقات بين البلدين لم تتخذ صبغة رسمية إلا حوالي سنة 1578م، بإنشاء القنصلية الفرنسية بالجزائر، إذ تعود أولى

---

[1] عبد الرحمان الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام، ج3 ، مرجع سابق، ص 92.

[2] يحي بوعزيز ، الموجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ج2، ص 343.

[3] يحي بوعزيز علاقات الجزائر الخارجية، مرجع سابق .ص 59

[4] محمد العربي الزبيري ، التجارة الخارجية للشرق الجزائري ، مرجع سابق، ص 39. .

[5] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية ، مرجع سابق ، ص 60.

المحاولات في ذلك الصدد إلى النصف الثاني من القرن السادس عشر حينما قام الملك شارل التاسع بتعيين أحد رعاياه و يدعى بارتول A.M.Berthole لمنصب القنصل بمدينة الجزائر، في 15 سبتمبر 1564م، و لم تكلل المحاولة بالتوفيق نظرا للمعارضة الشديدة التي أبدها كل من الباشا والديوان لفكرة إقامة دائمة لممثل عن دولة مسيحية، و أمام هذا الرفض وجهت فرنسا وجههـا صوب الباب العالي حتى يتدخل و لم يتم ذلك إلا في أوائل 1578م حيث أرسل مراد الثالث أمـرا مستعجلا يقضي بقبول موريس سورون Mourice Souronn قنصلا [1].

لكن وليام سبنسر W.Spinsser يرى أن أول ممثل أوروبي تم اعتماده في الجزائر هو قنـصل فرنسا أم بارتول ، A.M Bertholle لكن تدخل فرانسوا دونواي François de Nouilles بعد ذلك، و هركس داكس، لدى السلطان العثماني قد ضمن تعيين مـوريس سـورون Maurice souron كأول قنصل فرنسي في سنة 1578م [2].

و مع بداية القرن السابع عشر أخذت الجزائر تدريجيا تقدر مصالحها و تضعها في المكان الأول قبل مصالح اسطنبول، و تبدو هذه الظاهرة واضحة إذا درسنا العلاقات الخارجية حيـث نرى أن الجزائر كانت حريصة على أن ترتبط بعلاقات خارجية خاصة مع الدول الأوروبية، و قد كانت توقع معاهدات مع الدول الأوروبية بصورة مستقلة عن الدولة العثمانية[3].

و يذكر جمال قنان أنه تمكن من جمع كل المعاهدات التي أبرمت بين الطرفين (الجزائـري و الفرنسي) منذ 1619م إلى عام 1830م، و هناك استثنائيين فقط، الأول منهما يتعلـق بمعاهـدة 1617م و التي لم تحتفظ دور المحفوظات الفرنسية بينها[4].

و هنا يمكن القول أنّ استقرار العثمانيين بالمدن الساحلية الشرقية لم يرتبط بتاريخ معـين و إنما تم على عدة مراحل و لا يمكن تحديده لعدم وجود وثائق كافية بينما يمكـن الجـزم بـأن استقرارهم بعنابة حدث عام 1540 م، و هذا ما ينفي بداية الامتيازات الفرنسية بالشرق الجزائري قبل هذا التاريخ إذ بدأت في الفترة ما بين 1560م- 1567 مـع بدايـة شـركة لانـش Lenche الفرنسية.

---

[1] عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية. مرجع سابق. ص 10.9.

[2] و ليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر ، مرجع سابق ، ص 139.

[3] محفوظ قداش، "الجزائر في العهد التركي" الأصالة ، ع 52، السنة السادسة، ذو الحجة 1397هـ ديسمبر 1977م. ص1.

[4] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، مرجع سابق، ص 12.

الفصل الثاني:
علاقات حكام الحصن بالسلطات الحاكمة المحلية.

I- علاقات حكام الحصن بالباي.

II- علاقات حكام الحصن بحاكم الجزائر.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

I- علاقات حكام الحصن بالبـــاي.

إذا كان الحصن الفرنسي موجودا ضمن حدود إقليم قسنطينة أو بايلك الشرق الجزائري، فهو يندرج ضمن صلاحيات باي قسنطينة، لكننا نجد أن الداي كان يتدخل في صلاحيات الباي بإصدار أمر يقضي بفعل معين أو نهي عن فعل آخر، كما كان الباي يلجأ أحيانـــا إلى الـــداي في العاصمة، لاستشارته في بعض القضايا و أخذ الأوامر منه في الأمور التي تفوق صلاحياته، مراعاة لشخص الباشا و مركزية السلطة و هذا ما أوجب علينا أن نبدأ برأس الهرم السلطوي في البايلـــك ألا و هو الباي، و ذلك لا يكون إلا بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

ما طبيعة العلاقات بين المسؤولين عن الحصن الفرنسي و السلطات المحلية؟ و مع من كانت تتم المراسلات و المفاوضات حول شؤون الحصن؟

ما هي العلاقة بين الباي و الوكيل الفرنسي في الباستيون؟ و من المتحكم في العلاقـــات؟ و من المسؤول المباشر عليها؟ أهو الباي أم الداي أم القايد أم الشيخ؟ و من يصدر الأوامر للوكيل الفرنسي؟ و مع من يعقد الاتفاقيات؟ و ما مدى تداخل صلاحيات الباي و الداي فيمـــا يخـــص علاقاتهم بالفرنسيين؟

و على ضوء هذا نتعرض لطبيعة العلاقة التي تجمع بين الطرفين حيث يكون البـــاي فيهـــا الممثل الرسمي للإيالة و الوكيل الممثل الوحيد للشركات الفرنسية المتعاقبة على المنطقة المستفيدة من امتياز صيد المرجان بالسواحل الشرقية للجزائر، و كيف يتمكن هذا الأخير من استغلال موقعـــه إلى أبعد الحدود؟

إن فهم طبيعة العلاقات التي تربط بين الفرنسيين و الجزائريين لا تـــتم إلاّ بتحليـــل هـــذه العلاقات، و تشخيص العوامل المؤثرة فيها، و ينبغي تفصيلها حسب المؤسسات المختلفـــة الـــتي تتوزع بين هياكل سياسية (الداي، الباي، شيخ القبيلة، القايد، الآغا)، و أخرى دينية (العلمـــاء، القضاة، المفتين)، و الأهالي (القبائل المجاورة للمناطق التي يسكنها الفرنسيون)، و معرفة نوعية هذه العلاقات: اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، و حتى دينية إن وجدت.

ثم ما مدى مراعاة الترتيب الوظيفي في المناصب أثناء المراسلات؟

الشيخ ←— القايد ←— الباي ←— الباشا

القبيلة ←— الحامية ←— البايلك ←— دار السلطان (العاصمة)

و هذا ما سنحاول إبرازه أثناء الدراسة للوصول إلى طبيعة هذه العلاقات على المستوى الداخلي، و تأثيرها على العلاقات الخارجية بين البلدين، ثم ربطها بالمأساة التي عاشها المجتمع الجزائري طيلة 132 سنة.

إن السلطات الرسمية هي المسؤول الأول عن العلاقات مع العناصر الأجنبية التي تعيش داخل أي دولة كانت، و الأمر لا يختلف بالنسبة للجزائر خلال العهد العثماني، إذ أن السلطات الرسمية الممثلة في شخص الداي و الباي هي المسؤول الأول عن العلاقات مع الفرنسيين الذين سكنوا شرق الإيالة، إذ حددت المعاهدات المبرمة بين الداي و الوكيل الفرنسي نوعية هذه العلاقات، إذ تبدو لأول وهلة علاقات تجارية اقتصادية محضة، لكن بعد تحليل نصوص المعاهدات، و الرسائل المتبادلة بين الطرفين في العهد العثماني يظهر لنا تشابك هذه العلاقات بين الاقتصادية التي تتمثل في المبادلات التجارية (بيع و شراء و مقايضة)، و المعاملات المالية (قراض، سندات، ...) و العلاقات الاجتماعية (تبادل المنافع، و تقديم الهدايا و الرسائل الودية) و العلاقات السياسية المتمثلة في تعيين القناصل و عزلهم و التمثيل الدبلوماسي، و حتى العسكرية المتمثلة في تسليح الحصن و تنصيب المدافع.

كان موقع الحصن الفرنسي، و كامل المؤسسات الفرنسية التابعة له على الشريط الساحلي لإقليم قسنطينة جعله تحت التبعية الاسمية لسلطة الباي في قسنطينة، و هذا ما يتجلى من خلال المراسلات الرسمية بين باي قسنطينة و الوكيل الفرنسي في القالة أو في عنابة، إذ كانت معظم الرسائل موجهة إلى باي قسنطينة، و بما أن الباي مسؤول عن مقاطعته فإن كل ما هو متعلق بالحصن الفرنسي يدخل ضمن اختصاصاته، و له حرية التعامل مع الفرنسيين إذا استثنينا الأمور الحربية و العسكرية و ما يتعلق بها، و كذا تصدير الحبوب، حيث كان يرجع إلى الداي و هذا ما يمكن أن يطلق عليه اللامركزية في الحكم، فالعلاقة مباشرة بين باي قسنطينة و الوكيل الفرنسي في القالة في حدود اختصاص هذا الأخير[1].

إذ لكل باي تصرف واسع، و سلطة كبيرة في حدود مقاطعته، و تكاد علاقاته مع باشا الجزائر تنحصر في أمرين: أولا مال الجبايات الذي يجب أن تدفعه المقاطعة للخزينة العامة، و ثانيا

[1] خليفة حماش: العلاقات بين إيالة الجزائر و الباب العالي من سنة 1798 م إلى 1830م، رسالة ماجيستير في التاريخ الحديث، جامعة الإسكندرية، 1988م/ 1408هـ، ص 86.

الجندية[1] إذ كان الداي يرسل له سنويا حامية من العسكر[2].

فالباي مسؤول عن استتباب الأمن في مقاطعته و إبقاء الأهالي في حالة خضوع و طاعة، و لذلك كان كثيرا ما يعمد إلى ترحيل بعض العائلات و تشتيت قبائل بأكملها ليضمن الهدوء و يتجنب الثورات[3].

فإقليم قسنطينة ينفرد بمميزات جعلته أهم مقاطعة في الجزائر، مثلما أهلته ليحضى باهتمام النظام العثماني، و النظام التونسي مثلما كان محل اهتمام كبير من الأنظمة الأوروبية حيث يتشكل سكانه من هرم اجتماعي كبير قاعدته القبائل و الأسر الموسعة التي كان بعضها يتوطّن على التخوم الجزائرية التونسية[4].

1- أسلوب التخاطب بين الطرفين:

كان الباي يخاطب الوكيل الفرنسي بقبطان القالة أو خديمنا قبطان القالة، قبطان الباستيون، قنصل بلد العناب، القبطان الرومي خديمنا النصراني أو يخاطبه باسمه خديمنا فلان، القنصل فلان، القبطان فلان و أحيانا يطلق عليه اسم الوكيل.

و يلحق بايات قسنطينة أسماءهم بمجموعة من الألقاب تنم عن العظمة و مكانتهم المرموقة مثل:

- عبد الله المتوكل على الله المنصور بعون الله الأسعد السيد حسن باي[5].
- عبد الله المتوكل على الله الأسعد السيد الواثق بالله حسن بن حسين[6].
- عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض أموره إليه المعظم الأرفع الخلاصة الأنفع مولانا الأسعد أحمد باي[7].
- عبد الله المعتصم بالله، المتوكل عليه، مولانا المعظم الأجل السيد المعظم أحمد باي[8].

---

[1] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مرجع سابق، ص23.

[2] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص 37.

[3] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مرجع سابق، ص 23.

[4] عميراوي احميدة، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني، و بداية الاحتلال الفرنسي، دار البعث، قسنطينة، 2002، ص 12.

[5] وثيقة 19، مج 1641 (م. و. ج)

[6] وثيقة 15، مج 1641 (م. و. ج)

[7] وثيقة 31، مج 1641 (م. و. ج)

[8] وثيقة 38، مج 1641 (م. و. ج)

بينما كان صالح باي أكثر من يستعمل الألقاب:

- عبد الله المتوكل عليه المفوض، جميع أموره إليه المعظم الأرفع الهمام الأنفع الصدر الوجيه الأمنع صالح باي[1].

- عبد الله سبحانه الراجي عفو ربه الستار المفوض جميع أموره إليه المعظم الأرفع الهمام الأنفع السيد صالح باي[2].

- عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض أمره إليه المعظم الأرفع الهمام الأنفع الصدر الوجيه الأمنع مولانا السيد صالح باي الولاية الشرقية و محروسة قسنطينة[3].

- عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض أمره إليه المعظم الأسنى الذخيرة الفاخرة، الحسن الأمجد الأنجد الهمام الأرشد صاحب الفضل الذي لا يجحد صالح باي الولاية الشرقية و محروسة قسنطينة[4].

و الجدول الآتي يبين لنا كيفية استعمال الألقاب:

---

[1] وثيقة 40، مج 1641 (م.و.ج).

[2] وثيقة 44، مج 1641(م.و.ج).

[3] وثيقة 49، مج 1641(م.و.ج).

[4] وثيقة 58، مج 1641(م.و.ج).

جدول الألقاب المستعملة في الوثائق عند التخاطب:

صاحب اللقب / اللقب	عبدي باشا	محمد باشا	محمد باي خوجة	إبراهيم خوجة الخزناجي	حسين باي بوكمية 1713-1736م	حسين باي 1736-1754م	أحمد باي القلي 1756-1771م	صالح باي 1771 1792م	الآغا (عباية أو القل)
عدد الرسائل	01	01	01	01	01	24	13	50	03
المعظم	01	01	01	01			5	44	
الأرفع	01	01	01	01			4	47	
ذات المعظم									3
الأمجد								2	01
المتوكل على الله					01	17	10	41	
المنصور بعون الله						15	3		
الأسعد					01	20	6	08	
السيد	01	01			01	19	6	24	01
الواثق بالله					01	2			
الهمام			01				2	44	
الأنفع			01				3	41	
المستعين بالله						01			
المؤيد بالله							3		
الخلاصة الأنفع							01	01	
المفوض أموره إلى الله							3	15	
الأحضى							01		
الأرضى							01		
الأجل							01		
الصدر الوجيه								29	
الأمنع								27	
الراجي عفو ربه الستار								3	
الفقير لربه									
الأنجد								2	
الأرشد								01	
المعظم الأسنى الذخيرة								01	
الأصعد								01	
صاحب الفضل								01	
المعتصم بالله							01		

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فالرسائل تحدد مكانة كل من المرسل و المرسل إليه إذ يلحق الباي اسمه بمجموعة من الألقاب تدل على مكانته التي يتمتع بها، بينما يستعمل لقب خديمنا للمرسل إليه، أو يكتفي بذكر اسمه و وظيفته و يلحقها أحيانا بمكان عمله.

فهل يدل هذا أن نظرة الباي للقبطان على أنه أقل منه درجة نظرا لأنه يدخل ضمن رعيته على أساس أن الفرنسيين أقلية سمح لهم بالاستقرار في الجزائر لممارسة التجارة فقط؟ أم أن هذه النظرة تقوم على أساس عرقي و ديني على اعتبار أن الباي و حاشيته و بقية الأهالي مسلمون بينما الوكيل الفرنسي يبقى أجنبيا و يدين بالمسيحية؟

أم أن لفظ خديمنا يطلق على جميع المستخدمين في البايلك، سواء كانوا من الأهالي أو من غيرهم، مسلمين أو غير مسلمين، إذ سبقت الإشارة إلى أن الجزائريين يعتبرون الفرنسيين أهل ذمة و تجري عليهم أحكام أهل الذمة؟

و الأرجح أن "خديمنا" و "خادمكم" تستعمل بين المسلمين أنفسهم فنجد الباي عند مخاطبته للباشا يوقع رسالته باسم "خادمكم فلان ..."[1]، و الباشا نفسه يخاطب السلطان العثماني بـ "خادمكم" و "خديمكم"[2].

إذ أن جل الدراسات التي تعرضت لموضوع الحصن الفرنسي لم تتطرق للموضوع بينما تسكت الوثائق عنه، و لا تعطي تفسيرا لذلك، و تكتفي بذكر الألفاظ و المصطلحات فقط دون تفسيرها.

و لنعد إلى صالح باي، هذا الذي يعتبر أهم بايات قسنطينة، حيث بقي أطول مدة في حكم البايلك (20 سنة) و يعتبره المؤرخون خير ممثل للحكم العثماني في قسنطينة و عرفت المدينة في عهده أوجّ ازدهار لها[3].

و هو أكثر من استعمل الألقاب، فهل يرجع هذا إلى المكانة التي يتمتع بها؟ أو لطول فترة حكمه؟ فنجد أنه الباي الوحيد الذي يفرق بين الولاية الشرقية و محروسة قسنطينة و يربط بينهما على أساس أنهما مختلفان، إذ المفروض أن يكتفي بذكر الولاية الشرقية فقط و بما أن قسنطينة هي عاصمة الولاية، فهي تابعة لها حتما دون الإشارة إلى ذلك في كل مرة،و ربما هذا ما دفع بعض

---

[1] وثيقة رقم01، مج 1642 (م.و.ج)

[2] خليفة حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر و الباب العالي، مرجع سابق، ص 86-87.

[3] فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة المدينة و المجتمع، مرجع سابق، ص114.

المؤرخين إلى القول أن صالح باي كان يريد الانفصال بباياك الشرق و مدينة قسنطينة عن السلطة المركزية بدار السلطان مما دفع بالباشا إلى عزله ثم قتله عام 1792م[1] .

2- حل النزاعات و الخلافات:

لقد كان الباي مسؤولا عن الأمن في مقاطعته و إبقاء الأهالي في حالة خضوع وطاعة، و هو المسؤول عن القبائل التي تسكنه، و قد حكم البايات بايلكاتهم على النظام العشائري الذي كان سائدا آنذاك بحيث يكون رئيس القبيلة أو العشيرة واسطة بين قومه و الباي [2].

إن الباي هو المعني بحل الخلافات، و النزاعات الحاصلة بين الأهالي و الفرنسيين، التي كثيرا ما كانت تحدث بينهم، و تقدم ضدهم شكاوي، خاصة أهل القل، الذين قدمت ضدهم شكاوى كثيرة، منها ما أرسل للباي في قسنطينة، و منها ما تعداه إلى الباشا في العاصمة.

و جاء وصف أهالي المنطقة الشرقية بالعصاة في أول معاهدة عقدت بين الجزائر و فرنسا بخصوص الباستيون سنة 1640م[3].

و حول هذا الموضوع و صلت رسائل كثيرة إلى باي قسنطينة، يشكو فيها الوكيل الفرنسي من سوء معاملة الأهالي له، و للفرنسيين الذين معه، حتى إنه طلب من الباي أن يسمح له بتنصيب المدافع في الحصن للدفاع عن أنفسهم عند مهاجمة الأهالي أثناء الليل، و اعتدائهم عليهم، إذ أرسل القبطان صالوه رسالة [4] إلى حسن باي يخبره أن قبيلة هُد تعدت على "البرج" الحصن الفرنسي[5].

و على هذا الأساس كتب حسن باي للشيخ عبد الله بن أبي العباس ليحد من تعدي قبلية هُد على الفرنسيين و اعتدائهم على البرج بعد تقديم الشكوى.[6]

كما أن الشيخ عبد الله بن أبي العباس أرسل رسالة إلى حسن باي [1736- 1754م] حول

---

[1] فاطمة الزهراء قشي، قراءة في حياة صالح باي 1771-1792م، المغارب في العهد العثماني، جامعة محمد الخامس، ع1، ص77.

[2] يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، مرجع سابق . 309 .

[3] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، مرجع سابق ، ص 266.

[4] ينظر إلى الملحق 01.

[5] البرج: كلمة وردت في الوثائق، المقصود بها الحصن الفرنسي، أو البناء الذي سكنه الفرنسيون في القالة، القل، عنابة.

[6] و ثيقة رقم 44، مج 1641، (م.و.ج)

الموضوع نفسه مع الحاج يوسف مفادها أن يتبع ما يقوله له الحاج يوسف و أن يضع حدا لقبيلة هُد و يمنع اعتداءهم على البرج و الفرنسيين[1]. و كتب صالح باي في أواسط محرم 1194هـ / 1780م لقبطان بلد العناب موني يخبره بأنه لا نرضو (كذا) بمضرتكم و لا على من يعتدي عليكم، و أنه (الباي) كتب للقايد سليمان (قايد عنابة) يوصيه بأن لا يعتدي عليهم ولا يؤذيهم[2].

و قد حددت معاهدة 7جويلية 1640م، في البند الرابع عشر كيفية التعامل مع الفرنسيين لوضع حد للتجاوزات التي تمارس في هذين الميناءين من طرف الأهالي و سكان المدينة الذين تعمدوا غش الشمع عن طريق خلطه بالزيت أو الشحم أو أية مادة أخرى، فإن الشمع المغشوش سوف يحرق، و التجار المسؤولين عن ذلك سيغرّمون، و يعاقبون عقوبة مثلى، ليكونوا مثلا و عبرة لغيرهم[3].

و مع ذلك وقعت بعض المشاكل نتيجة للغش أثناء بيع الشمع للفرنسيين من قبل أهالي القل، و قد حرص البايات على منعهم فوردت الرسائل تنهاهم، و تهدد التجار و الأهالي بشديد العقوبات، و أيضا أثناء بيع الجلود إذ أرغم أهالي القل القنصل الفرنسي في أكثر من مرة على شراء الجلود الفاسدة بثمن الجلود الجيدة أو الجلد الصغير بثمن الجلد الكبير، و هذا ما ألحق ضررا بالتجارة الفرنسية ، و جعل الوكيل يقدم شكوى للباي حول هذا الموضوع.[4]

فتدخل الباي حسن لحل الخلاف، و أرسل خادمه علي الصغير، لينظر في الأمر، و كتب للآغا و القايد بالقل لينتهوا عن ذلك، و زجرهم، و طمأن الفرنسيين بأن يكونوا في مأمن[5]، و قد حرص البايات على أمن الفرنسيين، فكتب حسن باي إلى قايد البوني لأن يرجع عن فعله "و ينهى أهل بلاده عن الاعتداء على دار الرومي، و إلاّ ينتقم منهم أشد الانتقام"[6].

و بناءً على رسالة من بارو Barrou قبطان الباستيون بالقالة إلى حسن باي يخبره بتعدي الآغا بالقل على القنصل، و أنه أصبح يرغمه على شراء الجلد الصغير الفاسد بثمن الجلد الكبير

---

[1] و ثيقة رقم 05 مج 1641 ، (م،و،ج)

[2] و ثيقة رقم 19 ،مج 1641، (م،و،ج).

[3] جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا، مرجع سابق، ص 275.

[4] وثيقة 27، مج 1641 (م،و،ج).

[5] وثيقة 27، مج 1641 (م،و،ج).

[6] وثيقة 29، مج 1641 (م،و،ج).

النصاخ، و أنه يأخذ منه فوق العادة، أرسل الباي إلى الآغا يوصيه بعدم الاعتداء على القصر. و أيضا "أوصى الشيخ علي بوجمعة بشأن القبائل أن يكفوا أيديهم عنهم عام 1166هـ/1752م.

و في عام 1164هـ/1750م قدم القبطان موني شكوى إلى حسن باي بأن القائد سليمان لم يتعامل معهم جيدا، فردّ عليه حسن باي في أواسط محرم يوصيه بعدم إيذاء الفرنسيين و التعدي عليهم[2].

ثم طلب القبطان من الباي إرسال القايد إلى القل ليقف مع الرومي على وسق الجلد و تسليمه، و بناءً عليه عيّن الباي علي خوجة المكلف بأمر الجمرك ببلد العناب للتوجه إلى القل ليبت في جميع الأمور، كما أوصى أهل القل بعدم التعدي على الرومي أواسط ربيع الثاني 1164هـ/1750م[3].

3- تقديم اللّزمة:

منحت الامتيازات الفرنسية مقابل إتاوة سنوية قدرها ستون ألف فرنك منها عشرون للسلطات المحلية و الباقي يذهب إلى الخزينة المركزية[4]. و جاء في معاهدة 1640م الخاصة بالباستيون أن السيد دي كوكيل يدفع مقابلا عن الأرض التي استأجرها و على التجارة التي يمارسها في كل من القل و بونة مبلغ أربعة و ثلاثين ألف دوبل كل سنة منها أربعة و عشرون ألف دوبل توضع بين يدي الباشا لمرتبات العسكر و العشرة آلاف توضع في خزينة القصبة[5].

فحسب ما أورده بايسونال Peyssonel تقدم الشركة الفرنسية ضرائب سنوية تقدر بـ 6000 ريال لباي قسنطينة و 1000 ريال لباي تونس، و 1000 ريال للقبائل العربية[6]، و تدفع اللّزمة أو الضريبة حسب المناطق التي يقيم فيها الفرنسيون، لزمة منطقة مرداس[7]، و لزمة وادي السمو[8] و تقدم مرتين في السنة، صيفا و شتاء، إذ يطلق عليها اسم الصيفية و الشتوية[9] و تقدر

---

[1] وثيقة 25، مج 1641 (م،و،ج).
[2] وثيقة 19، مج 1641 (م،و،ج).
[3] وثيقة 23، مج 1641 (م،و،ج).
[4] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص194.
[5] جمال قنان، مرجع سابق، ص 272-273.
[6] جميلة معاشي، مرجع سابق، ص 185.
[7] وثيقة 66، مج 1641 (م،و،ج).
[8] وثيقة 88، مج 1641 (م،و،ج).
[9] وثيقة 54، مج 1641 (م،و،ج).

بـ 500 ريال[1]، يتسلمها شيخ المنطقة من الوكيل الفرنسي أو نائبه، و هو بدوره يرسلها إلى الباي مع الموظف المكلف بجمع الضرائب[2].

و في حال تأخر الفرنسيين في دفع الضريبة أو اللّزمة فإن الباي يراسل الوكيل الفرنسي و يطالبه بدفعها، أو يراسل الشيخ المسؤول عن المنطقة و يأمره بجمع الضرائب و إرسالها إليه، و قد حصل أن تأخر الفرنسيون عن دفع الضريبة السنوية المفروضة عليهم في منطقة مرداس سنتي 1775م و 1786م، فراسل صالح باي وكيل الباستيون يأمره بإرسال ضريبة الصيفية و الشتوية الخاصة بمنطقة مرداس[3].

كما راسل الحاج حسين بن عبد الله خوجة الخليفة وكيل الباستيون عام 1788م يطالبه بإرسال الضريبة المستحقة على منطقة وادي السمو كما جرت عليه العادة[4].

و في عام 1791م وردت رسالة من صالح باي يخبر فيها الوكيل الفرنسي بوصول مبلغ 500 ريال المستحقة على منطقة وادي السمو إلى الشيخ[5].

إضافة إلى الضريبة المالية التي تقدم مرتين في السنة فإن السلطات الفرنسية كانت تقدم ضريبة عينية تتمثل في صندوقين من المرجان سنويا[6].

و الرسائل الواردة في هذا الشأن كثيرة حوالي 14 رسالة، كان البايات يرسلونها إلى الوكيل الفرنسي، يأمر فيها الباي بإرسال كمية المرجان المعتادة، أو يستفسر عن سبب تأخر وصول المرجان، أو يحتج على الكمية المرسلة، أو النوعية.

و قد كانت طبرقة تدفع أربعة عشرة صندوقا من المرجان مقابل السماح لها بالصيد، و على هذا الأساس راسل حسن باي وكيل الباستيون عام 1159هـ/1746م، يذكره "بأن طبرقة كانت تدفع أربعة عشر صندوقا من المرجان مقابل السماح لها بالصيد. أما و إن الفرنسيين حلّوا محلها فإنها توقفت عن ذلك، و عليهم أن يقوموا بدفع المرجان المتفق عليه و هو صندوقان

---

[1] الوثائق: 90، 88، 122، مج 1641 (م.و.ج).

[2] وثيقة 125، مج 1641 (م.و.ج).

[3] الوثائق: 54، 82، مج 1641 (م.و.ج).

[4] وثيقة 88، مج 1641 (م.و.ج).

[5] وثيقة 90، مج 1641 (م.و.ج).

[6] وثيقة 19، مج 1641 (م.و.ج).

من المرجان"[1].

فالفرنسيون كانوا يقدمون كمية من المرجان الذي يصطادونه و يقدر بصندوقين، و قد كان التونسيون يقدمون كمية من المرجان، تقدر بسبعة أضعاف ما يقدمه الفرنسيون، و لم يرد الاتفاق عليه في نص المعاهدة بين الوكيل الفرنسي و باشا الجزائر الخاصة بالباستيون[2].

فالسؤال المطروح هنا: هل كان المرجان يقدم من باب الهدية فقط، أم أن الفرنسيين كانوا مجبرين على تقديمه للسلطات الجزائرية؟.

يبدو من تتبع الوثائق أن الفرنسيين لم يقدموا المرجان من باب الهدية فحسب بل كانوا مجبرين على تقديمه من باب اللّزمة و الضريبة، إذ كلّما تأخر الفرنسيون في إرسال المرجان غضب الباي و أرسل للوكيل الفرنسي يطالبه بإرساله مهددا إياه بقطع العلاقات و هدم الحصن قائلا: "فلا تلم إلا نفسك و إنني غير مسؤول عن ذلك"[3].

و لهذا الغرض أرسل مصطفى باي قسنطينة إلى ممثل الوكالة الإفريقية بتاريخ 15 جوان 1714م "اتصلت برسالتكم و فهمت ما قلتموه فيما يخص المرجان ... و فهمت أنه لم يبق لكم الآن من هذه المادة شيء ... تنوون عدم دفع رسوم الباشا المتفق عليها... وصلني أنّكم أخذتم من الصيادين كمية كبيرة... و الشهود على ذلك كثيرون... أريد منكم بمجرد اتصالكم بهذا الأمر أن تدفعوا ما للداي من رسوم ترتبت في ذمتكم منذ ثلاث سنوات، و إلا فإنني بإذن الله سأقلب مؤسساتكم سافلها على عاقبها، و أطرد جميع الفرنسيين من مقاطعتي فمن صالحكم أن تحذروا غضبي"[4].

و قد رد عليه الممثل الرئيسي للشركة "...إنني أخبرتكم في رسالتي السابقة بأنني لا استطيع دفع ما للداي من مرجان لأنني لا أملك الأنواع الجيدة اللاّزمة، و لم يكن في نيتي إطلاقا أنني أرفض أداء الواجب... و أؤكد لكم مرة أخرى بأنني لم آخذ أية كمية من المرجان الفاسد

---

[1] وثيقة 06، مج 1641 (م.و.ج).

[2] ينظر: جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، مرجع سابق، ص 277.

[3] وثيقة رقم 06، مج 1641 (م.و.ج).

[4] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ص 298-299، نقلا عن: وثيقة 10، صندوق رقم 1769 (م. و. ب).

و إنني أضعه تحت تصرفكم ما أردتم ذلك..."[1]

فقد اشترط بايات قسنطينة تقديم المرجان الجيّد، فطالب حسن باي الوكيل الفرنسي في محرم 1165هـ/1751م بتقديم المرجان الذي على الفرنسيين حسب العادة القديمة، مع التوصية بأن يكون المرجان المليح (أي ذو نوعية جيدة) لأن المرجان الذي تم إرساله في السنة الماضية لم يكن صالحا[2]. و بعد وصول المرجان كتب حسن باي إلى الوكيل الفرنسي يخبره بوصول المرجان و يشكره على ذلك[3].

و في عام 1763م/ 1173هـ احتج أحمد باي القلي [1755-1771م] على كمية المرجان المرسلة إليه، في رسالة موجهة إلى وكيل الباستيون و أرجع له صندوق المرجان و أعلن رفضه لذلك و أنه إن لم يرسل المرجان المليح الصالح لا يلوم إلا نفسه[4].

و في حال تأخر إرسال المرجان فإن الوكيل الفرنسي يراسل الباي مثلما راسل الوكيل حسن باي عام 1181هـ /1767م يخبره أنّ المرجان متوفر لديه لكنه ينتظر حتى يهدأ البحر ثم يرسله إذ ورد في الوثيقة: "بلغنا كتابكم و فهمنا جميع ما ألقيتموه إلينا من أخباركم إنما تترجون في البحر أن يتهدن و ترسلهم للقائد[5].

إذن فالمرجان يرسل من الوكيل الفرنسي إلى القايد و منه إلى الباي و هذا الأخير يرسله إلى الداي في العاصمة. إذ ورد في رسالة من حسن باي للقبطان صالوه بالقالة 1149هـ /1639م، حول وصول صناديق المرجان الموجهة إلى الدولاتي السيد إبراهيم خوجة، إضافة إلى طلب إرسال كمية من المرجان للباي، و طلب منه الوكيل الانتظار لعدم وجود المرجان الجيد الذي يصلح له، و أنه في حال توفّره سوف يبعثه إليه، و تقبل الباي ذلك، و تفهمه و طلب منه ان كانت له حاجة فليعرفه بها و هو يقضيها له[6] فالمرجان الذي تم وصوله هو المستحق فعلا على الفرنسيين و الذي يتكفل الباي بإرساله إلى الداي في العاصمة، أما المرجان الذي طلب حسن باي إرساله إليه فلم

---

[1] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مرجع سابق، ص 298-299.

[2] وثيقة 21، مج 1641 (م.و.ج).

[3] وثيقة 22، مج 1641 (م.و.ج).

[4] وثيقة 30، مج 1641 (م.و.ج).

[5] وثيقة 07، مج 1641 (م.و.ج).

[6] وثيقة 10، مج 1641 (م.و.ج).

يكن الوكيل الفرنسي مجبرا على دفعه، و لذا تقبل حسن باي فكرة عدم وجوده، و أنه في حال توفره سوف يرسله، إذ رأينا أنه في حال تأخر المرجان المستحق على الفرنسيين فالباي يغضب و يهدد بتحطيم الحصن.

ثم إنه بعد ذلك بثلاث سنوات في شعبان 1162هـ/1748م طلب إرسال صندوق من المرجان لحاجة الباي إليه مع ذكر ثمنه حتى يتمكن الباي من دفعه، و ألح في الطلب حتى انه أخبر الوكيل أنه أرسل إليه الشيخ عبد الله بن أبي العباس ليرفع المرجان[1].

و في عام 1202هـ/1788م طالب صالح باي بإرسال المرجان "الذي أمركم و يكون عملكم عليه ساعة وصول أمرنا هذا إليكم تبعث لنا المرجان الذي هو موظف عنكم في كل سنة بحيث تبعث لنا ذلك على حسب العادة القديمة"[2].

كما أن أحمد باي عام 1177هـ/1763م إحتج على كمية المرجان المرسل" 3 قطع أو 4 قطع فقط و الصندوق مليء بالنخال (كذا) و هكذا الأمر بالنسبة للسنوات الماضية، و أنه كان ينوي إعادته له، ثم حذره بأنه لن يقبل منه مثل هذا أبدا و أن المعمول به إرسال صندوق كبير مليء بالمرجان الجيد"[3].

و غلق على الموضوع: "بأنه غير ممكن و أن قادة الشركة لا يرضون بهذا، حتى و إن رضوا به فإن الباي لن يرضى، ثم أخبره بأنه أرجع له صندوق المرجان و هو في طريقه إليه"[4].

4- المبادلات التجارية:

كانت الدول الأوروبية و بالخصوص فرنسا، تستورد المواد الأولية المتوفرة بكميات تجارية كالأصواف و الجلود و الشمع و الزيوت و الحبوب، مقابل تصدير الأشياء الكمالية و الترفيهية كالعطور و المصبرات من فرنسا[5].

---

[1] وثيقة 14، مج 1641 (م.و.ج).

[2] وثيقة 88، مج 1641 (م.و.ح).

[3] وثيقة 30، مج 1641 (م.و.ج).

[4] وثيقة 30، مج 1641 (م.و.ج).

[5] Emerit (M). La situation économique de la régence d'Alger en 1830, I. h. Mars. Avril, 1952, p 170.

نقلا عن: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830م، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985م، ص 40.

لقد كان الباي المسؤول الأول على العلاقات التجارية مع الفرنسيين، رغم احتكار الداي لبعض المحاصيل مثل الحبوب.

و لهذا وردت رسائل كثيرة حول هذا الموضوع، حيث كان الباي يتدخل لتحديد العلاقات التجارية بين الأهالي و الفرنسيين[1].

و كان الباي يعطي الإذن بالشراء و التصدير للفرنسيين أو يمنعهم من ذلك، فقد أرسل حسن باي إلى نائب القنصل الفرنسي بعنابة عام 1165هـ/ 1751م يخبره بأنه لم يسمح لأهالي منطقة سكيكدة ببيع القمح، و أنه سيعاقب من يخالف أوامره[2].

كما أنه في حال خلاف بين السكان و الفرنسيين حول مسألة بيع الجلود خاصة أهالي منطقة القل فإن الباي يتدخل لحلها مثلما تدخل صالح باي عام 1186هـ/ 1770م[3] كما أرسل حسن باي أحد أعوانه إلى القل ليتوسط بين أهل القل و أحد الفرنسيين في مسألة بيع الجلود للفرنسي المذكور[4].

و الباي هو المسؤول عن تحديد أسعار الحبوب، فقد وردت رسالة من صالح باي إلى وكيل الباستيون عام 1186هـ/ 1770م، يسمح فيها بتموين الباستيون بالقمح و الشعير، و يحدد سعر القفيز الواحد من المادتين المذكورتين[5]. أما السعر الأعلى للقمح فيحدد من طرف الداي[6].

و في عام 1196هـ/1781م، راسل صالح باي الوكيل الفرنسي يسمح له بشراء القمح هذه السنة بالسعر المطلوب و هو اثنان و عشرون ريالا، بناءً على طلب الباشا، و تدخله في ذلك بسبب الوكيل الفرنسي فقط و انه لولا ذلك لما سمح لهم لأن السعر الذي يطلبونه منخفض، و إلا ما كان ليرفعه من قسنطينة و يبيعه لهم، و قال أيضا أنه لن يسمح لهم بالكيل في العام القادم". و العام الآتي إن شاء الله تعالى حبة لا نخليكم تكتالوها لتعرفوا شطارتكم أين توصلكم، لكن

---

[1] وثيقة 34، مج 1641 (م.و.ج).

[2] وثيقة 21، مج 1641 (م.و.ج).

[3] وثيقة 39، مج 1641 (م.و.ج).

[4] وثيقة 22، مج 1641 (م.و.ج).

[5] وثيقة 67، مج 1641 (م.و.ج).

[6] Merouche (L), Recherches sur l'Algérie à l'époque ottomane, Monaies, prix et revenus 1520-1830, Editions Bouchene, paris 2002, p 20.

احذروا هذا الكلام و أبقوه في عقولكم"[1].

و إثر رسالة بعث بها الوكيل الفرنسي إلى صالح باي عام 1781م، يطلب فيها فتح السوق" ورد علينا كتابكم، و كذا ما ذكرتم لنا من أمر السوق و أن الزرع قل منكم" و ردّ عليهم: "فترانا كتبنا للشيخ عبد الله لأجل أن يعمر لكم السوق... و أن يكون منكم ببال"[2].

لقد استجاب صالح باي لطلب الوكيل، حول فتح السوق (تعمير سوق القالة) لكي يتسنى للفرنسيين تنشيط معاملاتهم التجارية[3].

أما بخصوص طلب الوكيل لتخفيض سعر الصوف الذي سيشتريه الفرنسيون من القالة، فإنه يطلب إيفاد شخص للمفاوضة معه ألا و هو ملانتي[4].

فقد كان الباي يحتكر شراء الصوف من المنتجين ب 8 قروش ليبيعها للشركة الفرنسية بـ 10 قروش للقنطار الواحد[5].

و قد أرسل صالح باي رسالة إلى الوكيل الفرنسي يذكره فيها بقانون المعاملات النقدية في المدن الجزائرية، بحيث أن الريال القسنطيني لا يصرف إلاّ في قسنطينة، و الريال العنابي لا يصرف إلا في عنابة و أن عدم إتباع تلك القوانين يعتبر مخالفة لا يسمح بها[6]، فيبدو أنه ابتداءً من هذه السنة و بناء على رسالة صالح باي لم يعد مسموحا باستعمال نقود مدينة في مدينة أخرى، حيث يذكر صالح باي بقانون المعاملات النقدية في المدن الجزائرية، غير أن هذا القانون غير محدد بمادة معينة ولا نجد له أثرا في كتب التاريخ. و قد سمح حسن باي للفرنسيين بشراء الجلد و الشمع من أهل القل سنة 1750م، و طلب القبطان بلاش من الباي أن يطلب من أهل القل إبقاء الجلد و الشمع عندهم إلى قدوم المراكب من عند الكنبانية

---

[1] وثيقة 74، مج 1641 (م.و.ج).

[2] وثيقة 72، مج 1641 (م.و.ج).

[3] وثيقة 72، مج 1641 (م.و.ج).

[4] ملانتي Malanti، المترجم الموجود بالقالة، إذ ورد في بعض الرسائل أن الباي يطلب حضور المترجم ليتفاهم معه، مهما كانت نوعية القضايا المطروحة للنقاش حيث ينوب المترجم عن الوكيل عند المفاوضات مع الباي.

[5] Venture de Paradis. Alger XVIII eme siècle, jourdan, Alger, 1898, p 19.

[6] وثيقة رقم 70، مج 1641 (م.و.ج).

La compagnie [1]، و أبدى الباي حسن موافقته على إمهالهم مدة، حتى قدوم المراكب، و أن أهل القل مستعدون لبيع الجلد و الشمع، و لكن عليه بالعجلة قليلا لقضاء حاجتهم و لا يتماطلون (كذا) في ذلك و انه عند وصول المراكب يجب إخباره (الباي) ليرسل معهم أحد خدامه للذهاب معهم إلى بلاد القل حتى يتم الأمر على أحسن حال.

أما عن أمر الصوف فقد رفض حسن باي بيعها و أخبر القبطان بذلك "أما عن أمر الصوف فكن في راحة منها لأنها نحن محتفظين بها (كذا) و ما لنا حاجة في بيعها و فيه كفاية"[2]. و قد اهتمت الشركة الإفريقية بتصدير القمح حتى في أوقات الأزمة، ففي عام 1671م كان المسؤولون يفاوضون على شراء 20000 صاع من القمح و المجاعة تتفاقم في بونة (عنابة)، و كانت 5000 صاع من القمح جاهزة للتصدير بل إن التجار الأوروبيين كانوا يشحنون الحبوب من الموانئ التابعة لقسنطينة[3].

فإن الداي كان يتدخل بين الحين و الآخر بناءً على طلب من الفرنسيين و هاهو صالح باي في إحدى مراسلاته[4] بتاريخ أوائل محرم 1196هـ/1781م إلى الوكيل الفر نسي في القالة يخبره بعدم رضاه عن بيع القمح بسعر منخفض و المقدر بـ22 ريالا، و أنه لولا تدخل الوكيل الفرنسي الموجود بالجزائر و مراسلة الباشا له في هذا الشأن ما كان ليبيعهم القمح ، لكنه في الأخير يحذرهم بأنه ابتداءً من السنة القادمة لن يبيعهم القمح "و العام الآتي إن شاء الله تعالى حتى حبة لا نخليكم تكتالونها....."

إذن رغم رفض صالح باي بيع القمح للفرنسيين بالسعر المقترح و هو 22 ريالا إلا أنه رضخ للأمر بعد تدخل الداي ، إذ لم يكن بإمكانه رفض ذلك، و لم يبق أمامه سوى الموافقة، لكنه حذر الفرنسيين بأنه لن يبيعهم في السنة القادمة فهل يستطيع الوفاء بذلك، و يمنع عنهم البيع

---

[1] الكتبانية La compagnie: هو المصطلح المستعمل للتعبير عن الشركة الفرنسية المهتمة بصيد المرجان و التجارة، على سواحل الشرق الجزائري، ، تأسست يوم 07 فيفري 1794 بعد توقف الشركة الملكية الإفريقية، و استغلت فرنسا هذه الوكالة من سنة 1794م إلى 1799م عندما وقعت الحملة على مصر و أعلنت إيالات المغرب الحرب ضدها و بعد وقوع السلم اتخذ قناصلة الجمهورية قرارا يقضي بحل الوكالة، و ظلت التجارة في فوضى إلى أن أعطيت الامتيازات إلى إنجلترا عام 1807م.

محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 83.

[2] وثيقة 16، مج 1641 (مرجع).

[3] Meroueche (L), op cit p 128

[4] وثيقة 74، مج 1641 (مرجع).

إذا تدخل الباشا مرة أخرى ؟

فالباي رغم صلاحياته الواسعة ضمن إقليم بايلكيه (مقاطعته) فهو يبقى مقيّـدا بـأوامر الباشا في العاصمة، و التي ترد إليه بين الحين و الآخر.

ولهذا كان الفرنسيون يلجؤون في كل مرة إلى الباشا، أما عن طريق المراسلة أو عن طريق تدخل الوكيل الفرنسي بالجزائر للضغط على الباشا، و قد كانوا يستعملون الهدايا و الهبات وسيلة لكسب رضا الباشا لمساعدتهم عند الحاجة.

و بناء على طلب الفرنسيين شراء كمية كبيرة من القمح و الشعير و المقدرة بـ 150 قفيزا من القمح و 100 قفيز من الشعير، فإن صالح باي طلب من الوكيل الفرنسي إرسال مفاوض ليحدد معه السعر الذي يبيعهم به، إذ أخبر الوكيل بأن سعر القمح مرتفع هذه السنة و هم يريدون كمية كبيرة، إذ يقدر سعر القفيز الواحد بـ 42 ريالا عنابيا (ثمن شراء + تكلفة نقله من قسنطينة إلى عنابة). كما يورد في آخر رسالته أن حمل القمح لأجل الجزائر و لذلك حملناه من قسنطينة إلى عنابة[1] .

يظهر من الرسالتين الواردتين أن الموضوع خاص ببيع القمح، و بإذن صالح باي إلا أنه لم يكن موافقا على البيع، بل لا يرغب في بيعه بتاتا للفرنسيين بسبب انخفاض السعر من جهة، و أيضا حاجتهم لكميات كبيرة من جهة أخرى، بينما يسمح به فقط تطبيقا لأوامر الباشا في العاصمة و الذي كان يتدخل في الأمر بناء على طلب القنصل الفرنسي في العاصمة، فما هو السبب الحقيقي وراء رفض صالح باي بيع القمح، هل هو السعر المنخفض؟ أم هو الكميات الكبيرة؟ أم حاجة البلاد إلى ذلك؟ إذا ما لاحظنا أنه في سنة 1192هـ/1778م و 1196هـ/ 1781م رفض في البداية و وافق تطبيقا لأوامر الباشا فقط.

ومن حيث النشاط التجاري فإن القالة كانت تدفع إلى مرسيليا في كل سنة كمية من الحبوب تتراوح ما بين 60و 80 ألف حمولة، ثم ارتفعت هذه الكمية بعد سنة 1786م و بلغت 80 ألف حمولة قمح و 20 ألف حمولة شعير[2].

و بناءً على طلب الفرنسيين لشراء القمح، سمح لهم صالح باي بشرائه من بعض القبائل

---

[1] وثيقة 68، مج 1641 (م.و.ج).

[2] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مرجع سابق، ص199.

مثل: أولاد ذياب وهد و غيرهم من ناس الشراقة قائلا: " و سرحناك تكتل من أولاد ذياب وهد و غيرهم من الناس الشراقة[1] بينما منع عنهم الشراء من بعض القبائل الأخرى" قائلا "و أنا من ناحية بلادنا بني صالح و بلاد الحنانشة و البحيرة وغيرهم فلا يأتونكم و لا تشترون منهم شيئا"[2].

و قد أعلم الشيخ علي باي بذلك، لأنه حسب صالح باي السبب في السماح لهم بذلك، "و تراه ابننا الشيخ علي باي كتب لنا على هذا كم من مرة، و ترانا سرحناكم لأجل خاطره و السلام" (1787م /1202هـ) . و نعود للتساؤل لماذا سمح صالح باي للفرنسيين بالشراء من بعض القبائل و منعهم من ذلك مع القبائل الأخرى؟ قد يرجع السبب أن القبائل المسموح بالتعامل معها بعيدة عن مركز السلطة في قسنطينة، بينما القبائل غير المسموح بالتعامل معها فهي تسكن قريبا من قسنطينة و ذلك من قوله: " أنا من ناحية بلادنا بين بني صالح و بلاد الحنانشة[3] و البحيرة و غيرهم"، لأن صالح باي كان المسؤول الأول عن بيع القمح في قسنطينة و ضواحيها، بينما المناطق التابعة لنفوذه و البعيد عنه، فإنه يكتفي بتحديد سعر القفيز من القمح و إعطاء الإذن بالشراء، و يتم البيع و الشراء، فإنه يتم بين القبائل و الفرنسيين مباشرة أو يتدخل شيخ القبيلة أو القايد في ذلك، و لهذا ورد قوله: و قد أعلمنا علي باي بذلك 1797م/1212هـ .

كتب مصطفى باي إلى قنصل عنابة يخبره عن سبب تأخر القمح فقال: "بلغنا كتابك وما عرفتنا فيه أن القمح لم يأت للرحبة و أنتم لم تكتالوا من قمح العادة شيئا... تعلم أن الكثير من الناس لم يكملوا درس الزرع. فذلك سبب تأخرهم[4].

أما القمح الذي كان الوكيل قد سلمها لمحمد بن حسين لصنع خبز النوبة و المقدرة بـ 10 أقفزة فيعيدها له" هو قادم لعنابة و يعطيكم زرعكم فخذ منه و لا تتركه"[5]

إذا عدنا إلى تحليل محتويات الوثيقة فبماذا نفسر نقص القمح لدى الجزائريين ووجود فائض منه لدى الفرنسيين في السنة السابقة، حتى إن الجزائريين استلفوا من الفرنسيين، و تسكت

---

[1] وثيقة 87، مج 1641 (م.و.ج).

[2] وثيقة 87، مج 1641 (م.و.ج).

[3] ينظر الملحق رقم 2 (الخريطة).

[4] وثيقة 118، مج 1641 (م.و.ج).

[5] وثيقة 118، مج 1641 (م.و.ج).

الوثيقة عن ذلك، كما لا نجد له أثرا في الكتب التاريخية و هذا ما يجعلنا نتوقف عند السؤال دون أن نجد له جوابا.

و إذا كان الفرنسيون قد أقرضوا الجزائريين القمح، فهذا يدل على العلاقات الحسنة التي كانت تربط بين الجانبين، و أن العلاقات تقوم على أساس المصلحة، و التبادل المصلحي بين الطرفين.

5- فدية الأسرى:

إن افتداء الأسرى يدخل ضمن اختصاصات الباشا، إذ ورد ذكر إطلاق سراح الأسرى من الجانبين، و تبادلهم ضمن المعاهدات المبرمة بين البلدين[1] و مع هذا تدخل بعض بايات قسنطينة لافتداء الأسرى الجزائريين، و إطلاق سراح الأسرى الأوربيين الموجودين بالجزائر. ففي سنة 1640م أبرمت معاهدة بين الجزائر و فرنسا، أهم ما جاء فيها تبادل الأسرى بين الطرفين، و تسليم الباستيون و المؤسسات الأخرى في الشرق الجزائري، و في سنة 1666م أبرمت معاهدة أخرى، تنص على تبادل الأسرى بين الطرفين[2].

فقد أرسل حسن باي عام 1750م الحاج محمد قشرالي لفدية أحد الأسرى "أننا كنا أرسلنا قناطر شمع بقصد افداء يسير[3] من بلاد النصارى على يد الحاج محمد قشرالي، الذي كان في بلد العناب فلما بلغ الرايس الذي معه الشمع برط ماعون، كذبوه و نزعوا منه الشمع الذي معه و قالوا له إنه يكذب فإذا كان قولك و إن الشمع موصول مع الأسير يخبرنا قبطان بلد العناب بصحيح الخبر" . و على هذا راسل حسن باي نائب الوكيل الفرنسي بعنابة يطلب منه التوسط لدى ناظر ميناء ماهون للإفراج عن الحاج المذكور، و أن يشهد له بالصدق فيما قاله حول افتداء الأسير مقابل الشمع " تبقى المراد منكم تكتب لبرط ماعون و تخبرهم أن الشمع المذكور مبعوث لفداء الأسير لكي يسرحونه"[4].

ثم إن صالح باي عام 1774م، طلب من وكيل الباستون موسي برقيون فدية أسير في جنوة قائلا: " إننا كتبنا اسم يسير (كذا) في جنوة و دفعناه بيد الترجمان من أجل أن يفدوه لنا،

---

[1] ينظر: جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، القسم الثاني.

[2] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، مرجع سابق، ص 283-284.

[3] يعني الأسير.

[4] وثيقة 17 مج 1641، (م. و. ح).

فلابد أن تبعثوا في شأنه و تفدوه و تأتوننا به."[1].

كما أطلق صالح باي سراح أسيرين كانا موجودين بقسنطينة و أرسلهما إلى القالة، و طلب من وكيل القالة أن يقدم لهما المساعدة، إذ جاء في رسالة صالح باي إلى هذا الأخير : " أما بعد و أن حاملها إليك خدامنا ززاب وبروج فقد سرحناهم، و لأنه مروحين إلى بلادهم الذي آمرك به و يكون عملك عليه ساعة ورودهم إليك ترسلوهم إلى بلادهم مع المراكيب التي تسفر من عندكم وتتوصى بهم في جميع أمورهم بحيث لا يمكنك تقصير و لا تراخي، و لابد و على هذا يكون عملكم و لابد" [2].

و جاء في رسالة من صالح باي إلى برقيون قبطان القالة عام 1774م : "و ما عرفتنا من شأن أهل الصندل الذين تيسروا من عندكم من القالة و ألزمناكم باستخلاصهم و أنهم إن شاء الله عن قريب يأتوا إلينا..... و اليسير (كذا) الذي أوصيناكم... تعلم بارك الله فيك حيث حرصتم على أمر الأسرى الذين استأسروا عندكم .... و الأسير هذا هو المقطوع عليكم" [3].

و طلب صالح باي من القبطان موسي "في شأن العنابيين الذين انصروا (كذا)[4] في الصنادل (كذا)[5] من القالة تحت سنجقكم . و طلبناك بأن تأتي بهم من بر النصارى، و التزمت أنت بذلك، و الآن تراخيت هذا، لا يليق الذي آمركم به و يكون عملكم عليه ساعة وصول أمرنا هذا إليكم تبعث إلى اليسيرين المذكورين و تأتي بهم من بر النصارى (كذا)"[6].

6- تبادل المنافع:

تعدت العلاقة بين الوكيل الفرنسي في الباستيون، و باي قسنطينة الأمور الإدارية، و العلاقات السياسية، إلى العلاقات الاجتماعية، و تبادل المنافع و المصالح فيما بينهما.

إذ كثيرا ما كان باي قسنطينة يطلب من الوكيل في القالة أو نائبه في عنابة إرسال الطبيب كلما كان في حاجة إليه.

---

[1] وثيقة 48. مج 1641 . (م.و.ج).

[2] وثيقة 130، مج 1641 (م،و،ج).

[3] وثيقة 51، مج 1641 (م،و،ج).

[4] انصروا: اسروا

[5] الصنادل: ج صندل و هو نوع من القوارب.

[6] وثيقة 49، مج 1641 (م.و.ج).

فقد أرسل أحمد باي عام 1771/1185م يطلب من الوكيل الفرنسي في القالة إرسال الطبيب الذي عنده نظرا لحاجته إليه[1] كما طلب إحضار جميع الأدوية الصالحة لجميع الأمراض، فهل كان إرسال الطبيب من طرف الوكيل واجب عليه، أم أنه من باب التطوع و المجاملة.

لم يرد ذكر الطبيب و إرساله إلى قسنطينة من أجل المعالجة للباي أو لأفراد أسرته في أي معاهدة بين البلدين، سواء المبرمة مع الباشا أو مع الباي، و مع هذا فإن الباي كان يطلب إرسال الطبيب و بصيغة الأمر حتى إنه يذكر إرسال الطبيب عدة مرات في الرسالة الواحدة، فقد طلب أحمد باي عام 1185هـ/ 1772 م .من قبطان القالة "أن يبعث له الطبيب الذي هو عنده لحاجته له، و إحضار جميع الأدوية الصالحة معه" و أكد على ذلك "و لابد ثم و لابد من غير تقصير منكم و لا تراخي أصلا" و حدد وقت إرساله: "فإنه ساعة وصول أمرنا هذا إليكم، و لا تضع المكتوب من يدك حتى تركب الطبيب و توجه لنا و لابد ثم لابد"[2].

و في سنة 1185هـ/1772م، طلب صالح باي إرسال الطبيب ميلان لمداواة محمد بوعباية قايد الزمالة[3].

و في عام 1774م طلب وكيل القالة من صالح باي إرسال الطبيب الموجود عنده فرد عليه هذا الأخير "و الطبيب يأتيكم إن شاء الله"[4].

و في سنة 1775م أرسل صالح باي[5] إلى برقيون وكيل القالة، يطلب منه إرسال الطبيب الكبير لمداواة ابنه حسين باشا، و طلب أن يصحب معه الدواء الذي يوافق الطبايع الأربع خصوصا البلقم المالح و الدم المحروق، و أيضا الدواء الذي يصلح لبياض العين.

و طلب صالح باي سنة 1782م من قبطان القالة إرسال الطبيب الموجود بالقالة إلى قسنطينة، لمعالجة الحاج مسعود بن زكري و هو في حاجة إلى طبيب جيّد، و أكد على التعجيل في

---

[1] وثيقة 42، مج 1641 (م،و،ج) .
[2] وثيقة 42، مج 1641 (م.و.ج).
[3] وثيقة 56، مج 1641 (م،و،ج) .
[4] وثيقة 51، مج 1641 (م،و،ج).
[5] وثيقة 53، مج 1641 (م،و،ج).

إرساله، عن طريق الشيخ عبد الله، و إحضار الدواء معه[1].

و في عام 1787م أرسل صالح باي يطلب إرسال الطبيب للحاجة إليه، و طلب أن يحضر معه جميع الأدوية، خاصة دواء المرض الكبير، و قد أرسل أحمد باي القلي لوكيل الباستيون عام 1765م يخبره بذهابه إلى الجزائر، و كيفية استقبال علي باشا له و تجديد الولاية حيث البسه القفطان السعيد المبارك الحميد تجديدا له على البلاد، و هناء الوطن و العباد (كذا)[2]، و أخبره أن لا يخاف من المرض الواقع في البلاد لأنه خف، و يترل عندنا في الدار، و الدار نظيفة [3].

لقد تعدت العلاقات بين الوكيل الفرنسي في الباستيون، و باي قسنطينة الأمور الإدارية و العلاقات السياسية إلى العلاقات الاجتماعية، و تبادل المنافع و المصالح فيما بينهما، إذ كثيرا ما كان الباي في قسنطينة يطلب من الوكيل الفرنسي في القالة أو نائبه في عنابة، إرسال الطبيب كلما كان في حاجة إليه.

كما يطلب إحضار جميع الأدوية الصالحة لجميع الأمراض، فهل كان إرسال الطبيب من طرف الوكيل واجبا عليه، أم أنه من باب التطوع؟.

مع أن الباي كان يطلب إرساله بصيغة الأمر، و يصرّ عليه حتى إنه يذكر إرسال الطبيب عدّة مرات في الرسالة الواحدة، فقد طلب أحمد باي سنة 1185هـ/ 1771م من قبطان القالة.

إضافة إلى ما تقدم، فإن الباي كثيرا ما كان يطلب إرسال بعض الحاجيات الخاصة به مثل: أشجار البرتقال الصالحة للغراسة وشجرة الفل[4]، و العجلات[5]، جعاب البنادق[6] ،و الزلايج[7]، الكاغط، أمتاع المدافع[8]، و في سنة 1199هـ/1784م أرسل الوكيل الفرنسي بالقالة هدية إلى صالح باي، فشكره هذا الأخير " فقد ورد علينا كتابكم مع السفيان و بيده الهدية التي أتى بها

---

[1] وثيقة 75، مج 1641 (م، و،ج).
[2] وثيقة 34، مج 1641 (م،و،ج).
[3] وثيقة 85، مج 1641 (م،و،ج).
[4] وثيقة 08، مج 1641 (م.و.ج).
[5] وثيقة 10، مج 1641 (م.و.ج).
[6] وثيقة 51، مج 1641 (م.و.ج).
[7] وثيقة 52، مج 1641 (م.و.ج).
[8] وثيقة 54، مج 1641 (م.و.ج).

إلينا، فترانا قبلنا هديتكم و كثّر الله خيركم"[1].

و في الأخير نخلص أن الباي يشرف مباشرة على الفرنسيين المتواجدين بالقالة و تربطه بهم علاقات مباشرة دون حاجة لتدخل الباشا إلاّ فيما يخص الأمور الحربية و العسكرية، و بيع المواد المحتكرة من طرف هذا الأخير، و أثناء البيع فهو يعطي الأوامر و يتراجع عنها حسب ما يراه مناسبا، و يتلقى اللّزمة السنوية، و يعقد الاتفاقيات في بعض الأحيان، هذا و قد تنوعت العلاقات ما بين معاملات تجارية (بيع، شراء) و معاملات مالية (لزمة و قروض) و كانت تكتسي طابعا وديّا من جانب الطرفين، (باستثناء فترات توتر العلاقات)، و تقوم على أساس مصلحي إذ يسعى كل طرف لخدمة مصالحه الخاصة، و قد وضعنا ملخصا لهذا في نهاية الدراسة على شكل مخطط بياني بعنوان "مخطط علاقات الفرنسيين مع السلطات المحلية الحاكمة".

7- العلاقات السياسية:

القبطان الرئيسي و المسؤول عن أعمال الفرنسيين في الشرق الجزائري يقيم في القالة، و هو المسؤول عن تعيين الوكلاء في المناطق المجاورة عنابة و القل، و كان على علاقة مباشرة مع الباي في قسنطينة، دون اللجوء إلى الآغا أو القايد أو شيخ القبيلة[2].

و يمثل الشركة الملكية الإفريقية في عنابة وكيل تجاري يشتري الحبوب و يحدد سعرها مع الباي أو مع من ينوب عنه، و لذلك يتوجه مرة في كل سنة إلى مدينة قسنطينة يحمل الهدايا إلى الباي و الأعيان و يسوي المشاكل العالقة. و نظرا لهذا الدور الخطير الذي يلعبه فإنه يحتل المرتبة الثانية بعد حاكم القالة و يعتبر خليفته في حالة غياب أو وفاة[3].

و بما أن الباي هو المسؤول عن الحصن الفرنسي، فقد كان الوكيل الفرنسي في القالة مطالب بإخباره بكل ما يحدث عنده، خاصة فيما يخص تعيين نوابه في كل من عنابة و القل، فقد كتب وكيل القالة فليت Fillit عام 1177هـ/1764م إلى أحمد باي يخبره "أن قبطان القل لم يصلح و أنه عين قبطانا آخر عاقلا، فردّ عليه أحمد باي يقرّه على ذلك"[4]

كما أخبره القبطان موسي "بتغيير قبطان عنابة، و إن الكنبانية La compagnie

---

[1] وثيقة 80، مج 1641 (م.و.ج).

[2] Feraud (Ch). La calle, op. cit. p 155.

[3] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مرجع سابق، ص 200.

[4] وثيقة 31، مج 1641 (م.و.ج)

أرسلوه، و أنه يخدمنا أحسن خدمه فيما كان قبله هناك" و كتب إليه هذا الأخير" ليكون كما كانوا (كذا) الذين قبله هناك، فيجب عليه الجدّ في خدمتنا و عدم التقصير في أمورنا"[1] .

و في حال وصول وكيل جديد إلى القالة فإنه يبعث برسالة إلى الباي يخبره بوصوله إلى البرج، و يرد عليه الباي مهنئا إياه بمنصبه الجديد، فجاء في رسالة أحمد باي إلى وكيل الباستون الجديد ببلدة القالة، " إلى خديمنا (كذا) القبطان الجديد ببلد القالة أما بعد فقد بلغ إلينا كتابك، و فهمنا جميع ما ألقيتموه إلينا من أخبارك من أنّك بلغت إلى البرج في خير وعافية و حين تقضي شغلك إن شاء الله تقدم إ لينا،إذا أنت خديمنا (كذا) و من جملة خدامنا و ليس لك منا إلا الحرمة و الاحترام، و لا تعمل في بالك شيء (كذا)"[2].

كما أن الباي عند تعيينه في منصبه، أو تجديد الولاية له يراسل الوكيل الفرنسي يخبره بذلك، فقدكتب أحمد باي ، عام 1178هـ/ 1764م "إلى خديمنا خديم القالة يليه و أننا خرجنا من مدينة محروسة الجزاير يوم الإثنين 22 من شهرنا هذا ذي القعدة الحرام، عن حضرة المعظم الأرفع سيدنا على باشا أعزه الله ... من باب الجزاير إلى باب تونس، تفويضا بالبلاد، فالبلاد بلادنا و الوطن وطننا و لا يد فوق أيدينا و عرّفناك بذلك كونك خديمنا وكفا (كذا)"[3].

وفي حال احتياج الوكيل الفرنسي إلى مغادرة البلاد لحاجته الخاصة، أو لأمر يخص التجارة والشركة، فإنه قبل مغادرته عليه أن يعين نائبا عنه، و أن يخبر الباي بذلك، و هذا ما فعله برقيون وكيل القالة، إذ راسل صالح باي عام 1777م حيث جاء في كتابه " وصل إلينا كتابك و عرفتنا فيه من أنك ذاهب لبر النصارى تداوى وخلفتم في موضعكم قرسيس و ذكر لنا أن نتوصّو به ..... و أما قرسيس فنتوصوا به كما ذكرتم و زيادة" فقد وافق صالح باي على سفر الوكيل، وترك نائبه، و أنه سيكون على أحسن حال، و زيادة على هذا تمنى صالح باي الشفاء للوكيل "وأنت تعمل عليك من تبدل الهوى و الشفاء على الله تعالى"[4].

إضافة إلى ما تقدم فقد كان خليفة الباي يراسل الوكيل الفرنسي في بعض الأحيان، فقد راسل مصطفى خليفة صالح باي يخبر قبطان الباستون بذهابه إلى العاصمة، "فإننا بلغنا بمحروسة

---

[1] وثيقة 38، مج 1641 (م.و.ج)

[2] وثيقة 37، مج 1641 (م.و.ج).

[3] وثيقة 119، مج 1641 (م.و.ج).

[4] وثيقة 59، مج 1641 (م.و.ج).

الجزاير في خير و عافية" و يصف له كيفية استقباله "و خرجوا لنا أرباب الدولة السعيدة على وجه الملاقاة " ثم يذكر ما كان له مع الباشا "ثم وردنا على حضرة المعظم السيد محمد باشا السدولاتي ففرح بنا فرحا شديدا و عظم قدرنا، و رفع شأننا في كل ذلك من فضل من فضل الله و كرمه، السيد صالح باي، فالبلاد بلاده و الوطن وطنه و لا يد فوق يده، و عرفناكم بذلك، لتأخذوا حضكم معنا من الفرح و السرور."[1].

و الباي هو المسؤول عن إصلاح ما تهدم من الحصن و عن إعادة بنائه، فلم يكن الفرنسيون يقدمون على البناء أو الإصلاح إلا بعد حصولهم على إذن من الباي.

فقد سمح لهم حسن باي سنة 1158هـ/1745م بإجراء بعض الإصلاحات في الباستيون و في سنة 1162هـ/1748م سمح لهم بإضافة بعض البنايات وفي سنة 1165هـ/1751م سمح لهم هذا الأخير بإصلاح أحد البنايات التابعة لهم.

و في عام 1178هـ/1764م، سمح لهم أحمد باي بتنصيب بعض المدافع في الباستيون لحماية أنفسهم، بناءً على طلب من الباشا.

[1] وثيقة 63، مج 1641 (م.و.ج).

II- علاقات حكام الحصن بحاكم الجزائر[1]:

كانت السلطة في الجزائر العثمانية متمركزة في دار السلطان، و ممثلة في شخص الحاكم العثماني البيلرباي، الآغا، الباشا، الداي، و تعددت صلاحيات الحاكم، إذ هو حاكم البلاد رغم اختلاف التنظيم الإداري من فترة إلى أخرى، حسب اختلاف قوة و ضعف الحكام الذين لم يكن لهم قوانين إدارية معينة مضبوطة و مدونة، تحدد ما لقيصر لقيصر، و ما للرعية للرعية[2] فإن البايات كانوا يستمدون الأوامر منه لتسيير أمور بايلكاتهم، و بالرغم من كون الحصن الفرنسي يقع في المناطق الشرقية التابعة لبايلك الشرق، فهو يدخل ضمن اختصاصات باي قسنطينة. فإن المعاهدات الخاصة بالباستيون قد تم إبرامها بين الباشا في العاصمة و الوكيل الفرنسي في القالة مثل معاهدة 7 جويلية 1640 م الخاصة بالباستيون و معاهدة 29 فبراير 1661م.

و كان المعمول به أن تجدّد المعاهدة عند تعيين باشا جديد أو تغيير الوكيل الفرنسي في القالة – سواء بموته أو عزله- و هذا ما استنتجناه من تتبع المعاهدات المبرمة بين الجزائر و ممثلي فرنسا في القالة ما بين 1619م و 1830م[3].

باستثناء معاهدة واحدة عقدت بين باي قسنطينة قليان حسن [1125-1149هـ، 1713-1736م] [4] و السيد دومال حاكم القالة – الممثل لأعضاء الشركة الملكية الإفريقية عام 1714م [5] قد سبقت الإشارة إليها.

و إذا كان الداي هو الذي يبرم المعاهدات مع ممثلي الحكومة الفرنسية و يعين كمية البضائع التي يمكن لهم أن يشتروها، فقد تفطنت الشركة إلى ذلك فرأت أنه من الضروري اكتساب ثقته بالهدايا و تقديم الخدمات[6].

و قد راعى الفرنسيون التراتب في المناصب، إذ كانت أغلب اتصالاتهم مع الباي و نادرا

---

[1] استعملنا لفظ الحاكم العثماني للدلالة على حاكم الجزائر سواء كان بايرباي، آغا، باشا، داي دون التعرض للتطور المصطلح منذ 1520- 1830، ينظر: رسالة خليفة حماش.

[2] علي عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر: نشأتها و تطورها قبل 1830، مرجع سابق، ص279.

[3] ينظر: جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا (الفصل الثاني).

[4] محمد صالح العنتري، تاريخ قسنطينة، تحقيق: نجمي بوعزيز، مصدر سابق، ص 184.

[5] عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية، مرجع سابق، ص115.

[6] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مرجع سابق، ص 202.

ما تكون اتصالات مباشرة مع الباشا في العاصمة عند حدوث نزاع مع الأهالي أو مع شيوخ القبائل، فيردّ عليه هذا الأخير برسالة يوجهها إلى أغا النوبة بعنابة أو القل؛ ليطلب منه إيجاد حل للمشكلة أو معاملة الفرنسيين معاملة حسنة، فجاءت رسائل الباشاوات ردا على رسائل الوكيل الفرنسي استثناءً و لم يكن ليتدخل فيها لولا أن طلب منه ذلك بصفة رسمية[1]، فقد رد محمد باشا برسالة في أوائل ذي القعدة 1132هـ/1719م إلى آغا نوبة عنابة يوصيه فيها خيرا بالقنصل الفرنسي فقد جاء فيها بعد الديباجة المعتادة في كتابة الرسائل «لا يخفاكم على شأن القنصل الفرنسي القاطن ببلدتكم المذكورة فإن المراد منكم و المؤكد به منا عليكم و الذي آمركم ساعة وصول أمرنا السعيد بالله هذا إليكم تكونوا من القنصل المذكور ببال وتتوصوا به خيرا بحيث لا تدع أحدا يتعدى عليه و لا من يظلمه و لا من يحدث فيه بدعة من البدع المحدثات، و إذا ثبت له دين على أحد بالموجب الشرعي و دفع أمره إليكم فلابد من الوقوف و خلاصها له، فعلى هذا يكون عملكم"[2]. فكان الباشا يراسل آغا النوبة أو القايد إذا تعلّق الأمر بتدخل القنصل الفرنسي بدار السلطان و من الممكن أن يكون هذا لاستعجاله فقد يطول الأمر إذا اتصل بالباي و هذا الأخير يتصل بدوره بالآغا أو القايد، و قد أشرنا أن الباشا ما كان ليتدخل في صلاحيات الباي إلاّ إذا تدخل القنصل الفرنسي و طلب منه ذلك، و أوصاه أخيرا بأن يعطي نص الرسالة للنصراني المذكور (القنصل الفرنسي)[3] ليبقى بيده حجة له.

كما أرسل عبدي باشا رسالة بتاريخ أواسط صفر 1142هـ/1729م إلى آغا النوبة بقرية القل، يوصيه بالقنصل الفرنسي أن يجروا له جميع أموره على العادة القديمة و الطريقة السالفة المستقيمة من غير مخالفة[4].

إضافة إلى الأمور العسكرية، فقد احتكرت الدولة المواد الأساسية و أحيانا مختلف المواد إذ

---

[1] ينظر الوثائق: 1، 2، 3، مج 1641 (م. و. ج).

[2] وثيقة 01، مج 1641 (م.و.ج).

[3] القنصل الفرنسي: ورد هكذا في الوثائق المعتمد عليها، و يقصد به الوكيل الفرنسي و هو المسؤول عن الفرنسيين في كل عنابة، و القل و القالة و سكيكدة، و ليس المقصود به القنصل الفرنسي المقيم في دار السلطان و الذي يعتبر بمثابة السفير في الوقت الراهن.

[4] وثيقة 02، مج 1641 (م.و.ج).

البائع الوحيد هو الباشا، و لا غيره، و هو نظام اعتمده الحكّام منذ القرن السادس عشر[1].

فيذكر هايدو أنّ الباشا حسن فتزيانو احتكر لنفسه مختلف السلع من قمح و زيت و عسل[2]. فالدولة حصلت شيئا فشيئا على الاحتكارات، و لكنها لم تقو على مراقبة الحركة[3].

فقد مارست الحكومة التركية المتمثلة في أجهزة البايلك المختلفة في مدينة عنابة نوعا من الاحتكار خوّلتها صلاحية شراء المواد الأولية من الأهالي بأسعار محدودة و بيعها بعد أن يتم جمعها في مخازن البايلك إلى التجار الأوروبيين و الشركات الأجنبية بثمن مرتفع نسبيا[4].

و قد اختلف الفقهاء في حكم الاحتكار على رأيين:

1- تحريم الاحتكار: و هو رأي الجمهور من الحنفية و المالكية و الشافعية و الحنابلة.

2- كراهة الاحتكار: و هو قول في الشافعية.

و أدلة تحريمه قوله تعالى: «و من يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم.»[5] و المقصود بإلحاد الاحتكار، و قوله صلى الله عليه و سلم: «لا يحتكر إلا خاطئ»[6]، و قوله أيضا: «من احتكر حكرة يريد أن يتغالى بها عن المسلمين فهو خاطئ و ما برئت منه ذمة الله.»[7].

و قد حرم الاحتكار و أوجب على وليّ الأمر أن يتدخل لقمع هذا الاحتكار و ردع المحتكرين، و يهدف هذا التحريم إلى كشف الضرّ عن جماهير الشعب، و وقايتهم من المحتكرين في حبس الأقوات و غيرها من ضروريات الحياة، و استئثارهم بتوزيعها دون سائر المنتجين و الموزعين لكي يستطيعوا التحكم في الأسعار كما يشاؤون[8]. و يؤدي الاحتكار إلى عدم استخدام الموارد الاقتصادية الاستخدام الأمثل، فلا يتم استخدامها بأقصى كفاءة ممكنة، حيث يعمد المحتكر إلى

---

[1] عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية، مرجع سابق، ص 145.

[2] Heedo (d). Histoire des rois d'Alger, Traduction de l'espagnol et notes de Henri delmas de gramoil, Editions Grand Alger livres, Alger 2004, P 177.

[3] أندري نوشي و آخرون، الجزائر بين الماضي و الحاضر، د.ن، الجزائر 1984م، ص 140.

[4] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الاقتصادية بعنابة، مرجع سابق، ص 101.

[5] سورة الحج الآية 25.

[6] الحافظ زكي الدين المنذري، مختصر صحيح مسلم، تحقيق: ذيب مصطفى البغا، دار الهدى عين مليلة د.ت، ص 273.

[7] أحمد صبحي مصطفى العبادي، الأمن الغذائي في الإسلام، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 1419هـ-1999م، ص 368.

[8] محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ط2، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1406هـ-1986م، ص 159.

إبقاء بعض الموارد الاقتصادية معطلة، و يسدّ بذلك أبواب الفرص أمـــام الآخـــرين، ليعملـــوا و ينتجوا، و تأثر الرفاه الاقتصادي في حالة الاحتكار حيث أن الاحتكار يعني انخفاض الرفـــاه في المجتمع، فمن خلال سيطرة المحتكر على السعر أو الإنتاج، فإنه يعمل على تخفيض الرفاه الاقتصادي للمجتمع خاصة أن الاحتكار يعني سوء توزيع الموارد الاقتصادية[1]

و الاحتكار على أنواع: احتكار رأس المال، الاحتكار الأجنبي، احتكار البيـــع الكامـــل، احتكار التجارة الخارجية، احتكار الشراء[2]، و الاحتكار الممارس في الجزائر في العهد العثماني هو احتكار التجارة الخارجية، حيث تشرف الدولة على كافة عمليات التبادل التجارية مع الخـــارج و يعتبر الشكل الأساسي للعلاقات الاقتصادية بين الدولة و الدول الأخرى، حيث تجـــري جميـــع العمليات التجارية باسم الدولة و من قبل الجهاز الخاص المكلف بها.[3]

ففي هذا المجال كان البايلك يحتكر شراء الصوف من المنتجين؛ بثمانية قروش، ليبيعها مجددا للشركة الأوروبية بعشرة قروش للقنطار الواحد،[4] كما كان لوكيل الحرج حق احتكـــار شـــراء الجلود بسعر 6,7 موزونة للجلد الصغير، و 8,9 موزونة للجلد الكبير، ثم يبيعها مرة أخرى للتجار الأجانب بثمن لا يقل عن 30 موزونة لقطعة الجلد، سواء كان كبيرا أو صغيرا، أما القمح فـــإن الثمن المحدد له في رحبة عنابة (السوق الأسبوعية، هو 8,80 قرشا و به يتقيد رجال البايلك عنـــد شرائهم لكميات الحبوب ثم يصدرونها مرة ثانية للشركات الأوروبية بثمن لا يقـــل عـــن 26,30 قرشا، و الأسلوب نفسه يتبعه رجال البايلك بالنسبة لمادة الشمع فيجمعونها من الأهالي مقابل 60 بدقة شيك للقنطار الواحد، ثم يصدرونه للتجار الفرنسيين بثمن يقدر بـــ 163 بدقة شيك[5].

على أن أكبر عائق اعترض سبيل التاجر الجزائري، احتكار الدولـــة للمـــواد الأساســـية، و أحيانا لمختلف المواد، إذ البائع الوحيد هو الباشا، و قد اعتمد معظم الحكام هذا الأسلوب لمـــا يدره عليهم من أرباح[6].

كانت هذه وضعية الجزائر في العهد العثماني في حين نجـــد أن الإيالة التـــونسية لم تكن

---

[1] أحمد صبحي مصطفى العبادي، الأمن الغذائي في الإسلام، مرجع سابق، ص 374.

[2] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج1، ص ص 75-76-77.

[3] عبد الوهاب الكيالي، المرجع نفسه، ص 76.

[4] Venture de paradis, Alger XVIII eme siècle, op, cit, p 19.

[5] Ibid, p 20-21.

[6] وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، مرجع سابق، ص 122.

وضعيتها تشبه ما يحدث في الجزائر تماما، إذ كان لحسين باي (باي تونس) عناية خاصة بالعمران و أقبل الناس في أيامه على العمل و تعاطي وسائل الثروة، كل حسب استعداده و اجتهاده، فتنافسوا في الصناعة و المتاجر و الفلاحة حتى امتلأت ايديهم من المكاسب، و كان حسين باي ينشطهم على ذلك بتخفيض أثقال الجبايات، و يقودهم بسياسة تحث على الاقتصاد و عدم الإسراف، حتى يكاد يكون الترف ممنوعا في عصره، و تسابقوا على الخصال الحميدة و الخلال الشريفة، و الناس على دين أمرائهم[1].

و لم يكن تصدير القمح مسموحا به إلاّ ابتداء من سنة 1679م، إذ أقرّه البند الرابع من معاهدة 1679م المبرمة بين محمد باشا و السيّد دونس ديسو إذ ينص أنه في حال حدوث نزاع بين الأهالي و الفرنسيين فإنه يسمح للمدعو ديسو بأن يحصل على القمح من عنابة و الأماكن الأخرى من البلاد و يدفع ثمنه حسب السعر الجاري في السوق. كما يرخص له بشحن مركبين منه لإرسالهما إلى فرنسا لإعالة نساء و أطفال أولئك الذين هم في الخدمة، سواء في صيد المرجان أو في التجارة الخارجية،[2] أما قبل هذا التاريخ فلم يسمح به لأي سبب كان، إلاّ أن المعاهدة التي سمحت بتصدير القمح و حددته من حيث الكم و الغاية، بصورة رسمية هي معاهدة 1714[3]، و لم يكن هذا المنع حائلا دون الشركات الفرنسية لتصدير القمح، إذ كانت الشركات تتقرب من الهيئات الحاكمة بواسطة توزيع الهدايا إلى البايات و أعوانهم، و حتى الباشاوات، و كان يرخص لها من طرف السلطات المركزية، إذ تعطي لمسؤولي الشركات رخصة بتصدير القمح تعرف بالتذكرة، و فيها تحدد الكمية المسموح بها و تعطي صلاحيات تحديد الأسعار إلى حكام المقاطعة أي الباي[4].

و منها قضية صالح باي مع الخزناجي.

و ذكر صاحب كتاب البعض من أخبار بلد قسنطينة و حكامها أن: " خيانة وقعت من الخزناجي حيث صرّف الباشا و أرسل مكتوبا إلى صالح باي و أمره بأن يوسق لمن جاءه أمر من مرسى عنابة من المرسيليين بالقمح نحو عشر شقوف فلمّا إن (كذا) بلغ ذلك الكتاب إلى صالح باي، التزم أمر سيده، و سرّح الزرع للوسق أكثر ممّا أمر بها. فوقع بعض الغلى، أي غلت سومة

---

[1] حسن حسين عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، مرجع سابق، ص 151.

[2] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، مرجع سابق، ص 291.

[3] عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية، مرجع سابق، ص 145.

[4] Masson, (p) 5-26 117 نقلا عن: العلاقات الجزائرية الفرنسية ص

القمح (كذا)، فكان ما كان أوّل مرة فدخل ذات يوم أحد من أكابر الأتراك. أي كبير النسا و كان صاحب عيال، و أولاد كثر يطلب نصيبا من الزرع من عند صالح باي، و كان الباي في ذلك الوقت متغشش على وسق القمح و لم يرض به، فلما إن (كذا) طلبه التركي المذكور، أجابه أن يصبر هو و أولاده حتى يشبع النصارى و أولادهم، قصده بهذا الكلام توصيل الخبر إلى الباشا، فرجع التركي حزينا، و بعد مدّة قليلة ركب و قدم إلى الجزائر لقضاء بعض حوائجه فلمّا إن (كذا) وصل لها دخل عند الباشا و اشتكى له، بما سمع من صالح باي، فعامله بنصيب و صرفه في سبيل حاله، و بقي ذلك الكلام في صدره إلى أن قدم صالح باي وقت دنوشه، اختبره بما ذكر التركي، فجبر له الكتاب مختوما بخاتمة، فلمّا إن (كذا) مسك الباشا ذلك المكتوب[1]، من يد صالح باي و تعجّب منه و امتحن الفكر فيه، و بقي يتحسس و يختبر في الأحوال (كذا) إلى أن وقف على كيفية ذلك المكتوب، فوجد مملوكه المعد للدخول معه إلى الحمام هو الذي سرق الطابع و طبع به ذلك الكاغط و أعطاه للخزناجي فلمّا تحقق له ذلك مسك الخزناجي و المملوك و قتلهما"[2].

فيبدو من خلال الرواية أن صالح باي لم يكن راضيا عن بيع القمح للفرنسيين، بدليل أنه كان غاضبا و يظهر هذا في طريقة ردّه على الشيخ التركي الذي جاء يطلب قمحا، و رغبة في أن يصل كلامه إلى الباشا، فهو لم يكن يعبّر عمّا يدور بذهنه، رغم التزامه بأوامر الباشا و السماح للفرنسيين بتصدير القمح، ثم إنه أثناء دنوشه إلى العاصمة أخذ معه كتاب الباشا، فمن المفروض أن القضية مرت عليها مدة و لم تبق مطروحة فاحتفاظ صالح باي بالمكتوب و أخذه معه إلى العاصمة ربما كان بغرض التطرق للموضوع و مناقشته مع الباشا.

و قد ابرم الداي بابا حسان مع حكومة الثورة الفرنسية 1791م و الذي نالت بموجبه فرنسا تسهيلات تجارية لشراء الحبوب، و قرضا ماليا قدرت قيمته الأولية بحوالي نصف مليون فرنك ذهبي[3].

و في عهد الداي محمد بن عثمان بدأت مسالة التجارة الخارجية خاصة بعد الثورة الفرنسية

---

[1] مؤلف مجهول، كتاب عن البعض من أخبار بلد قسنطينة و حكامها، مخطوط رقم 2717، (م.و.ح) ص2.

[2] مؤلف مجهول، كتاب عن البعض من أخبار بلد قسنطينة و حكامها، مصدر سابق، ص3.

[3] ناصر الدين سعيدوني، دراسات و ابحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة و المعاصرة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984م، ص 27.

تزن بثقلها على السلطة في الجزائر عامة، و بايلك الشرق خاصة. لقد ذهب ضحيتها خزنـــاجي الداي، و كانت السلطة قد لجأت إلى التصدير -تصدير الحبوب بالخصوص- لتعويض ما تفقده من مداخيل القرصنة[1].

يمكن أن نستخلص أن الداي كان يطبق مبدأ اللامركزية في الحكم فكان يترك للباي حرية التصرف مع الفرنسيين، مثلما كانت له حرية التصرف في شؤون بايلكه، و عليه لم يكن ليتدخل في شؤون الحصن و الفرنسيين، إلا إذا طلب منه ذلك بتوسط القنصل الفرنسي المتواجد بالعاصمة، أو أثناء تحديده لأسعار و كميات السلع التي كان يحتكرها، و قد أدرجنا هذه العلاقات في "مخطط علاقات الفرنسيين مع السلطات المحلية الحاكمة" و قد سبق الإشارة إليه.

[1] الزهار أحمد الشريف ، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تحقيق: أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1980، ص 64-65.

الفصل الثالث:

علاقات حكام الحصن بالقبائل

I- علاقات حكام الحصن بالقياد و الأغوات.

II- علاقات حكام الحصن بشيوخ القبائل.

III- علاقات حكام الحصن بالأهالي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

I- علاقات حكام الحصن بالقياد و الآغوات:

كان بايلك قسنطينة مقسما إداريا إلى قبائل كبرى يطلق عليها اسم أوطان، و هي بدورها مقسمة إلى قبائل[1]، و الوطن ينطق "الوْطَن" و هي كلمة تعني مواطن القبيلة ثم اتسع مدلولها ليشمل الريف كلّه[2].

و تربط بين سكان البايلك، من العرب و القبائل و الشاوية العقيدة الإسلامية، و اللغة و العادات، و التقاليد، و يحكمهم قواد و شيوخ يخضعون للباي مباشرة أو بعض خلفائه، و يساعدهم الكتاب و المكاحلية في زمالاتهم، و يبلغ عددهم حوالي 35 شيخا و قائدا[3]، و منهم قائد سكيكدة و تحته 09 قبائل[4].

و كان القايد يدير شؤون الأوطان التي تقيم بها بعض الوحدات القبلية التقليدية، و هو يمثل الوجق و يخضع للحكام الأعيان، و يقدم القواد هبات وأعطيات للديوان و الباي[5]، تتماشى و أهمية المسؤوليات المنوطة بهم، و يتوقف مقدارها على مدى ثراء و غنى القبائل المحكومة[6].

و يعضد القايد أفراد الجيش التركي في المدن و الأبراج المقامة في البلاد، أو مجموعات من العمال المتخصصين في استخلاص الضرائب[7]، و تدفع القبائل ضريبة اللزمة للباي، و هي عبارة عن رسوم عينية أو نقدية[8].

و إن محاولة تقديم دراسة عن وظيفة القايد و الآغا و علاقة كل منهما بوكلاء الحصن الفرنسي، يجعلنا نقع في إشكالية تداخل و تشابك الصلاحيات فيما بينهما فمن المعروف تاريخيا أن القايد يشرف على الوطن أي على مجموعة من القبائل، بينما الآغا يشرف على الحامية التركية الموجودة بالمدينة، فعلى هذا و حسب ما أورده فايست Vayssette فإن قايد سكيكدة يشرف

---

[1] سيساوي أحمد، النظام الإداري ببايلك الشرق، 1791-1830م، مرجع سابق، ص 135.

[2] محمد صالح العنتري، تاريخ قسنطينة، تحقيق: يحي بوعزيز، مصدر سابق، ص 28.

[3] محمد صالح العنتري، المصدر نفسه، ص 29.

[4] Vayssette (E) histoire de Constantine sous la domination Turque de 1517 a 1837. op cit, p 267.

[5] أندري نوشي، الجزائر بين الماضي و الحاضر، مرجع سابق، ص 134.

[6] سيساوي أحمد، النظام الإداري ببايلك الشرق، 1791-1830م، مرجع سابق، ص 126.

[7] أندري نوشي، الجزائر بين الماضي و الحاضر، مرجع سابق، ص 134.

[8] سيساوي أحمد، النظام الإداري ببايلك الشرق، 1791-1830م، مرجع سابق، ص 122.

على تسع قبائل، و أن المدن الساحلية مثل القالة، عنابة، سكيكدة و القل فيشرف عليها آغوات، إلا أننا وجدنا أن اسم القايد يطلق على القايد (المسؤول على القبائل) و الآغا معـا، إذ في كـل مدينة يوجد قائد أو آغا! فآغا العرب قائد فرق الحامية[1] و يذكر فايست Vayssette أن آغا عنابة هو قائد المحلة أو النوبة أو الحامية الموجودة في عنابة و المكونة من 5 صفرات و تضم 171 رجلا[2].

و بناءً على ما تقدم فإننا اعتمدنا الألفاظ المستعملة في الوثائق كما هي: آغا و قايـد دون أن نفرق بين مسؤوليات كل منهما لتشابكها و لعدم التمييز بين صلاحيات كل منهما.

و قد وردت رسائل كثيرة من الداي أو من بايات قسنطينة إلى وكيل الباستيون الفرنسي تحدد العلاقة بين هذا الأخير و القايد، و عددها حوالي 22 وثيقة و نلمس أن العلاقات تتلخص في عدة نقاط رئيسية:

1- *استخلاص الضرائب:*

إذا كانت وظيفة القايد هي الإشراف على القبائل و استخلاص الضرائب[3]، فإن الشـركة الفرنسية الموجودة على سواحل الشرق الجزائري كانت تدفع 34 ألف ريال، تـوزع علـى داي الجزائر، و قائد بونة (عنابة)، و رؤساء العرب المجاورين للقالة[4]، فالقايـد يسـتخلص الضـرائب أو اللزمة من الفرنسيين، إذ طلب حسين باي في أواخر ربيع الأول 1163 هـ/1750 م من قبطان الباستيون أن يدفع 500 ريال للقايد سليمان[5]، كما كتب مصطفى باي إلى قنصل عنابة لمحاسـبة القايد على ضريبة الجابر[6]، و طلب صالح باي إرسال 500 ريال المسـتحقة علـى الـوادي (واد السمو)، و تسليمها للقايد عمر قائد عنابة[7] كما يتسلم القايد المرجـان من الوكيـل الفرنسي

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات و آفاق: مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا و مفاهيم تاريخية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2000، ص 171.

[2] Vayssette (E), histoire de Constantine sous la domination Turque de 1517 a 1837. op cit, p120.

[3] أندري نوشي، الجزائر بين الماضي و الحاضر، مرجع سابق، ص 134.

[4] عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية، مرجع سابق، ص 153.

[5] وثيقة 28، مج 1641 (مخطوط).

[6] وثيقة 118، مج 1641 (مخطوط).

[7] وثيقة 91، مج 1641 (مخطوط).

– أحيانا فقط– و يرسله بدوره إلى الباي في قسنطينة[1].

2– الخلافات بين الفرنسيين و القايد أو الآغا:

وردت شكاوي من الوكيل الفرنسي بعنابة أو القل إلى الباي في قسنطينة ضد الآغا أو القايد بسبب سوء معاملته للفرنسيين[2]، وبهذا أرسل حسن باي إلى القبطان موني (قبطان بلد العناب) يخبره بوصول كتابه إليه، و يعلمه بمعاملة القايد سليمان السيئة للقبطان و خدامه و بعدم رضى الباي عن مضرهم، و انه كتب إلى القايد سليمان بعدم الاعتداء عليهم و مضرهم [3]، و لم يقتصر إرسال الشكاوى إلى الباي فقط، و إنما تعداه إلى الداي في دار السلطان بواسطة القنصل الفرنسي الموجود هناك، و قد أرسل الدولاتي محمد باشا إلى آغا نوبة عنابة في أوائل ذي القعدة 1132هـ/ 1720 م يأمره بعدم إيذاء القنصل الفرنسي و عدم الاعتداء عليه و قضاء حوائجه على أحسن حال و إعطائه نص الرسالة ليبقى حجة لديه .[4]

كما أمر عبدي باشا آغا نوبة عنابة بتاريخ أواسط صفر 1142هـ/1729 م أن يجري أمور القنصل الفرنسي حسب ما جرت عليه العادة على أكمل وجه .[5]

3 – الإشراف المباشر على شيوخ القبائل :

ذكرنا سابقا أن القايد يشرف على مجموعة من القبائل و لهذا فانه عند وقوع خلاف أو نزاع بين شيوخ القبائل و الفرنسيين، فان الباي يطلب من القايد التدخل لحلها، سواء كان ذلك سلميا، أو باللجوء إلى القوة عند الضرورة ، فقد جاءت رسائل البايات تأمر القايد بذلك أكثر من مرة[6]، فبسبب إساءة الشيخ علي باي إلى السكان في منطقة مرداس، أرسل صالح باي إلى قايد عنابة يأمره بان ينهى الشيخ عن ذلك أو يطرده من البلاد[7]، كما أمر صالح باي قايد عنابة بعدم السماح للشيخ عبد الله بن أبي العباس بالحرث في منطقة بزيزر و له ذلك في بلاد صنهاجة

---

[1] وثيقة 07، مج 1641 (م.و.ج).
[2] وثائق 19 ،،25، 86 مج1641 (م.و.ج).
[3] وثيقة 19، مج 1641 (م.و.ج).
[4] وثيقة 1، مج 1641 (م.و.ج).
[5] وثيقة 2، مج 1641 (م.و.ج).
[6] وثائق 65،27 مج 1641(م.و.ج)
[7] وثيقة 65، مج 1641(م.و.ج)

أو بـــوادي زياد [1].

4 – علاقات عامة:

يبدو أن القايد كان على صلة مباشرة مع حكام الحصن، و بشكل دائم ، إذ وردت بعض الوثائق تضم مواضيع مختلفة تخص علاقات القايد أو الآغا بوكلاء الحصن الفرنسي، لوقوع بعض الأحداث استدعت تدخل الباي أو الداي في العلاقات بين الطرفين. فقد أرسل إبراهيم خوجـــة الخزناجي حفيد سيدنا الباشا إلى آغا نوبة القل عام 1157 هـــ/ 1744 م يأمره بالاتصال بنائـــب القنصل الفرنسي، و إخباره بعدم إشراك مترجمه معه في الأكل، نظرا لاستعمال شحم الخنزير [2].

و قد تدخل صالح باي في قضية ضرب القنصل الفرنسي من قبل طباخه و فراره إلى القليين –بناء على طلب القنصل– فطلب من قايد القل و الآغا إرساله إلى الباي، حتى يطبق عليه الشرع بعد تنصيب مجلس شرعي و ذلك عام 1198 هـــ/ 1783 م[3]. و قد تطرقنا للموضوع بالتفصـــيل ضمن علاقات الفرنسيين بالأهالي .

و قد راسل احمد باي عام 1177 هـــ/1763م بييرو قبطان الباستيون، و أعطاه الإذن بمنع القايد من الدخول إلى ديار الفرنسيين، نظرا لانتشار الوباء [4]، فيبدو أن القايد كـــان باســـتطاعته الدخول على الفرنسيين متى شاء ذلك، و هذا من صلاحياته، و التي يمكن للباي التدخل للحـــد منها.

---

[1] وثيقة 69 ، مج 1641 (م.و.ج).

[2] وثيقة 3 ، مج 1641(م.و.ج).

[3] وثيقة 125 ، مج 1641 (م.و.ج).

[4] وثيقة 36 ، مج 1641(م.و.ج).

II- علاقات حكام الحصن بشيوخ القبائل.

1- التنظيمات الإدارية ببايلك الشرق:

إن الحديث عن العلاقات التي ربطت بين الجزائريين و الفرنسيين،يتطلب منا التعرض للتنظيمات الإدارية،التي كانت تشكل إقليم بايلك الشرق الجزائري خلال العهد العثماني، إذ تميزت السياسة العثمانية في الولايات العربية،و لاسيما في المغرب العربي بالمرونة اتجاه القيادات المحلية، الأمر الذي جعل عددا كبيرا من الأسر المحلية تحافظ على نفوذها بالبلاد، طيلة الحكم العثماني، ذلك أن العثمانيين لم يضعوا لحكمهم تقاليد خاصة في تسيير شؤون حكمهم،بل اتبعوا سياسة ما وجدوه قائما من نظم و قوانين محلية بالبلاد[1]، لعلّ السبب يرجع إلى أن الدولة العثمانية لم تفرض تعديلات جوهرية،تمس النظم الأساسية القائمة للقبائل، إذ القبائل الحربية قوية و كانت مناطق بأكملها مستقلة تقريبا، و لا تشرف عليها سوى بعض الحاميات، و لذلك فإن تأثير البايلك السياسي كان ضعيفا بالنسبة لجميع أنحاء الإقليم، و تبقى مدينة عنابة و ضواحيها هي وحدها التي أديرت بنشاط من قبل الباي[2].

و قد تعرض ابن خلدون لسلطة كبراء و شيوخ الجماعة في عصره أي ما قبل العهد العثماني بحوالي قرن و نصف، إذ جاء في المقدمة: "أما المدن و الأمصار فعدوان بعضهم على بعض تدفعه الحكام و الدولة فهم مكبوحون بحكمة القهر و السلطان، و أما أحياء البدو فيزع بعضهم على بعض مشايخهم و كبرائهم بما وقر في نفوس العامة لهم من الوقار و الإجلال"[3].

و الشيء المؤكد أن سلطة الجماعة و المرابطين كانت قبل عهد ابن خلدون، و استمرت بعده، و قد عمّت و اتسعت لعدة عوامل و تطورات سياسية أو اجتماعية حدثت في المناطق الريفية، كاختلاط أصول السكان بصفة جماعية ابتداء من القرن الحادي عشر ميلادي، و ارتفاع الكثافة السكانية في الأرياف و انخفاض

---

[1] كبرلي فؤاد، قيام الدولة العثمانية، ترجمة: أحمد السعيد سليمان، دار الكتاب العربي، 1967، نقلا عن جميلة معاشي.الأسر المحلية الحاكمة، المقدمة.

[2] أحمد سيساوي، النظام الإداري ببايلك الشرق 1791-1830م، مرجع سابق، ص 136.

[3] ابن خلدون عبد الرحمان، المقدمة، تحقيق: خليل شحادة، ط1، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت د.ت، ص 127.

سكان المدن الحاد[1]، فاكتفت الدولة العثمانية بالسيادة الرسمية للحكام العثمانيين و احترام الزعامات المحلية[2] فبقيت القبائل تحت سلطة شيوخها حتى نهاية العهد العثماني[3]. كما شجع العثمانيون القبائل على الاستقرار التدريجي بضواحي المدن، بإسناد مهام عسكرية و اقتصادية لها، جعلت منها قبائل مخزنية[4] هامة، لعبت دورا كبيرا في حفظ الأمن و تثبيت الحكم العثماني بالبايلك لفترة تربو عن ثلاثة قرون[5]، إذ يوجد في الجزائر عدد كبير من القبائل تتمتع باستقلالها، في الوقت الذي لا يحتفظ فيه الأتراك العثمانيون في المدن إلا بحاميات عسكرية صغيرة، و حاولوا حكم البلاد عن طريق الوسطاء و الأعوان[6]، فسلطة شيوخ القبائل و الأسر الحاكمة كانت شبه مطلقة، حيث كانت القبائل لا تعترف بغير سلطة شيوخها، الذين كانوا يمثلون في نظرها السلطة الحقيقية و المباشرة، و لم يكن اعترافها الاسمي بالعثمانيين إلا نسبا، و قد ثبت ذلك مرارا في حالة عداء هؤلاء للسلطة المركزية، حيث كانت القبائل تستجيب لأي أمر يصدر من شيوخها لضرب القوات العثمانية[7].

و يعيش سكان بايلك الشرق ضمن تنظيمات إدارية تحددها سلطة الباي، و يشرف عليها مجموعة موظفين، و يقوم هؤلاء على شؤون الأهالي و تنظيم علاقاتهم مع الباي، فقبل التطرق

---

[1] خنوف علي، السلطة في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري نهاية العهد العثماني و بداية العهد الفرنسي، د.ط، مطبعة العناصر، الجزائر 1999 ص 15.

[2] جب هاملتون، المجتمع الإسلامي و الغرب، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، ط2، دار المعارف، القاهرة 1979، ص 19.

[3] جميلة معاشي ، الأسر المحلية الحاكمة، مرجع سابق، ص 3.

[4] قبائل المخزن: مجموعات سكانية لها صبغة فلاحية و عسكرية و إدارية لما تقوم به و تؤديه من أدوار و هي لا تعود في أصولها إلى نسب واحد أو أصل مشترك، بل هي في واقع الأمر تجمعات سكانية تعميرية ذات تكوين اصطناعي فمنهم العبيد و الكراغلة و عرب الصحراء و سكان الهضاب و الجبال، و تشكل قبائل المخزن نظرا لارتباط مصالحها بالبايلك حلقة وصل بين الأهالي في الأرياف و الحكام في المدن. ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ: العهد العثماني، مرجع سابق، ص 105-106. للتوسع أكثر حول قبائل المخزن ينظر: امقران حليمة، موقع المخزنية في العهد العثماني، رسالة ماجستير، إشراف: عميراي احميدة، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة 2004-2005.

[5] جميلة معاشي ، الأسر المحلية الحاكمة، مرجع سابق، ص 3.

[6] فيلالي السايح، العلاقات السياسية الجزائرية التونسية، 1822-1830م، دبلوم الدراسات المعمقة، جامعة قسنطينة 1983م، ص 14.

[7] جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة. مرجع سابق، ص 343.

لعلاقات الفرنسيين مع الشيوخ، ينبغي التعرض للوحدات الإدارية الموحـــودة بدءا بالـــوطن.

إذ كانت كل مقاطعة مقسمة إلى وحدات إدارية صغيرة، أطلق على كل منها اسم وطـــن يحكمه "قايد"، و كان كل وطن مقسما إلى وحدات إدارية أصغر، تسكن كل منـــها عشـــيرة أو مجموعة من العشائر برئاسة شيخ، فكانت الوحدات الإدارية الثلاث، مقســـمة إلى: مقاطعـــة، وطن، مشيخة[1]، إذ ينقسم البايلك إلى جملة من الأوطان، يضم كل واحد منها في الغالب عددا من القبائل، و يحكمها قياد يجمعون بين أيديهم السلطات المدنية، و العسكرية، و القضائية، يساعدهم في الحكم رؤساء الدواوير، و تتمثل مسؤولية هؤلاء القياد في الســـهر علـــى توزيـــع الأراضـــي و إحيائها لضبط مقاييس توظيف الأداءات، ثم يسهرون على استخلاصها بإعانة المشايخ، و يعيّن الباي القايد باقتراح من الآغا أو غيره من كبار الموظفين الذين يرجعون إليهم، فيتسلمون طابعـــا و برنوسا، و كانوا كلهم أتراكا، بينما ينتسب المشايخ إلى أكبر قبائل الوطن شأنا، و يتفق أحيانا أن يتركب الوطن من قبيلة كبرى واحدة، فيصبح شيخا قائدا عليها[2].

و بناءً على اللامركزية التي كانت تمتاز بها الإدارة العثمانية بشكل عام، فإن الشـــيخ في الجزائر كان يحظى على مستوى وحدته الصغيرة بصلاحيات في مجال الجيش و الأمن و القضـــاء و المالية، و يمكن القول بأنها كانت توازي الصلاحيات التي كان يحظى بها القايد علـــى مســـتوى الوطن، و الباي على مستوى المقاطعة، و الباشا على مستوى الإيالة، بل السلطان على مســـتوى الدولة العثمانية[3].

و قد اقتصر دور الشيوخ في الإشراف على الحياة القبلية بمناطق نفوذها، إذ كانـــت تمثـــل فعلا همزة وصل بين الحكام و الرعية، و تحافظ على أمن البلاد، و ترسيخ الحكم العثماني بها عـــن طريق جباية الضرائب، و من جهة أخرى ترعى مصالح أتباعها و أمنهم الداخلي[4].

و كانت سلطة الباي معترفا بها من قبل شيوخ المجموعات السكنية الكبرى مـــن القبائـــل و الأحلاف القبلية الراجعة إلى نفوذ قبيلة جامعة، و في مقابل مساندة الباي للحفاظ على السلطة

---

[1] خليفة حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر و الباب العالي، مرجع سابق، ص 85.

[2] شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية، تعريب، محمد مزالي، البشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، تونس 1978م، ص 338.

[3] خليفة حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر و الباب العالي، مرجع سابق، ص 86.

[4] جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة، مرجع سابق، ص 343.

الفردية أو الجماعة و سعيا وراء تواصل الوراثة[1].

و إذا كان تعيين الشيوخ على القبائل من اختصاصات الباي، فكان يعيّن الشيخ وفق ما يسهل عليه تسيير أمور بايلكه، و تسهيل عملية جمع الضرائب و اللوازم، و إضافة إلى ذلك فإنه في المناطق الساحلية (عنابة، القالة، القل، سكيكدة) حيث توحد المباني الفرنسية، و النصارى المقيمين بها، يراعى حسن تصرف الشيوخ معهم، و تسيير أمورهم على أحسن حال، و هذا يؤدي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية (المعاملات التجارية)، و صيد المرجان بكميات كبيرة (تقديم لزمة سنوية من المرجان للباشا يتسلمها شيخ القبيلة و يرسلها إلى الباي في قسنطينة)[2]، و هو بدوره يرسلها إلى الباشا في العاصمة[3] أو يرسلها شيخ القبيلة مباشرة من ميناء عنابة إلى ميناء دار السلطان (عن طريق البحر)[4].

و يعتبر الأمر تجاوزا لسلطة الباي، إلا أنه يبدو طبيعيا، إذا نظرنا إلى سهولة و سرعة نقله عبر البحر بدلا من نقله إلى قسنطينة، و منها إلى العاصمة عن طريق البر.

---

[1] أندري نوشي و آخرون، الجزائر بين الماضي و الحاضر، مرجع سابق، ص 135.

[2] وثيقة 05، مج 1641 (م. و. ح)

[3] وثيقة 05، مج 1641 (م. و. ح)

[4] وثيقة 08، مج 1041 (م. و. ح)

جدول لشيوخ القبائل (مستخرج من الوثائق)

الشيخ	تاريخ تعيينه	تاريخ عزله	الباي	الشيخ الذي عين مكانه	سبب تنحيته و عزله
عبد الله بن أبي العباس	/	1776 م 1778 م توفي عام 1783م	صالح باي	- ابنه علي باي في المرة الأولى. - ابنه علي باي في المرة الثانية. - ابنه أحمد الباهي بعد وفاته.	سبب و إساءته للفرنسيين في القالة
علي باي	1776م 1778م عقب تنحية والده	1779 بقي في منصبه إلى ما بعد وفاة صالح باي 1792م	صالح باي	والده عبد الله بن أبي العباس في المرة الأولى و الثانية.	بناءا على طلب الفرنسيين و إساءته إليهم.
أحمد الباهي	1783 م	1785 م	صالح باي	أخوه علي باي بن أبي العباس.	/

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- وجدنا في الوثائق تاريخين مختلفين لعزل الشيخ عبد الله بن أبي العباس و هذا يدل على أنه بعد عزله في المرة الأولى أعيد تنصيبه ثانية، كما أنه بعد عزله في المرة الثانية، أعيد تنصيبه مرة ثالثة عام 1779م عند عزل ابنه علي باي، حيث نجد أنه عند وفاته عام 1783م كان في منصب الشيخ، و قد خلفه ابنه أحمد الباهي.

- وجدنا ثلاثة تواريخ مختلفة لتعيين علي باي في منصبه و يدل هذا على أنه في كل مرة كان ينصب ثم يعزل، و هكذا عيّن مرتين مكان والده المعزول (عبد الله بن أبي العباس) عامي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1776م-1778م، ثم عين مرة ثالثة مكان أخيه أحمد الباهي عام 1785م و بقي في منصبه إلى غاية 1792م و لم نجد أثرا للرسائل بعد هذا التاريخ لأنّ مجموعة الوثائق تتوقف عند تاريخ 1796م/1210هـ.

- لمسنا من خلال الوثائق أن السبب في تنحية الشيخين، عبد الله بن أبي العباس و ابنه علي باي، كان دائما مبنيا على إساءته للفرنسيين، و تقديم هؤلاء شكاوى ضده للباي، مما أدى بهذا الأخير إلى عزل الشيخ و تعيين آخر مكانه.

و أحيانا يتم التعيين بناءً على طلب الفرنسيين من الباي، أن ينصّب أحد الشيوخ أو يعيده إلى مكانه بسبب صلاحه، و خدمته للفرنسيين أحسن خدمة[1].

و من هنا يمكن أن نسجل تدخل الفرنسيين، في تعيين الشيوخ و عزلهم، خدمة لمصالحهم الخاصة، و تأتي استجابة الباي لمطالبهم، لارتباط مصالحه الاقتصادية بالفرنسيين، فكلما تحسنت العلاقات بين الأهالي و الشيوخ من جهة، و الفرنسيين و الشيوخ من جهة أخرى، تحصل الباي على اللزمة المفروضة على الفرنسيين، سواء كانت مرجانا أو مبالغ مالية، و ازدهرت الحركة التجارية حيث يقوم هذا الأخير باحتكار التجارة مع الفرنسيين.

و لم تكن مدة حكم الشيوخ لتطول لأن البايات في قسنطينة لم يتركوا لهم مجالا لفرض سلطتهم و كسب رضى الأغلبية من سكان القبائل. لأن هذا يشكل خطرا على السلطة العثمانية[2]، كما يوجد نوع من الصراعات التي تقع بين أفراد الأسرة الواحدة، إذ نلاحظ أن أسرة الحاج عبد الله بن أبي العباس تداول أفرادها الحكم فردا بعد الآخر، فكان الابن يخلف أباه، و الأب يخلف ابنه و الأخ أخاه، و يكون أحيانا أحدهما سببا في عزل الآخر. و يتم التعيين أو العزل في غالب الأحيان إثر ارتكاب مخالفة لأوامر الباي أو الإساءة إلى الفرنسيين، إذ كلما استقر شيخ في محله، إلا و عزل بعد مدة وجيزة من قبل الباي، و عين مكانه آخر، و هذا ما أثر في العلاقات التي ربطتهم بالفرنسيين، فقد كتب مندوب الوكالة الفرنسية في القالة سنة 1795م يقول: "قبل اثنتي عشر سنة كان يسكن نواحي القالة 10 آلاف نسمة و اليوم لم يبق فيها

---

[1] وثيقة 61، مج 1641 (م. و. ج)

[2] ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم و تعريب و تحقيق: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، ص56.

إلا حوالي 100 أسرة، الأمر الذي أضر بتجارتنا و أنقص من منتوجات الحبوب و هذا الوضع ناتج عن الحروب المترتبة عن استبدال الشيوخ بكثرة حيث تم تنصيب أربعة في ظرف عام و نصف، كما كان استبدال الشيوخ إلى جانب الغلو في فرض الضرائب من الأسباب الرئيسية لقيام التمردات التي أدت إلى انهيار التجارة الخارجية"[1].

لكن ما يهمنا هنا هو العلاقة بين الشيوخ و الفرنسيين، و هذا ما يطرح عدة تساؤلات منها: ما هي طبيعة العلاقة السائدة بين الشيوخ و بين الفرنسيين؟ و ما مدى اهتمام الشيخ بمصالح الأهالي مع الفرنسيين؟

و لهذا رأينا تقسيم العلاقات إلى نوعين اقتصادية و اجتماعية.

2- المبادلات التجارية بين الفرنسيين و الشيوخ:

يبدو من خلال الوثائق التي بحوزتنا أن العلاقات التي ربطت بين شيوخ القبائل المجاورة للحصن، و المسؤولين عن الحصن الفرنسي تقوم على أساس مصلحي، مبدؤه تبادل المنافع و المصالح بين الطرفين، إلا أن هذه الوثائق ليست كافية لتغطية الموضوع بصفة مفصلة، و نلمس وجود نوع من الحركة التجارية، و أن المبادلات بين الطرفين تكشف لنا عن جانب من الحياة الاقتصادية في البايلك هذا و قد ورد في المعاهدة. في البند العاشر "نظرا لأهمية التجارة بالنسبة لنا و لفرنسا فإننا أمرنا آغا عنابة وقائدنا فيها أن يسهرا على ألا يعرقل أحد السيد دومال في تجارته"[2].

و قد كان سبب وجود الفرنسيين على السواحل الجزائرية، سببا اقتصاديا تجاريا محضا، إذ سمح لهم بفتح مراكز تجارية في مناطق متعددة من الجزائر، و سمح للأهالي ببيع الجلود و الشمع و العسل للفرنسيين[3]، في الوقت نفسه مارس الفرنسيون صيد المرجان على السواحل، و قد سبقت الإشارة للموضوع.

و قد تجسدت المبادلات بين الشيخ و القبطان في الحصن، من خلال تبادل المواد الأولية كالحبوب، الأصواف، الجلود، الحيوانات و بعض المنتوجات و البضائع الأوروبية كالقهوة،

---

[1] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مرجع سابق، ص293.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 295-296.

[3] سامح الترك، الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، ط1، دار النهضة العربية، بيروت 1409هـ- 1989م، ص 337.

السكر، الورق، المناديل، الحبر، ... و من ذلك نجد أنه في سنة 1781م/1197هـ اشترى الوكيل الفرنسي من الشيخ عبد الله بن أبي العباس مائة بقرة (100) من أبقاره الخاصة، و حدد سعر البقرة الواحدة بـ 30 ريالا[1].

و في عام 1784م/1199هـ باع الشيخ أحمد الباهي مائة بقرة (100) للوكيل الفرنسي لكنه لم يحدد السعر، غير أنه طلب دفع 100 ريال قسنطيني لسي محمد حسين، هي دين في ذمته، و أن يسرع في إرساله إذ أنه يحتاج إليه[2].

هذا و قد تم تبادل مجموعة من الأدوات الأخرى كالمسامير، وقفاف جني المحصول[3]، كما طلب الشيخ من الوكيل إرسال 100 خبزة سميد ثمن الواحد ريالين[4]، و يدل هذا أن الأهالي كانوا يبيعون مواد أولية، و يشترون مواد مصنعة، و في الوقت الذي كان فيه سعر الصاع من القمح 4.90 بدقة شك داخل البلاد[5] يشتري الشيخ خبزة بريالين.

و طلب الشيخ علي باي عام 1792م/1207هـ من القبطان بيرو إرسال (كاغط) و زجاجات الحبر، و هو وارد في رسالتين[6]، و طلب في رسالة أخرى إرسال اثنتي عشرة (12) محرمة حرير من أجل إرسالها هبة مع السيار[7].

و بعد عرض السلع المتداولة بين الشيخ و الوكيل الفرنسي، نجد أن العلاقة بينهما كانت مبنية على أساس تبادل المنافع و المصالح. و كان المستفيد الأكبر من هذه العلاقة هو القبطان لأنه يشتري المواد الخام بأسعار منخفضة و يبيع المواد المستوردة (المصنعة) للشيخ بأسعار مرتفعة، إضافة إلى سياسة الاحتكار التي مارسها حكام الجزائر العثمانية[8]، و قد سبق الحديث عنها.

إلا أن المبادلات التجارية لم تكن دائما مزدهرة، و ذلك بفعل تأثرها بالحالة الاجتماعية

---

[1] وثيقة 73، مج 1641 (م. و. ج).

[2] وثيقة 79، مج 1641 (م. و. ج).

[3] وثيقة 94، مج 1641 (م. و. ج).

[4] وثيقة97، مج 1641 (م.و.ج).

[5] Merouche (L), op. cit, p 128.

[6] وثائق: 115، 99، مج 1641 (م. و. ج)

[7] وثيقة82، مج 1641 (م.و.ج).

[8] يرجع للفصل الثاني.

و السياسية للبلاد[1].

و الجدول الآتي يبين لنا نوعية السلع المتبادلة بين الشيوخ و الفرنسيين، حسب ما هو وارد في الوثائق.

نوع السلعة	البائع	المشتري	ملاحظات	التاريخ
100 بقرة	الوكيل الفرنسي	عبد الله بن أبي العباس	ثمن البقرة 30 ريال	1781م/1197هـ
100 بقرة	القبطان ميري	أحمد الباهي بن الحاج عبد الله	عدم تحديد الثمن	1784م/1199هـ
12 منديل من الحرير	القبطان ميري	علي باي بن الحاج عبد الله	أضاف الشيخ أنه يريد إرسالها هدية لأحد مقربيه.	1786م/1201هـ
100 خبزة مراجني 12 خبزة سميد كرطوس، زبيب، جبن، رطلين قهوة، رطلين سكر	القبطان بيرون	علي باي بن الحاج عبد الله	طلب الشيخ إرسال هذه السلع لكنه لم يحدد الثمن و طريقة الدفع.	19 جانفي 1792/1207هـ
الورق (الكاغط)	القبطان بيرون	علي باي بن الحاج عبد الله	عدم تحديد الثمن و الكمية	02 مارس 1792م/1207هـ
ثلاثة مزاير قمح سرير، 2 حصير حمولة حمار ملح	القبطان بيرون	علي باي بن الحاج عبد الله	عدم تحديد الثمن و طريقة الدفع	14 مارس 1792م/1207هـ
قفتين من الملح	القبطان بيرون	علي باي بن الحاج عبد الله	عدم تحديد الثمن	27 مارس 1792م/1207هـ

[1] ينظر: محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مرجع سابق، ص 24.

ثلاثة مزاير قمح، ملح	القبطان بيرون	علي باي بن الحاج عبد الله	عدم تحديد الثمن	30 مارس 1792م/1207هـ
ملح، زيت، مرهم الجراح، خبز، رطل فلفل أكحل	القبطان بيرون	علي باي بن الحاج عبد الله	عدم تحديد الثمن و الكمية	31جويلية 1792م/1207هـ
صندوق شربات، خبز سميد	القبطان بيرون	علي باي بن الحاج عبد الله	ترسل إلى سي عثمان	18 أوت 1792م/1207هـ
مراهم، حبر	القبطان بيرون	علي باي بن الحاج عبد الله	عدم تحديد الثمن و الكمية	27 ديسمبر 1792م/1207هـ
قمح، ورق، حبر	القبطان بيرون	علي باي بن الحاج عبد الله	عدم تحديد الثمن و الكمية	1792م/1207هـ
500 حبة رصاص	القبطان بيرون	علي باي بن الحاج عبد الله	عدم تحديد الثمن	14 جوان 1792م/1207هـ
بارود، قهوة، ورق	قبطان القالة	عثمان بن طراد	عدم تحديد الثمن	أوائل ذي الحجة 1793م/1208هـ
الصوف، الشمع	احميدة بن الفخار	القنصل قبار	عدم تحديد الثمن و الكمية	26 جمادى الثانية 1796م/1210هـ

نلاحظ من خلال الجدول السابق و عرض المبادلات التجارية، أن الشيخ كان في أغلب الأحيان هو المشتري، و الوكيل الفرنسي هو البائع، إذ أنه في إطار سياسة الاحتكار التي مارستها السلطات العثمانية، كان الباي هو المسؤول عن شراء المواد الأولية من الأهالي، و بيعها للفرنسيين، و يساعده في ذلك أعوانه و قد سبق الحديث عن الموضوع.

بينما نجد في حالات نادرة، أن أحد الشيوخ باع للوكيل عددا من الأبقار و هو أحمد الباهي سنة 1199هـ/1784م. و والده عبد الله بن ابي العباس عام 1197هـ/1781م باع 100 بقرة للوكيل.

كما وجدنا أن حميدة بن الفخار قد باع للوكيل الفرنسي الصوف و الشمع عام 1210هـ/ 1796م، و أخبر الوكيل بأنه كتب للقايد، بأن لا يتعرض لهم أثناء ذلك، وأخبره أيضا أنه يلتزم مع الفرنسيين لتزويدهم بالقمح في السنة القادمة، لكن من هو احميدة بن الفخار؟ و ما هي وظيفته؟ إذ نجده يلتزم بأشياء تندرج ضمن صلاحيات الباي، كما يأمر القايد بعدم التعرض للفرنسيين، و في الوقت نفسه يبيعهم الشمع و الصوف، و هذا ما سكتت عنه الوثائق لهذا لجأنا إلى المصادر و المراجع الأخرى لتغطية النقص و اللبس الموجود في الوثائق، غير أن هذا الاسم لم يرد أبدا ذكره، و يشير أبو القاسم سعد الله، أنه وجد على جانبي أحد الوثائق التي تعود إلى 20 شعبان 1238هـ أسماء الموثقين، و أن أحدهما يدعى محمد بن الحاج حميدة بن الفخار[1].

و إذا أخذنا بعين الاعتبار أن حميدة بن الفخار قد أرسل رسالته عام 1796م/1210هـ[2]، و أن الوثيقة المسجلة بدفتر محكمة المدية تحمل تاريخ 1238هـ[3]، فمن المحتمل أن يكون محمد بن الحاج احميدة بن الفخار أحد أبنائه.

كما وجدنا أن الشيخ عثمان بن طراد، قد راسل وكيل الباستيون في القالة في أوائل ذي الحجة 1208هـ/ 1793م، و طلب منه إرسال كمية من البارود، و القهوة و رزمة من الورق[4]. يبدوا أن الشيخ عثمان بن طراد، هو شيخ إحدى القبائل المجاورة للحصن الفرنسي بالقالة، لكن الوثيقة لم تحدد لنا اسم القبيلة، كما لا نجد له أثرا في بقية المصادر و المراجع، ما عدا عبد الكريم الفكون الذي يورد في كتابه "منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم و الولاية" الشيخ طراد، و أنه من ناحية بلد العناب، فقد يكون الشيخ طراد هذا هو والد عثمان بن طراد[5]، و هو الشيخ نفسه الذي طلب على باي من القبطان بيرون أن يرسل إليه صندوق شربات و خبز السميد.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، دفتر محكمة المدية (الجزائر) أواخر العهد العثماني (1821-1839)، المجلة التاريخية المغاربية، ع 37، 38، 1985، تونس، ص 137.

[2] وثيقة 117، مج 1641 (م. و. ج).

[3] أبو القاسم سعد الله، دفتر محكمة المدية (الجزائر) أواخر العهد العثماني، مرجع سابق، ص 137.

[4] وثيقة 116، مج 1641 (م. و. ج).

[5] عبد الكريم الفكون، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم و الولاية، تقديم و تحقيق و تعليق، أبو القاسم سعد الله، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1408هـ 1987م، ص 161.

غير أننا إذا رجعنا إلى الشيخ علي باي بن الحـــاج عبد الله بن أبي العباس، نجد أن كـــل رسائله أرسلت عام 1792م/ 1207هـــ ما بين شهري جانفي و ديسمبر[1]، و هي السنة التي قتـــل فيها صالح باي و تم تعيين مصطفى باي، إذ يبدو أن العلاقات مع قسنطينة مركز الســـلطة قـــد انقطعت، بسبب انشغال الباي الجديد بمنصبه و مسؤولياته و بالاضطرابات التي وقعت في المدينـــة عقب مقتل صالح باي، و يبدو أن الشيخ قد استغل انقطاع العلاقات حيث جاءت رسائله متتابعة و مليئة بالمطالب، و لم نجد من الشيوخ من أرسل عددا هائلا من الرسائل بهذا الشكل قبل و بعـــد هذه السنة (1792م).

3- العلاقات الاجتماعية:

رأينا أن العلاقات بين شيوخ القبائل و الفرنسيين المتواجدين بالقالـــة علاقـــات تجاريـــة اقتصادية محضة تقوم على أساس مصلحي، و تبادل السلع و المنافع، و هذا لا ينفي وجود بعـــض العلاقات الاجتماعية بين الطرفين، و هذا ما لمسناه من خلال الوثائق المدروسة.

فقد كان الباي يراعي حسن تصرف الشيخ مع الفرنسيين، و تسيير أمورهم على أحســـن حال عند تعيينه، و يتجلى هذا من خلال وثائق التعيين التي كانت ترسل إلى الشـــيخ مـــن قبـــل الباي[2]، و للغرض نفسه كتب حسن باي عام 1159هـ/1746م إلى الشيخ عبد الله بن أبي العباس يأمره بأن يحسن إلى القبطان صالوه و لا يؤذيه، و أن يمنع الناس من التعدي على البرج الفرنسي[3].

و يمكن أن نبدأ بألفاظ التخاطب، إذ نجد أن الباي في عام 1202 هـــ / 1787 م يخاطـــب الوكيل الفرنسي بلفظ "محبنا القبطان...."[4] كما أرسل علي باي ابنه التومي إلى القبطان بيرون عام 1792م، ليراه الطبيب الفرنسي و يداويه، و طلب علي باي في رسالة مرفقة مع ابنه إلى القبطـــان بيرون، أن يهتم به كامل الاهتمام و يعمل على مداواته و شفائه، و هو شاكر له مقابل ذلـــك[5]، و في السنة نفسها طلب إرسال الطبيب لمداواة ابنه سي حسين الطباخ[6].

---

[1] ينظر الملحق 1.

[2] وثيقة 81، مج 1641 (م. و. ج)

[3] وثيقة 05، مج 1641 (م. و. ج)

[4] وثيقة 85، مج 1641 (م. و. ج)

[5] وثيقة 97، مج 1641 (م. و. ج)

[6] وثيقة 107، مج 1641 (م. و. ج)

و كان الشيخ يخبر الوكيل الفرنسي بما يخصه من أمور شخصية، و يطلعه عليها في حينها، فنجد علي باي يخبر القبطان بيرون بما جرى بينه و بين باي تونس من اتصالات عام 1164 هـ/1750م[1].

كما أنه عند طلبه إرسال المناديل الحريرية، أطلعه أنه يريد إرسالها هدية لأحد مقربيه[2]، فلو كانت العلاقة علاقة تجارية محضة بيع و شراء لطلب علي باي إرسال المناديل فقط، دون أن يشير للغرض الذي اشتراها من أجله فهو غير مطالب بالإفصاح عن ذلك عام 1200هـ/1785م.

و راسل علي باي القبطان بيرون عام 1207 هـ/ 1792 م، ليخبره عن ذهابه إلى قسنطينة، و الاستقبال الذي حظي به من قبل صالح باي[3]، و عقب تنحية صالح باي و مقتل إبراهيم باي، كتب علي باي إلى القبطان بيرون يخبره عن الأحداث التي عرفتها قسنطينة في هذه الفترة، عقب تنحية صالح باي[4].

و بعد هذا العرض لعلاقات شيوخ القبائل مع المسؤولين عن الحصن الفرنسي، يمكن أن نصل إلى أنّ العلاقة بينهم تتحدد في المبادلات التجارية فقط، و أكثر من كانوا يبيعون هم الفرنسيون، إذ كانت السلطات المركزية (الباي، الداي) تمارس الاحتكار، و يشرف على ذلك القياد، و قد سبقت الإشارة للموضوع في حينه، و تبنى العلاقات على المصالح الشخصية، إذ يحرص كل طرف على تحقيق أكبر ربح، و على أن يكون أكثر استفادة، و هذا لا ينفي وجود علاقات حسنة، كما أن المسؤولين عن الحصن الفرنسي، كانوا يموّلون الشيوخ بالأسلحة و الرصاص في بعض الأحيان، و هذا ما جعل السلطات المركزية تستاء من ذلك، و تغيّر الشيوخ من فترة إلى أخرى، و لا تسمح لهم بالاستقرار لمدة طويلة في مناصبهم، و يمكن الرجوع إلى آخر الرسالة لمراجعة المخطط البياني المذكور سابقا.

---

[1] وثيقة 18، مج 1641 (م. و. ج)

[2] وثيقة 82 مج 1641 (م. و. ج)

[3] وثيقة 106 مج 1641 (م. و. ج)

[4] وثيقة 110 مج 1641 (م. و. ج)

III- علاقة حكام الحصن بالأهالي:

1- موقف الأهالي من الوجود الفرنسي:

لقد وجد الفرنسيون في الجزائر منذ بداية العهد العثماني، و تركزوا خاصة في بعض المدن الساحلية، و على رأسها مدينة الجزائر إذ كانت تغص أحيانا بأفواج الأسرى المسيحيين ، فكان أهل المدينة من أتراك و أهالي يحسنون معاملة أولائك الأسرى، و يسمحون لهم بإقامة شعائرهم الدينية عَلَنًا في الوقت الذي كانت فيه إسبانيا لا تزال لم تفرغ من إحراق اليهود و المسلمين أحياء[1].

و إذا كان الدين الإسلامي قد احترم حرية المعتقد و حماها، بما منح أصحاب الأديان السماوية الأخرى من احترام و عناية[2]، فقد عومل الفرنسيون بالجزائر، كما عومل غيرهم من الأوروبيين في باقي البلاد العربية، و الإسلامية في مختلف العصور باعتبارهم أهل ذمة[3] و فرضت عليهم الضريبة نقدا، و كانت مقسمة إلى ضريبة صيفية و أخرى شتوية حسب المناطق التي كانوا يسكنونها[4].

و قد استقر عدد كبير من الفرنسيين في إقليم بايلك قسنطينة، فسكنوا المدن الساحلية، القالة، القل، عنابة، سكيكدة بحكم الامتيازات الممنوحة للشركات الفرنسية، لصيد المرجان و التجارة في الشرق الجزائري[5].

و قد رأينا سابقا كيف تعاملت معهم السلطات الحاكمة، (الباي، الباشا، الآغا، شيخ القبيلة، و القايد)، أمّا الأهالي فقد تعاملوا معهم على أساس أنهم أهل ذمة، إذ ورد سؤال على

---

[1] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص39.

[2] حسن الزين، أهل الكتاب في المجتمع الإسلاميّ: أضواء على الأوضاع الاجتماعية و القانونية، ط1، د.ن، بيروت 1402هـ- 1982، ص117.

[3] أهل الذمة: هم الجاليات غير الإسلامية المقيمة في دار الإسلام، و تفرض عليهم الجزية. ينظر: ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، تحقيق صبحي صالح، ط2، بيروت 1983، ص1983، ص5-7. و يطلق مصطلح "أهل الذمة" "الذميين" في الشريعة الإسلامية على غير المسلمين من رعايا الحاكم لأن علاقاتهم معه تنظمها عقود الصلح أو الذمم التي عقدها المسلمون الفاتحون معهم عند ضم بلادهم إلى بلاد الإسلام، جيب هاملتون، المجتمع الإسلامي و الغرب، مرجع سابق، ص 241.

[4] ارجع الوثائق مج 1641.

[5] Furaud (ch). histoire de calle. Op. cit, p153.

المفتي ابن العنابي[1]، عن كيفية التعامل مع الفرنسيين، و حول العلاقة بين المسلم و الذمي و هل تجوز مؤاخاته؟، فنص السؤال، هل يجوز للمسلم أن يؤاخي الذمي، كما يؤاخي المسلم أولا؟ و قد أباح المفتي ابن العنابي مؤاخاة المسلم الذمي بشرطين: الأول: الضرورة لذلك، و الثاني: عدم ميل القلب، و فسّر الضرورة بأنّها مصلحة معاشية يبيحها الشرع[2].

و على هذا الأساس، ربطت بين الفرنسيين و الأهالي علاقات اقتصادية تمثلت في المبادلات التجارية، و المعاملات المالية، و أخرى اجتماعية.

2- المبادلات التجارية:

كانت مقاطعة قسنطينة تعتبر مخزنا هاما، و مركزا استراتيجيا، بالنسبة لجنوب أوروبا[3]، إذ كانت السلطات الفرنسية منذ حصولها على امتياز صيد المرجان خلال العهد العثماني، تعتبر موانئ شرق الإيالة من ممتلكاتها الخاصة، التي لا يحق لغير الفرنسيين أن يتاجروا فيها[4].

و قد حدّدت معاهدة 7 جويلية 1640م، كيفية التعامل مع الفرنسيين، إذ جاء في البند الرابع عشر منها أنه: لوضع حد التجاوزات التي تمارس في هذين المنائين، من طرف الأهالي و سكان المدينة بتعمدهم غش الشمع عن طريق خلطه بالزيت أو الشحم أو أية مادة أخرى، فإنّ الشمع المغشوش سوف يحرق و التجار المسؤولون عن ذلك سيغرّمون و يعاقبون عقوبة مثلى ليكونوا عبرة لغيرهم" [5].

و أبرز القبائل التي تعامل معها الفرنسيون في الشرق الجزائري، قبيلة مرداس في عنابة، التي ذكر الحسن الوزان أنها قبيلة ذات أصول عربية، و أنّها سكنت مدينة عنابة و ضواحيها، و تشتهر

---

[1] المفتي ابن العنابي، صاحب كتاب السعي المحمود في نظام الجنود و مجموعة من الرسائل و الفتاوى و الإجازات و الكتب و الأشعار كان متمكنا من علوم الدين حافظا، عميق المعرفة و له بعض آراء المنسجمة مع روح العصر، و كان كثير الأسفار مقربا من السلطة السياسية، يبدو أنه كان يتمتع بجرأة كبيرة ثم إنه تولى مناصب دينية عديدة تجعله عرضة لإبداء الرأي في كثير من القضايا التي ترد عليه سواء من رجال الدولة أو من رجال العلم أو من العامة، فقد تولى منصب الفتيا و القضاء و التدريس و الأوقاف و أبو القاسم سعد الله، "من آثار المفتي ابن العنابي"، الأصالة، ع37-40 ذو القعدة، ذو الحجة 1397 هـ/ نوفمبر- ديسمبر 1976م، وزارة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية، الجزائر، ص96-97.

[2] أبو القاسم سعد الله، "من آثار المفتي ابن العنابي"، المرجع نفسه، ص 96-97.

[3] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مرجع سابق، ص59.

[4] محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص7.

[5] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، مرجع سابق، ص275.

بزراعة الأرض، و تملك عددا كبيرا من البقر و الثيران و الغنم[1]. و يعود تاريخ استقرار أولاد مرداس بالمنطقة الشمالية إلى نهاية العهد الحفصي، إذ جاء في كتاب العدواني أن مجاعات ضربت منطقة الأوراس في نهاية العهد الحفصي، تسببت في هجرة معظم قبائلها إلى الشمال، و منها أولاد مرداس[2].

كما ذكرت الباحثة جميلة معاشي، أن أسرة بوعكاز سيطرت على الأراضي الممتدة من سهول قسنطينة و عنابة شرقا، إلى سطيف و المسيلة غربا، و من الأوراس، إلى الزاب ورقلة جنوبا [3]. غير أننا لم نعثر على أثر لهذه الأسرة في المعاملات مع الفرنسيين، و لا في الوثائق المعتمد عليها، و تذكر أن نفوذ أسرة الحنانشة كان يتّسع بتقلّص نفوذ السلطة المركزية (السلطة الحفصية)، إلى أن وصل نفوذها في بداية القرن 10 هـ/16م إلى مدينة تبسة، و شرق الأوراس، و حتى الزاب جنوبا، و إلى القالة و عنابة شمالا، و يصل نفوذها غربا حتى شرق قسنطينة، و بذلك ضمّت القالة ... [4]

و سكنت مدينة عنابة جماعات من مهاجري الأندلس، و استقروا بأحياء المدينة يمارسون الصنائع المختلفة، و المهن اليدوية و يحتكرون الأعمال التجارية، التي أصبح أغلب من يشتغل بها من العنصر الأندلسي منذ عهد مبكر[5]. و قبيلة هُد في مدينة القالة و ضواحيها، و هي الأخرى ذات أصول عربية[6].

و تشير الوثائق التي بين أيدينا أنّ الفرنسيين تعاملوا بشكل كبير مع هاتين القبيلتين، إضافة إلى قبيلة أولاد ذياب في قرية القل[7].

و قد تمتعت هذه القبائل، بشبه استقلال في اقطاعاتها، فكلما أحست بضعف الملوك،

---

[1] الحسن بن محمد الوزان الفارسي، و صف إفريقيا، ترجمة محمد حجي، محمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1983، ص62.

[2] Feraud (ch), Kitab el Adouani, p187.

نقلا عن: جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة، مرجع سابق، ص 23.

[3] الأسر المحلية الحاكمة، مرجع سابق، ص 23.

[4] جميلة معاشي: المرجع نفسه، ص 34.

[5] ناصر الدين سعيدوني: الحياة الاقتصادية بعنابة، مرجع سابق، ص 94.

[6] Leila Babes, Mythe d'origine et structures tribales dans le fondement du pronom politique, doctorat 3 en Cycle, Ain en Provence, 1984, p 343.

[7] ينظر: الوثائق مح 1641.

إلاّ و بالغت في تمرّدها و تحديها و مطالبها، إذ كان لا يهمها إلاّ مصالح العشيرة[1] و القبيلة[2].

و كان التبادل التجاري يقوم على مبادلة الإنتاج الفلاحي، و اقتناء الحاجات الضرورية من الأسواق المنتشرة في الأرياف، و عن طريقها يتزوّد سكان الأرياف بما يحتاجونه من سلع و بضائع، فقد انتشرت هذه الأسواق في جميع جهات الشرق الجزائري، إذ كان لكل قبيلة مهمة سوقها الخاص، يقام في أحد أيام الأسبوع[3].

و كان الفرنسيون هم أيضا يتاجرون في هذه الأسواق، إذ راسل وكيل الباستيون سنة 1781م/1196هـ، صالح باي، يطلب منه السماح بتعمير سوق القالة، ليتسنى للفرنسيين تنشيط معاملاتهم التجارية مع أهالي المنطقة، و قد أعطاه هذا الأخير موافقته على ذلك[4].

أما طريقة التعامل مع القبائل فتتم عن طريق المقايضة أحيانا، و عن طريق البيع أحيانا أخرى[5]، فلا تتم كل المبادلات بواسطة النقد، بل كثيرا ما كان التجار يلجؤون إلى المقايضة حينما لا تتوفر لديهم النقود الذهبية، فمقابل الأسلحة و غيرها من المواد المطلوبة لدى سكان الناحية، يحصل التجار الأوروبيون على المرجان و الصوف و الجلود و الشمع و غيرها[6].

و إضافة إليها الاعتماد على العملة النقدية، لأن العملات الورقية المتعامل بها تعتبر غير موجودة بالمعنى الصحيح، باستثناء بعض المعاملات المالية كانت تتم عن طريق السندات و الحوالات المالية، التي كانت تسدد بها بعض القروض، و تصفى بفضلها بعض الحسابات المالية

---

[1] العشيرة: تأتي بعد القبيلة في الكبر و الحجم، و تتألف من مجموعة قبائل متعددة تنحدر كلها من أصل واحد بعيد، و لكنها بمرور الزمن و طوله و تباعده يصبح لكل منها شخصيّتها و جدها الأدنى الخاص بها، و في بعض الأحيان تصبح لها أعراف و تقاليد خاصة بها تميّزها عن غيرها، و في العادة تحتل العشيرة منطقة جغرافية أوسع من القبيلة و تتألف منها عدة قرى و مداشر و لربّما دواوير بجالها متجاورة. يحي بوعزيز، "الحالة الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن 19"، الثقافة، ع80، ص161.

[2] أحمد بن محمد علي بن سحنون الراشدي: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق و تقديم: المهدي البوعبدلي، منشورات وزارة التعليم الأصلي، و الشؤون الدينية، الجزائر، ج1، ص 12.

[3] فلة القشاعي، النظام الضريبي، مرجع سابق، ص11.

[4] وثيقة 71، مج 1641 (م، و، ج).

[5] ناصر الدين سعيدون، النظام المالي للجزائر، مرجع سابق، ص210.

[6] عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية، مرجع سابق، ص164.

للوكالات الأجنبية العاملة بالبلاد، و كان الأهالي يمتنعون عن قبولها لأنها عملات غير مأمونة العاقبة، فضلا على أنها تكلفهم في كثير من الأحيان خسارة مالية، تنتج من الفوائد التي تتقاضاها الشركات، مقابل منح سندات مالية. و قد كان مسؤولو هذه الشركات يستعينون عند اقتضاء الحاجة بضباط الداي، لإرغام العرب على قبول أو راقهم المالية[1].

و أقبل الناس على النقود الفضية، لسهولة استعمالها في قضاء الحاجات اليومية، بخلاف النقود النحاسية أو الذهبية، فالنقود النحاسية أهملت لبخس ألمانها، و النقود الذهبية لم تلق الرواج لصعوبة التعامل بها بسبب ارتفاع قيمتها، و لأنها تثير اهتمام الحكام، فيتعرض أصحابها للمصادرة، و التغريم و الحجز، فضلا على أن كثيرا من السكان كانوا يجهلون قيمة الذهب الحقيقية، و منهم من كان لا يعرفه مطلقا، إذ أنّ أحد شيوخ الأهالي، المتعاملين مع شركة إفريقيا بحصن فرنسا، صرّح لموظفي هذه الشركة، بأن مواطنيه لا يعرفون إلاّ القليل عن الذهب، و لا يفضلون سوى القرش الاسباني في معاملاتهم[2].

و قد أصبح قناصل الدول الأوروبية، و مديرو الشركات التجارية الأجنبية، يصدرون للإيالة الجزائرية النقود المعدنية مقابل استيراد السلع، و البضائع، لاسيما بعد أن وجدت هذه النقود الأجنبية إقبالا متزايدا من الأهالي.

و قد احتكرت الدولة المواد الأساسية، فبموجب معاهدة 7 جويلية 1640، منع الأهالي من بيع الصوف و الشمع و الجلود لرياس المراكب من التونسيين أو الجربيين أو لرياس آخرين، الذين يرسلوها إلى طبرقة أو تونس و منها إلى مدينة الجزائر لبيعها في الميناء، و يمنع منعا باتا على الأجانب –من غير الفرنسيين– الاتجار في هذه المواد. كما لا يسمح لأي شخص من أهالي بونة أو القل الاتجار في هذه السلع باسمه أو تحت اسم آخر[3]. و الواقع أن سكان البايلك قد استفادوا أيضا من هذه السياسة، و خاصة من الناحية الاقتصادية، حيث لم تكن الإدارة العثمانية تقيد نشاطاتهم بقوانين تعرقل أعمالهم، بل لم تكن تدخلات هذه الإدارة تتعدى جباية الضرائب[4].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر، مرجع سابق، ص210.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص224.

[3] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، مرجع سابق، ص 274.

[4] جميلة معاشي: الأسر المحلية الحاكمة، مرجع سابق، ص 343.

3- العلاقات الاجتماعية:

رأينا سابقا أنّ أهالي المنطقة الشرقية اعتبروا الفرنسيين أهل ذمة، وعاملوهم على هذا الأساس. فكانت علاقاتهم اقتصادية محضة، تجلت في البيع و الشراء أحيانا و المقايضة أحيانا أخرى.

لكنها تعدتها في بعض الأحيان إلى العلاقات الاجتماعية بين الأهالي و الفرنسيين، إذ جمعت بينهم علاقات حسنة، مثلا ففي سنة 1783م/ 1198هـ فرّ طباخ القنصل الفرنسي إلى القليين، بعد خلاف وقع بينه و بين القنصل نتج عنه جرح هذا الأخير، و يبدو أنهم استقبلوه بصدر رحب، حتى أنهم صاروا يطالبون القنصل الفرنسي بإعطائهم أشياء الطباخ، و حاجياته التي بقيت في حوزته، و أمام إلحاح الأهالي لم يبق أمام الفرنسيين إلاّ طلب تدخل الباي، مما جعل هذا الأخير يبعث برسالة إلى قايد القل و الآغا، يطالبهم فيها بإرسال هذا الطباخ الذي جرح القنصل الفرنسي، إلى الباي في قسنطينة.

ثم إنّ الباي وعد القنصل الفرنسي أنه في حال وصول الطباخ إلى قسنطينة، فإنه يعقد المجلس الشرعي و يطبق عليه الحدّ إذ جاء في رسالته: "و كتبنا لقايد القل و الآغا أن يبعثوا لنا الرومي الطباخ الذي جرح القنصل و إلى الآن ما أتانا، و كيف يأتينا ننصبوا مجلس شرعي، و الذي يوجبه الشرع نفعلوه"[1].

إذن فقد كان بعض الفرنسيين يخضعون لقوانين البلاد، و تطبق عليهم أحكام الشريعة الإسلامية، بناءً على طلب من قناصلهم أو ممثليهم في الجزائر، و احتكامهم إلى الباي في ذلك، مع أن معاقبة الطباخ الرومي تدخل ضمن صلاحيات الوكيل الفرنسي في القالة، أو القنصل الفرنسي في العاصمة (دار السلطان)، إذ تنص المعاهدات المبرمة بين حكومة الجزائر و فرنسا، أن الفرنسيين يخضعون لقوانين بلادهم.

و يبدو أن علاقات الفرنسيين مع الأهالي تجاوزت المألوف، إلى العلاقات الجنسية بين الرجال و النساء من الطرفين (الأهالي و الفرنسيين) إذ اتهمت إحدى النساء الجزائريات من سكان مدينة القالة بالزنا مع الطبيب الفرنسي الموجود بالمنطقة[2].

و بغض النظر عن المسألة إن كانت حقيقية أو مجرد اتهام، فإن مثل هذه القضايا كان

---

[1] وثيقة 124، مج 1641 (م.و.ج)

[2] وثيقة 66، مج 1641)م.و.ج).

طروحا، و أن العلاقات تعدت البيع و الشراء، حتى إنه أتيح للفرنسيين اللقاء مع نساء الأهالي، مما أثار مثل هذا الإشكال، إذ لو كان اختلاط الأهالي بالفرنسيين ممنوعا منعا باتا لما أثيرت هذه القضية.

إضافة إلى أن هذه المرأة بمجرد اتهامها بالزنا مع الطبيب الفرنسي، قام القايد بقتلها، قبل إثبات ذلك، فهذا يدل على فداحة الجرم الذي اتهمت به هذه المرأة، إذ من المفروض أن عقوبة الزنا في الإسلام هي الجلد مائة جلدة، لقوله تعالى في سورة النور، الآية (02): «الزانية و الزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة و لا تأخذكم بهما رأفة في دين الله» و هو العقاب الذي تستحقه هذه المرأة.

لكن السؤال المطروح هو لماذا قتلت المرأة؟ ربما يمكن إرجاعه إلى العرف و التقاليد، إذ أنها تجاوزت الحد في تصرفها، فربما لو أتت مثل هذا الفعل مع أحد الأهالي المسلمين، لغُضّ عنها الطرف، أما مع الأجانب فقبل ثبوت الفعل عليها، كان مصيرها القتل، حتى و لو خالف ذلك تعاليم الشريعة الإسلامية، و المذهبين المتبعين في البلاد الحنفي، و المالكي[1] و يرى شالر أن القانون المدني مستمد من القرآن الكريم، و العرف و العادات[2].

هذا عن مصير المرأة الجزائرية، أما الطبيب الفرنسي فإن القايد اكتفى بسجنه في عنابة[3] و يدل هذا على أن معاقبة الأجانب أو غير الجزائريين لم يكن ضمن صلاحيات القايد، فهو اكتفى بسجنه رغم فداحة فعله (إن صحّ ذلك).

و إن كان موقف الاهالي سلبيا من القضية إذ لم يبدوا رأيهم فيها، و لم يتدخل شيخ القبيلة في القضية، فإن الوكيل الفرنسي الموجود بالقالة لم يقف مكتوف الأيدي، بل راسل صالح باي، "و رد علينا كتابكم، و ما عرفتمونا فيه من أمر الطبيب و ما وقع له مع القايد بسبب المرأة" و أقنعه بأن المسألة مجرد تهمة و أن هذا الأمر لم يثبت أبدا[4].

رأينا إذن موقف القايد من الموضوع،فما هو موقف الباي منه؟ لقد أرسل صالح

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ج2، ص65.

[2] وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا بالجزائر 1816- 1824 ترجمة: إسماعيل العربي. ش. و. ن.ت. الجزائر 1982، ص 29.

[3] وثيقة 66، مج 1641. (م.و.ج).

[4] وثيقة 66، مج 1641. (م.و.ج).

باي -بناء على رسالة الوكيل الفرنسي، و طالبه بالعفو عن الطبيب، لعدم ثبوت الأمر و انعدام الحجة عليه- رسالة إلى القايد بعنابة يأمره بالإفراج عن الطبيب و إرساله إلى الوكيل الفرنسي بالقالة، و هذا على أساس أن الفرنسيين تحت رعايته، و عليه حمايتهم إذ ذكر:" و أنتم خدامنا و تحت أماننا لا نرضو فيكم إلا ما يرضيكم و أما الشر لا نرضوه فيكم" .

إن كان هذا موقف صالح باي من الطبيب الفرنسي المتهم بالزنا، فهو لم يتعرض بتاتا لمقتل المرأة، و هذا يدل على المكانة التي يتمتع بها الفرنسيون المتواجدون في الجزائر، و ما يتميزون به عن بقية الأهالي من جهة، كما يبين مكانة المرأة في المجتمع الجزائري، إذ عوقبت هي دون الرجل، و دون ثبوت التهمة، ثم إهمال صالح باي لمقتلها، و الاكتفاء بنهي القايد و زجره حتى لا يتعرض للفرنسيين مرة أخرى، و إطلاق سراح الطبيب المتهم. و من احتمالات القضية أن جلدها أو محاكمتها، و تركها حيّة يسمح لها بالتشهير ببعض الممارسات غير المشروعة.

و كحل نهائي للمسألة، و لتفادي تكرار المسائل مشابهة، أمر صالح باي القنصل الفرنسي بمنع الفرنسيين من دخول ديار المسلمين"لاكن (كذا) أنتم أوصوا النصارى يجرون على عاداتهم و لا يدخلون ديار المسلمين"[1]، حتى لا يكونوا عرضة للمشاكل و لايسيء الناس الظن بهم و ينسبون إليهم مثل هذه الأمور.

4- النزاعات و الخلافات

سبقت الإشارة إلى هذا الموضوع أثناء الحديث عن علاقات الباي مع الفرنسيين، إذ أن الباي هو المسؤول عن تنظيم العلاقات مع القبائل، و كان يتدخل في كل مرة لحل الخلافات و النزاعات التي كانت تقع بينهم، و الشكاوى المقدمة ضدهم.

5- مدى استفادة الأهالي من الحصن الفرنسي:

و قد أثرت المؤسسات المرسيلية تأثيرا كبيرا على الأوضاع الاقتصادية، إذ أنها جعلت القبائل تهتم بزراعة الحبوب و تربية المواشي، لتتمكن من القيام بالتصدير الذي يدر عليها أرباحا تسمح لها بسد حاجاتها اليومية، و تسديد ما يترتب عليها من الضرائب. و كان لتواجد الفرنسيين أثر على الزراعة،فقد أتاحت إمكانية المبادلات، الفرصة للمزارعين في تنويع محاصيلهم، و شجعتهم على تربية المواشي و المثابرة لضمان سوق للحصول على المواد الأولية، و لتتمكن

[1] وثيقة 66، مج 1641(م. و.ج)

من التصدير[1].

كما شجعت آلية الاقتصاد بدعم الإنتاج و توزيعه، و نظرا لاستفادة القبائل من المتاجرة مع الفرنسيين فإنها كانت سببا في إعادة بناء الحصن ثانية عام 1640م بعد أن تم تهديمه عام 1637م، إذ يذكر أرجمند كوران: "أن الوالي اضطر إلى قبول بناء الباستيون في سنة 1640 من جديد، ليواجه عصيان القبائل الشرقية المنتفعة بالاتجار مع الفرنسيين"[2]، و تهدئة سكان المنطقة الذين قاموا بالثورة.[3]

و نتيجة للوضع التجاري بمدينة عنابة العثمانية تأثر السكان المحليون سلبا، و ذلك بفعل مزاحمة الأجانب لأصحاب البلد في كل الأعمال التجارية، و تسبب هذا الوضع في اختفاء الطبقة التجارية الميسورة بالمدينة، بعدما آلت كل الصفقات و المبادلات الهامة إلى أيدي التجار الأجانب، من فرنسيين و يهود، بفضل الامتيازات التي كانوا يحظون بها من عمال البايلك، و هذا ما جعل الاتصال مع الخارج محدودا في المجال التجاري المحض[4]، و كان دخولهم في القنوات التجارية الأوروبية و العالمية يُجبرهم على بيع احتياطهم التقليدي، مما يسبب وضعا متزعزعا في حالة المحصول السيء[5]، و ثبطت هذه التحديدات تطوّر الاقتصاد المحلي و كانت سببا في ظهور أزمات من حين إلى آخر بخصوص التوازن التجاري[6]، و قد أدت عمليات احتكار اليهوديين بكرى، و بوجناح لتجارة القمح و الحبوب بالشرق الجزائري إلى ارتفاع الأسعار، و بالتالي انتشار المجاعة في أوساط الشعب فعم السخط و التذمر أوساط الرأي العام الذي حمل الداي مسؤولية هذا الوضع.

قام خيضر باشا باعتقاله و قتله، فثار عليه الجنود الإنكشارية و أرغموه على التخلي عن منصبه لمصطفى قوصه شقيق الضحية، و بمجرد تسلم هذا الأخير لمنصبه، أمر باي قسنطينة محمد بن

---

[1] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مرجع سابق ص 130.

[2] أرجمند كوران ، السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827م 1847 ترجمة : عبد الجليل التميمي، ط2 ،تونس 1974.ص19

[3] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997م، ص 78.

[4] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الاقتصادية بعنابة، مرجع سابق، ص 103.

[5] أندري نوشي، الجزائر بين الماضي و الحاضر، مرجع سابق، ص 257.

[6] وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، مرجع سابق، ص 122.

فرحات بالتخلي عن تهديم الباستيون امتثالا لأوامر السلطان العثماني[1]، و عند إعلان علي باشا الحرب ضد فرنسا عام 1637م أمر الرايس علي بتشيني، بشن حملة على المؤسسات الفرنسية في القالة و عنابة، فاستولى عليها و أسر حوالي 317 شخصا قادهم إلى العاصمة[2].

و في آخر الدراسة يمكن أن نلخص العلاقات بين حكام الحصن الفرنسي و السلطات الحاكمة المحلية في الجزائر أن علاقة الوكيل الفرنسي مباشرة مع الباي، القايد و الشيخ، بينما غير مباشرة مع الباشا و تتم بواسطة القنصل الفرنسي بالجزائر و هذا ما يمثله المخطط الآتي:

[1] محمد بن مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، مرجع سابق، ج3، ص 149.

[2] محمد صالح العنتري، تاريخ قسنطينة، تحقيق: يحي بوعزيز، مصدر سابق، ص 87.

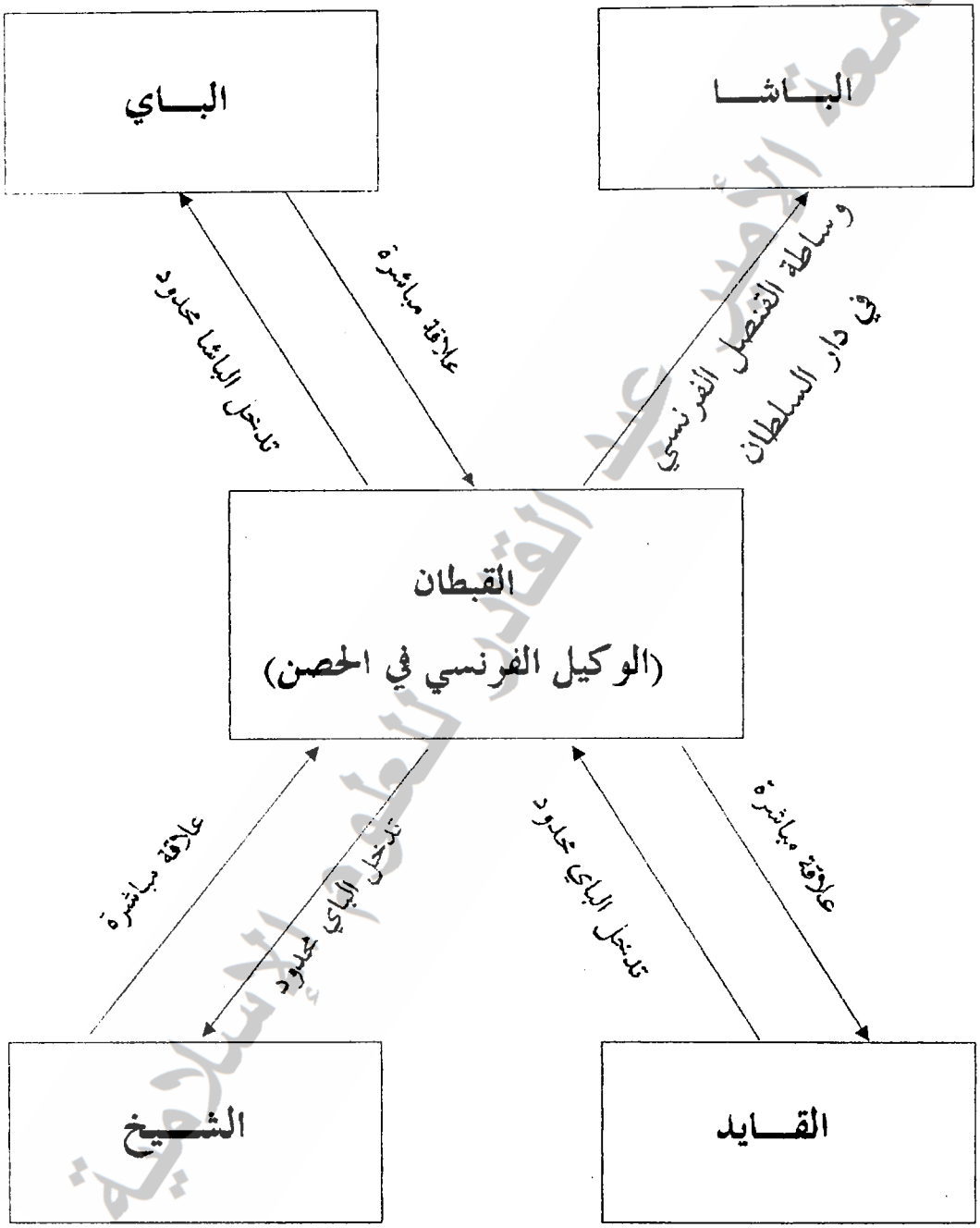

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

خـــاتمـــة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

خـــاتمـــة

إن أهم ما يمكن الخروج به من هذه الدراسة الموسومة بـــ " الحصن الفرنسي في العلاقات المحلية في الجزائر العثمانية"، هو ما، يمكن استخلاصه على النحو الآتي:

1)- لم تكن فرنسا البلد الأوربي الوحيد الذي حصل على امتيازات صيد المرجان بالشرق الجزائري، و إنما حصلت على الامتيازات نفسها بريطانيا في الفترة التي اضطربت فيها العلاقات بين الجزائر و فرنسا، و تهديم الحصن الفرنسي، إثر حملة نابليون على مصر، لكنها انتزعتها من بريطانيا عام 1816 م بعد حملة اللورد اكسموث على مدينة الجزائر.

2) الباي هو المسؤول المباشر عن إعطاء الأوامر للوكيل الفرنسي في القالة، إذ كانت له حرية التصرف في شؤون بايلكه في ظل اللامركزية في الحكم العثماني بالجزائر، لكن الواقع فرض تدخل الباشا أكثر من مرة في صلاحيته، بناء على طلب من القنصل الفرنسي بدار السلطان، و أيضا لسياسة الاحتكار التي مارسها حكام الجزائر.

3) تدخل جباية الضرائب، و تسلم اللّزمة من الفرنسيين ضمن اختصاصات القايد، و أحيانا، يتسلمها شيخ القبيلة، و يتم إرسالها إلى الباي في قسنطينة، أما المرجان المقدم سنويا، فيرسله الشيخ إلى الباي في قسنطينة، ليرسله بدوره هو الآخر إلى الباشا في العاصمة، و قد يتجاوز الباي أحيانا، فيُرسل مباشرة عبر البحر عند طريق ميناء عنابة إلى العاصمة.

و يمكن أن نستنتج مراعاة الترتيب الوظيفي في الإيالة:

القايد ⟵ الباي ⟵ الباشا

الحامية (المدينة) ⟵ البايلك (الإقليم) ⟵ دار السلطان (الدولة)

4) أما الاتفاقيات و المعاهدات فقد كان الوكيل الفرنسي يعقدها في دار السلطان و بحضور الديوان و العلماء و القضاة و المفتين ...الخ. و هذا ما استنتجاه من تتبع المعاهدات الواردة في كتاب "نصوص و معاهدات الجزائر مع فرنسا" لجمال قنان، باستثناء معاهدة واحدة عقدت مع باي قسنطينة لم نتمكن من العثور عليها، و إنما تمت الإشارة إليها ضمن الدراسات السابقة.

5) و القبائل التي تعامل معها الفرنسيون هي قبيلة مرداس في عنابة، هد في القالة، أولاد ذياب في القل، و قبائل الحنانشة، و ربطت بينهم علاقات حسنة، تمثلت في العلاقات التجارية (بيع، شراء، مقايضة)، و تعدتها أحيانا إلى العلاقات الاجتماعية، و هذا لا ينفي وجود بعض المشاكل و النزاعات خصوصا مع أهالي القل، الذين قدمت ضدهم شكاوى كثيرة، و قد حرص البايات على حسن العلاقة بين الجانبين، لأن هذا يخدم مصالحهم الاقتصادية.

6) أما التعامل بين القبائل و الفرنسيين فكان يتم عن طريق المقايضة أحيانا، و التعامل عن طريق البيع أحيانا أخرى، و الاعتماد على العملة النقدية، إذ رفض الأهالي التعامل عن طريق السندات المالية و الأوراق النقدية لانعدام الثقة فيها، باستثناء بعض الحالات النادرة جدا.

و أخيرا، ورغم ما بذلته من جهد في إعداد هذه المذكرة، لا أجزم أنني أحطت بجميع جوانب الموضوع و أوفيته حقه بحثا، فما هو إلا مساهمة متواضعة و بسيطة، في مجال البحث التاريخي عامة، و التاريخ المحلي خاصة، هذا و لا تزال بعض الإشكاليات المطروحة حول الموضوع ، و التي أطمح إلى دراستها مستقبلا إن شاء الله. مثل: دور الحصن الفرنسي في الاقتصاد المحلي، دور القاعدة الشعبية (القبائل) في اضطراب العلاقات بين الجزائر و فرنسا ... إلخ.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملاحق

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق 1:

تصنيف وثائق مجموعة 1641/ الرصيد القديم بالمكتبة الوطنية –الجزائر–

من وضع الباحثة.

الرقم من وضع الباحثة	رقم الوثيقة في المكتبة الوطنية من كشاف الوثائق لخليفة حماش	المرسل	المرسل إليه	تاريخ الوثيقة	محتوى الوثيقة (الرسالة)
01	01	محمد باشا	آغا النوبة بعنابة	أوائل ذي القعدة 1132هـ	– عدم الاعتداء على القنصل الفرنسي و قضاء حوائجه و إعطاء نص الرسالة للقنصل المذكور ليبقى حجة لديه.
02	02	عبدي باشا	آغا النوبة بعنابة	أواسط صفر 1142 هـ	– إجراء أمور القنصل الفرنسي حسب العادة القديمة
03	03	إبراهيم خوجة خزناجي	آغا النوبة بالقل	أوائل جمادى الثانية 1157 هـ	– الأمر بالاتصال بنائب القنصل الفرنسي و إخباره بعدم إشراك مترجمه معه في الأكل نظرا لاستعمال شحم الخنزير.
04	04	حسن باي	قبطان القالة	1745م	– الإذن بإجراء بعض الإصلاحات في الباستيون و السماح بإضافة بعض البنايات.
05	05	حسن باي	الشيخ عبد الله بن أبي العباس	1746م	– يعلمه بوصول الحاج يوسف إليه، و يأمره بالإحسان للقبطان صالوه و منع الناس من التعدي عليه، و يأمره بالاتصال بالقبطان ليبعث المرجان على عجل.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

06	06	حسن باي	قبطان الباستيون	25جانفي 1767م	- الحديث حول المراسلات بين الطرفين، و يأمره بإرسال المرجان، مثلما كان الأمر مع طبرقة، و إن لم يفعل فلا يلم إلا نفسه.
07	غير مذكورة في كشاف الوثائق	حسن باي	قبطان الباستيون	26جانفي 1767م	- حول وصول الرسالة إليه، و معرفة سبب عدم إرسال المرجان و هو سوء حال البحر و طلب إرساله إلى القايد إضافة إلى صندوق آخر يدفع ثمنه.
08	07	حسن باي	قبطان الباستيون	8 أفريل 1767م	- حول إعطاء تذكرة المرجان للحاج يوسف و أمره باتباع ما يقوله لهم، و طلب إرسال بعض أشجار البرتقال إلى الباي ليغرسها و أيضا إرسال شجرة الفل.
09	08	حسن بن حسين باي	القبطان صالوه	1149هـ 1736 م	- إخباره بوصول صندوقي المرجان و معرفته بقضاء القبطان لحاجة خالد بن الميهوب.
10	09	حسن باي	القبطان صالوه بالقالة	1149 هـ	- وصول الرسالة الخاصة بإرسال المرجان إلى إبراهيم خوجة، إضافة إلى وصول ثماني عجلات و طلب إرسال المرجان عند توفره.
11	10	حسن باي	القبطان صالوه	جوان 1748م	وصول الرسالة و صندوق المرجان المبعوث له، و عدم السماح له بالزيادة في البناء.
12	11	حسن باي	القبطان بلاش	أوائل ذي الحجة 1162هـ	رسالة غير واضحة.
13	12	محمد داي خوجة	القايد بكير بعنابة	أواخر صفر 1161هـ	حول وصول وكيل الباستيون إلى الجزائر و طلبه معاملة القنصل بمدينة عنابة بالحسنى حسب العادة القديمة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

14	13	حسن باي	القبطان بلاش	أوائل شوال 1162هـ	- طلب إرسال صندوق من المرجان مع الإعلان عن ثمنه و استعداد الباي لدفع ثمنه، طلب ضمانة القبطان عند الشيخ عبد الله بن أبي العباس 5 آلاف ريال يناجز بها القـــايد.
15	14	حسن باي	قبطان الباستيون	أواسط شعبان 1162 هـ	- طلب صندوق من المرجان مقابل دفع ثمنه و تسليمه للشيخ عبد الله بن أبي العباس.
16	15	حسن باي	القبطان بلاش	أواسط ربيع الثاني 1162هـ	تذكرة تبقى بيد القبطان بلاش كدليل أنه دفع دراهم الجمرك من قبل قبطان القل.
17	16	حسن باي	القبطان بلاش	فيفري 1750م	- السماح للفرنسيين بشراء الجلد و الشمع من أهالي القل، و رفض بيع الصوف.
18	17	حسن باي	القبطان موني (عنابة)	1750م	- حول إرسال قناطير من الشمع لفدية أسير نصراني على يد الحاج محمد في عنابة.
19	18	الشيخ علي باي	القبطان بيرون	دون تاريخ	حول الاتصال بين علي باي و باي تونس
20	19	حسن باي	القبطان موني	أواسط محرم 1164هـ	- حول وصول الرســـالة و معرفته بمعاملة القايد السيئة للقبطان و عمـــاله، و عـــدم رضى الباي عن ذلك و أنه كتب للقـــايد سليمـــان ينهـــاه عن ذلك و يأمره بعدم الاعتداء عليهم.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

21	20	حسن باي	قبطان الباستيون	غير مذكور	- حول وصول المرجان المخصص للباي على حسب العادة القديمة.
22	21	حسن باي	قبطان الباستيون	أواسط محرم 1165هـ	- طلب إرسال المرجان مع اشتراط كونه من النوعية الجيدة.
23	22	حسن باي	قبطان الباستيون	1165هـ	- إعلامه بوصول المرجان، و عدم سماح الباي لأهل سكيكدة ببيع القمح و من يفعل ذلك لا يلم إلاّ نفسه.
24	23	حسن باي	قبطان الباستيون	أواسط ربيع الثاني 1164 هـ	- حول وصول الرسالة و طلب دفع ضمانة عبد الله بن أبي العباس إلى قائد عنابة،و إرسال على خوجة إلى القل ليحل النزاع بين الفرنسيين و أهالي القل حول شراء الجلد، و توصية أهل القل بعدم الاعتداء على الفرنسيين، و تولية علي خوجة على الجمرك.
25	24	حسن باي	القبطان بيرو	أوائل جمادى الثانية 1165 هـ	- الإذن بإصلاح مخزن الزرع داخل القالة دون زيادة في البناء و لا نقصان.
26	25	حسن باي	القبطان بيرو	أوائل جمادى الثانية 1166هـ	- وصول شكوى القنصل ضد آغا القل و اعتدائه عليه، و طمأنته من جهة القبائل فإنه وصى بها الشيخ علي بوجمعة.
27	26	حسن باي	القبطان بلاش	دون تاريخ	- إعطاء 500 ريال (عوايد خالد بن الميهوب) للقايد سليمان قايد عنابة.
28	27	حسن باي	القبطان بيرو (القالة)	دون تاريخ	- حول اعتداء أهالي القل على النصارى و ظلمهم في بيع الجلد، و كتابة الباي للقايد و الآغا ليوقفهم عن ذلك، و إرسال علي الصغير للنظر في المسألة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

29	28	حسن باي	قبطان الباستيون	أواخر ربيع الأول 1163هـ	- دفع الفيريال من ضمانة الشيخ عبد الله بن ابي العباس و مناجزة القايد سليمان بالعدد المذكور و دفع 500 ريال للقايد سليمان.
30	29	حسن باي	قبطان القالة	دون تاريخ	- حول اعتداء أهل القل على القنصل الفرنسي بها، و كتابة الباي للنهي عن الاعتداء على الفرنسيين و إلا ينتقم منهم.
31	30	أحمد باي	قبطان الباستيون	7 فيفري 1763م	- احتجاج على كمية المرجان المرسلة و إرجاعه و طلب إرسال كمية كبيرة من المرجان ذو النوعية الجيدة،و أمر القايد علي و المركانتي السيد الحاج على تسريح قبطان عنابة و السماح له بالرجوع إلى بلاده بناءا على طلب من حسن الخزناجي.
32	31	أحمد باي	القبطان فليت	أوائل ذي القعدة 1177هـ	- حول وصول كتابه إلى الباي و إخباره بتغيير قبطان القل لعدم صلاحيته و تعيين قبطان آخر.
33	32	أحمد باي	القبطان موسى فليت	/ 19جويلية 1764م	- حول وصول طلبه بالسماح برد المدافع الموجودة في رحات الريح للدفاع عن أنفسهم من إساءة العرب الذين يهاجمونهم ليلا. و استئذان الباي من الباشا و سماح هذا الأخير لهم باستعمال مدفعين فقط دون الزيادة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

34	33	أحمد باي	القبطان فليت	1764م	- طلب إرسال الدراهم الخاصة بالجمرك عند آغا النوبة كسلف للقبطان فليت من أجل دفعها لأهل القل مقابل سلعهم إلى حين وصول الدراهم.
35	34	أحمد باي	قنصل القالة	13 ماي 1765	- إخبار القنصل عن ذهابه إلى الجزائر و كيفية استقباله و تجديد الولاية له.
36	35	أحمد باي	القبطان دون (القالة)	دون تاريخ	- حول منع الشيخ عبد الله الناس من التعامل مع الفرنسيين و التسوق إليهم، و أمر الباي بأن يبقي الأمر على حاله و ذهاب عمر خوجة إلى عنابة و إرسال رسالة إلى الشيخ عبد الله بما سبق.
37	36	أحمد باي (7)	القبطان بيرو	دون تاريخ	- حول إرسال المرجان إلى حسن باي و منع القايد و الأهالي من الدخول عليهم بسبب انتشار الوباء وأخذ الحيطة والمـــراقبة.
38	37	أحمد باي	القبطان الجديد بالقالة	دون تاريخ	- حول وصول الأخبار باتجاه القبطان إلى البرج و أنه سوف يزوره بعد إنهاء عمله.
39	38	أحمد باي	موسى قبطان القالة	دون تاريخ	حول وصول الرسالة و تعيين قنصل عنابة الجديد و خدمته خدمة جيدة
40	39	أحمد باي	قبطان الباستيون	1171 هـــ	- الأمر بتسليم الفرس لصاحبه أو قيمته من المال لحامل الرسالة.
41	40	صالح باي	قبطان القالة	1775م	- حول وصول الرسالة إليه، و طلب أهل القل قرضا من الفرنسيين و رفضهم ذلك، و شكوى أهل القل من الرومي و إساءته إليهم و طلب إرسال توصية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

42	41	صالح باي	القبطان دون (القالة)	دون تاريخ	- حول تسريح خليمين هما: زراب، بروج و السماح لهما بالعودة إلى بلادهما، و إرسالهم عبر المراكب المنطلقة من القالة.
43	42	أحمد باي	قبطان القالة	أوائل رجب 1185 هـ	- طلب إرسال الطبيب الموجود بالقالة مع جميع الأدوية الصالحة لجميع الأمراض.
44	43	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان بيرون	دون تاريخ	حول شكوى قدمها حفيدنا حفيظ، ضد الرومي بأنه ترك عنده سلاحين(مكحلة صغير+مكحلة كبيرة)، ثم أرجع له المكحلة الكبيرة دون الصغيرة، وطلب القبطان إجبار الرومي على إرجاعها.
45	44	صالح باي	برقيون قبطان القالة	30أكتوبر 1773	- حول إساءة قبيلة نهد إلى الفرنسيين المتواجدين بالقالة دون سبب.
46	45	حسين القزاز	قبطان القالة	أواخر رجب 1187هـ	حول بلوغ الخبر إلى تونس بوصول الوكيل الفرنسي و استقراره بالقالة و فرحهم بذلك، و إخبار الوكيل بأنه ذاهب إلى تونس ليبقى ثلاثة أو أربعة أيام و إذا احتاج شيئا من تونس يحضره له، وطلب إرسال رجلين لأجل إرسالهم إلى علي باي، إضافة إلى إرسال خنزيرين (ذكر و أنثى) لتربيتهم + شوية خل مليح+شوية كاغط و اعتذاره عن عدم إرسال ابنه لأنه ذاهب إلى تونس.
47	46	محمد بن كوجك علي	الشيخ عبد الله بن العباس	18جانفي 1774	حول وصول الشيخ إلى محمد بن كوجك علي و إعلامه بما كتبه لسيده عن عدو الله إبراهيم و مراده من ذلك الصلاح و غضب الباي من ذلك، و طلب محمد

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

					بن كوجك من الشيخ أن يتدخل لدى الباي و يعتذر منه و يسترضيه.
48	47	صالح باي	موسي برقيون قبطان القالة	11 ماي 1774م	حول تعيين برقيون قبطانا في القالة و رفض الباي بيع الصوف و الجلد و الشمع.
49	48	صالح باي	موسي برقيون قبطان القالة	13 ماي 1774م	حول ذهاب الشيخ عبد الله إلى الباي و طلب الصفح عنه، و صفح هذا الأخير عنه بناء على رسالة قبطان الباستيون، و طلب الباي إرسال أسير في جنوة و السعي لتخليصه، و إرسال جعاب مكاحل (200 جعبة) بسرعة.
50	49	صالح باي	برقيون قبطان القالة	1774م	طلب إحضار أسيرين من بر النصارى و فديتهم.
51	50	صالح باي	برقيون قبطان القالة	10 جويلية 1774م	حول القبض على الجندي الجزائري الذي أساء إلى الوكيل الفرنسي ومعاقبته بـ 300 جلدة و السجن.
52	51	صالح باي	برقيون قنصل القالة	6 أوت 1774م	- وصول كتاب القنصل إلى الباي و طلب استخلاص أسيرين أسروا على متن سفينة فرنسية، و إرسال الطبيب الموجود في قسنطينة إلى القالة، إضافة إلى إرسال جعاب البنادق إلى الباي.
53	52	صالح باي	برقيون قبطان القالة	23 أوت 1774م	- طلب فدية و استخلاص الأسرى الجزائريين الذين أسرو من طلب القراصنة الأوروبيين على متن سفينة فرنسية، و إخباره بوصول الزلايج إلى عنابة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

54	53	صالح باي	برقيون قبطان القالة	جانفي 1775م	طلب إرسال الطبيب الكبير لمداواة ابن الباي وإحضار الدواء معه.
55	54	صالح باي	برقيون قبطان القالة	13جوان 1775م	طلب إرسال ورق البنادق و إرسال البالة سطبة إلى عنابة على قدر كفايتهم بناءا على طلب باش طوبجي.
56	55	صالح باي	برقيون قبطان القالة	7نوفمبر 1775م	الأمر بإرسال ضريبة الصيفية و الشتوية الخاصة بمنطقة مرداس.
57	56	صالح باي	برقيون قبطان القالة	1185هـ	طلب إرسال الطبيب ميلان لمداواة الحاج محمد بوعباية قايد الزمالة.
58	57	أحمد باي	قبطان القالة	1776م يوجد لبس في هذه الوثيقة	طلب إرسال شتوية مرداس و دفعها إلى الشيخ عبدالله.
59	58	صالح باي	قبطان الباستيون	1776م	منع الفرنسيين من الاتصال بالشيخ عبد الله لأن الباي عزله و عين مكانه ابنه علي باي،وطلب إرسال ضريبة صيفية مرداس.
60	59	صالح باي	برقيون	10فيفري 1777م	حول توجه وكيل الباستيون إلى فرنسا للعلاج و تعيين من يخلفه في وظيفته و هو قرسيس.
61	60	صالح باي	برنار قبطان القالة	16جويلية 1777م	حول تولية علي باي مكان والده الذي تمت تنحيته بسبب إساءته إلى الفرنسيين في القالة و طلب التعامل معه بالحسنى.
62	61	صالح باي	قبطان القالة	24جويلية 1778م	حول توليه علي باي مكان والده الذي تمت تنحيته بين إساءته للفرنسيين في القالة و طلب التعامل معه بالحسن.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

63	62	صالح باي	كرواك قبطان القالة	5 نوفمبر 1778م	حول إرسال 6000 ريال إلى القل و إرسال دراهم العنابيين إلى القل، و تذكير الوكيل بقانون المعاملات النقدية في المدن الجزائرية بحيث لا يصرف الريال القسنطيني إلاّ في قسنطينة و كذلك الأمر بالنسبة للريال العنابي و عدم إتباع ذلك يعتبر مخالفة لا يسمح بها.
64	63	مصطفى الخليفة	قبطان الباستيون	نوفمبير 1778	حول توجه الخليفة إلى الجزائر لأداء الدنوش و الاستقبال الذي حضى به هناك من جانب الباشا.
65	64	صالح باي	قبطان القالة	1 أفريل 1779م	حول تعيين الشيخ عبد الله بناءا على طلب الفرنسيين و طرد ولده.
66	65	صالح باي	كرواك قبطان القالة	26جوان 1779م	حول إساءة علي باي إلى التاجر من مرداس و إرسال الأمر إلى قايد عنابة ينهاه عن ذلك و إلا يطرده من البلاد.
67	66	صالح باي	قبطان القالة	جويلية 1779م	حول قيام قائد عنابة بقتل امرأة بسبب اتهامها بالزنا مع الطبيب الفرنسي و زجر الباي له، و أمر القبطان بإرسال الطبيب إلى القل.
68	67	صالح باي	نائب قنصل عنابة	5 أكتوبر 1779م	حول دفع لزمة مرداس و وفاة القبطان القديم و انتظار تعيين قبطان جديد.
69	68	صالح باي	قبطان القالة	1192هـ	حول حاجة الباستيون إلى: 150 قفيز من القمح، و 100 قفيز من الشعير، و تحديد ثمن القفيز بـ 42 ريال عنابي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

70	69	صالح باي	قبطان عانبة	11نوفمبر 1779م	طلب إرسال القسطل للباي و توجيه الأمر لقايد عنابة بعدم السماح لابن عبد الله بالحرث في منطقة بزيزر، و يحرث في بلاد صنهاجة أو بوادي زياد.
71	70	صالح باي	قبطان القالة	23ديسمبر 1779م	حول علم الباي بوصول القبطان إلى عنابة.
72	71	صالح باي	قبطان القالة	16جانفي 1780م	(هي نفس الوثيقة التي تحمل تاريخ 5 نوفمبر 1778م) رقم 62.
73	72	صالح باي	قبطان القالة	17 فيفري 1781م	حول طلب القبطان خفض سعر الصوف الذي يشتريه الفرنسيون من القالة. و طلب تعمير سوق القالة حتى يتسنى للفرنسيين تنشيط معاملاتهم التجارية و كتابة الباي أمرا بذلك للشيخ عبد الله.
74	73	عبد الله بن أبي العباس	قبطان القالة	جوان 1781م	حول إرسال 100 بقرة إلى القبطان و ثمن البقرة 30 ريال.
75	74	صالح باي	قبطان القالة	أوائل محرم 1196هـ (ديسمبر 1781)م	حول موافقته على بيع القمح هذه السنة بثمنه بناءا على تدخل الوكيل في الجزائر، و تدخل الباشا في ذلك و إعلامه بعدم البيع بعد هذه السنة.
76	75	صالح باي	قبطان القالة	4 فيفري 1782م	طلب إرسال الطبيب لمعالجة الحاج مسعود بن زكري ،و إحضار الدواء معه بسرعة حسب صفة المرض الموجودة عند الشيخ عبد الله.
77	76	صالح باي	قبطان القالة	ماي 1782م	حول تنصيب الشيخ الباهي و إعادته إلى بلاده مع توصيته بتحسين علاقاته مع الفرنسيين في القالة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

78	77	صالح باي	الرومي قنصل القالة	أفريل 1783م	بلوغ خبر وفاة الشيخ عبد الله والد الشيخ الباهي وتعيين ابنه الباهي مكانه، و توصية القنصل بتحسين علاقاته معه، و احتمال قدومه على الباي و توصيته على التعامل بالحسنى مع الفرنسيين.
79	78	صالح باي	قبطان القالة	1783م	حول وصول رسالة القبطان إلى الباي للتوصية بالشيخ الباهي، و تعرف الباي على ما جاء فيها، و تأكيد الوصاية على الشيخ المذكور (الباهي).
80	79	أحمد الباهي	القبطان ميري	31مارس 1784م	إرسال 100 بقرة إلى القبطان. 100 بقرة = 100 ريال قسنطيني. و دفع ثمنها إلى سي محمد حسين نظرا لكونها دينا عليه.
81	80	صالح باي	وكيل القالة	7 جوان 1784م	حول وصول رسالة الوكيل إلى الباي و الهدية و شكره على ذلك.. العلاقات الحسنة بين الفرنسيين و الشيخ الباهي و ذلك حسب تعليمات الباي .
82	81	صالح باي	قبطان القالة	مارس 1785م	تعيين الشيخ على باي بن عبد الله بالعباس مكان أخيه الشيخ الباهي، و توصية الوكيل بحسن التعامل معه.
83	82	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان ميري	29جانفي 1786م	حول طلب إرسال مناديل من الحرير و زوج حكك ليرسلها هدية لأحد مقبيه.
84	83	صالح باي	القبطان بالقالة	1786م	طلب إرسال لزمة منطقة مرداس الشتوية و الصيفية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

85	84	صالح باي	قبطان القالة	17 فيفري 1787م	طلب إرسال الطبيب بسرعة (و إحضار جميع الأدوية معه) و إخباره بعدم الخوف من الوباء الذي حل بالمدينة بسبب توقف انتشاره.
86	85	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان ميري	26فيفري 1787م	حول قدوم الطبيب الفرنسي من القالة إلى قسنطينة و وصول أحمد بن حامادوش الشاوش و نقل إليه كللام القبطان و طلب إعطائه 10 آلاف ريال و طلب إرسال الترجمان ليتفاهم معه.
87	86	صالح باي	القبطان بارو قبطان القالة	16 أوت 1787م	حول طلب الوكيل الفرنسي من الباي التدخل في القل لأن آغا النوبة، و النوباجية يظلمون قنصل القل، و كتابة الباي لآغا النوبة و توصيته بالقنصل و إجرائه حسب العوايد القديمة.
88	87	صالح باي	قبطان القالة	1787م	السماح للفرنسيين بشراء القمح من أولاد ذياب و نهد و غيرهم من الناس الشراقة و إخبار علي باي بذلك، و شفاعة علي باي في ذلك و موافقة الباي على ذلك لأجل خاطره و منعهم من التعامل مع بني صالح و بلاد الحنانشة و البحيرة.
89	88	صالح باي	الرومي قنصل القالة	23جانفي 1788م	طلب إرسال المرجان على حسب العادة القديمة
90	89	السيد الحاج حسين بن عبد الله خوجة الخليفة	قنصل الباستيون	1788 م	طلب إرسال 500 ريال واد السمو العنابي على حسب العادة السابقة و تسليمها لخدام الدايرة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

91	90	السيد الحاج حسين بن عبد الله خوجة الخليفة	قبطان الباستيون	1789م	طلب إرسال الطبيب بسرعة ليداويه.
92	91	صالح باي	قبطان القالة	25ديسمبر 1791م	حول وصول مبلغ 500 ريال المستحقة على الوادي (واد السمو) و تسليمها للقايد عمر قايد عنابة.
93	91	حسن باي	قبطان القالة	1791 م	طلب إرسال الطبيب الموجود بالقالة إلى قسنطينة (و هي وثيقة غير موثوق بها لأن عام 1791م كان الباي على قسنطينة هو صالح باي و ليس حسن باي).
94	92	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان بيرون	يوجد تاريخان على الوثيقة 25-1792 جانفي 1794م	طلب إرسال حق زيارة القايد للشيخ، و كذلك إرسال بندقية صغيرة ليراها ويردها إليه.
95	93	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان بيرون	29جانفي 1792م	طلب إرسال 200 مسمار و 4 قفاف و قدر قفتين من الجير.
96	94	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان بيرون	4 فيفري1792 م	طلب إرسال 12 مزورة شعيرة من أجل الزرع.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

97	95	علي باي بن الحاج عبد الله	الترجمان توني	8 جانفي 1792م	طلب إرسال مختص في أشجار العنب ليقوم بتقليم الأشجار.
98	96	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان بيرون	14جانفي 1792م	حول ذهاب ابن التومي إليه و هو مريض و طلب الطبيب له ليداويه و اهتمام القبطان به.
99	97	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان بيرون	19جانفي 1792م	طلب إرسال 100 خبزة مراجني+12 خبزة سميد + كرطوس + زبيب +جبن +رطلين قهوة+رطلين سكر+ حكك المركب.
100	98	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان بيرون	2مارس 1792م	حول ضياع البقر و تعويضه من قبل عمار بن أحمد
101	99	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان بيرون	12مارس 1792م	حول ضياع البقر الذي هو للفرنسيين عند عامر بن أحمد و طلب إرسال الترجمان ليقوم بحسابها، و الذي ضاع منها يعوضه له عمار بن أحمد.
102	100	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان بيرون	دون تاريخ	طلب إرسال المترجم للتفاهم معه حول أمر البقر، و يقول الشيخ أنه لم يجد الورق لكتابة الرسائل.
103	101	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان بيرون	14 مارس1792م	طلب إرسال ثلاثة مزاير من القمح+سرير للشيخ+2 حصر+حمولة حمار من الملح.
104	102	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان بيرون	27 مارس1792م	طلب إرسال 10 ريال للشيخ + قفتين من الملح.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

105	103	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان بيرون	27 مارس 1792م	طلب إرسال 160 ريال.
106	104	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان بيرون	30 مارس 1792م	طلب إرسال ثلاثة مزاير قمح + ملح.
107	105	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان بيرون	11 أفريل 1792م	طلب إرسال اللزمة المعتادة للباي.
108	106	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان بيرون	22 أفريل 1792م	حول ذهاب الشيخ إلى قسنطينة و الاستقبال الذي حظي به لدى الباي.
109	107	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان بيرون	14 جوان 1792م	طلب إرسال الطبيب لمداواة ابنه سي حسين الطباخ + إرسال 500 حبة رصاص.
110	108	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان بيرون	31جويلية 1792م	حول الصلح مع قبيلة نهد، و طلب إرسال: الملح+الزيت+مرهم خاص بالجراح+ الخبز (ساخن) +رطل فلفل أكحل
111	109	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان بيرون	18 أوت 1792م	تعيين الشيخ بودار علي قبيلة نهد، وطلب إرسال صندوق شربات+خبز سميد إلى سي عثمان + طلب إرسال طبيب ليداوي ولده.
112	110	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان بيرون	24 أوت 1792	غير واضحة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

113	110	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان بيرون	23 أوت1792م	حول الأحداث التي عرفتها قسنطينة عقب تنحية صالح باي و مقتل إبراهيم باي و من معه (50 شخص).
114	111	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان بيرون	5 أكتوبر 1792م	غير واضحة.
115	112	الشيخ محمد بن مطين	وكيل الباستيون	1792 م	طلب إرسال بعض الأشياء الخاصة إلى الشيخ و هي سكك للحرث و ملح و مناديل و قهوة و سكر و فناجين.
116	113	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان بيرون	27أكتوبر 1792م	طلب إرسال الطبيب الكبير إلى الشيخ.
117	114	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان بيرون	27ديسمبر 1792م	طلب إرسال بعض المراهم ليعالج بها فرسه، و إرسال الحبر.
118	115	علي باي بن الحاج عبد الله	القبطان بيرون	1792 م	طلب إرسال القمح و الورق و الحبر.
119	117	احميدة بن الفخار	قبار القنصل الفرنسي	26 جمادى الثانية 1216هـ/ 1796م	طلب الوكيل شراء الشمع و الصوف، و كتابة الباي للقايد بأن لا يتعرض له. حول إرسال الوكيل هدية للباي (قسطل + تفاح)، و ضمانته الفرنسيين بتزويدهم بالقمح السنة القادمة.
120	118	مصطفى باي	قنصل عنابة	دون تاريخ	حول مشتريات الفرنسيين من القمح، إعادة 10 أقفزة من القمح للوكيل كان الوكيل قد سلمها إلى سي محمد بن حسن

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

					لصنع خبز النوبة، محاسبة القايد على ضريبة الجابري.
121	116	عثمان بن طراد	قبطان القالة	أوائل ذي الحجة 1208هـ	حول المراسلات بين الباي و الوكيل، وطلب إرسال البارود + القهوة+9 رزم كاغط.
122	119	أحمد باي	خديم القالة	أواخر ذي القعدة 1178هـ/ 1764م	حول تعيين أحمد باي و قدومه إلى قسنطينة لتولي مهامه.
123	120	صالح باي	لم يذكر المرسل إليه	لم يذكر التاريخ	طلب تسليم أمانة الشيخ عبد الله إلى قبطان القالة و هو يبعثها للباي.
124	121	صالح باي	قنصل القل	لم يذكر التاريخ	حول حق ديوان النوبة في المدينة في تغيير المترجم بعد استشارة الباشا في ذلك ليجعل محله رجلا عاقلا و لا دخل للقنصل في ذلك.
125	122	صالح باي	قبطان القالة	دون تاريخ	حول تعيين الشيخ عبد الله لأجل القنصل،وتعيين أحمد الباهي و توصية الوكيل بأن يعامله بالحسنى، و تسوية بعض الأمور المالية: تسليم 10 آلاف ريال من الوكيل الفرنسي في عنابة و 15 ألف ريال من الشيخ عبد الله.
126	123	صالح باي	قبطان القالة	دون تاريخ	حول وفاة وكيل القل، و الطلب من القبطان في القالة تعيين وكيل مكانه، و إرسال أمانة عبد الله العباس مع السيد الحاج المسعود الدراجي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

127	124	صالح باي	قبطان القالة	أواخر محرم 1198هـ/ 1783م	حول اعتداء طباخ قنصل القل على القنصل و جرحه ثم فراره إلى القليين و كتابة الباي لقايد القل و الآغا أن يرسلوه للباي حتى يطبق عليه الشرع بعد تنصيب مجلس شرعي.
128	125	صالح باي	الشيخ عبد الله بالقل	دون تاريخ	شكر الشيخ عبد الله على مساعدته للسيد مصطفى الخليفة في القيام بمهامه،و لأمر بتحصيل مستحقات البايلك على منطقة مرداس من الفرنسيين، و إرسال 1000 ريال للباي.
129	126	صالح باي	قبطان القالة	دون تاريخ	طلب استلام أمانة الشيخ عبد الله من الشيخ بعث الله وإخبار الباي بالعدد.
130	127	صالح باي	قبطان القالة	دون تاريخ	حول إرسال طبيب إلى القالة و بقاء طبيب آخر في قسنطينة.
131	128	صالح باي	قبطان القالة	دون تاريخ	طلب دفع صيفية مرداس للشيخ عبد الله ليحضرها للباي.
132	129	صالح باي	دون قبطان القالة	31 مارس (دون ذكر السنة)	إطلاق سراح أسيرين أوروبيين (ززاب وبروج) كانا في قسنطينة و إرسالهما إلى القالة و طلب مساعدتهما للعودة إلى بلادهما.
133	130	صالح باي	قبطان القالة	دون تاريخ	الإذن يتعلق بغلق الباستيون في عنابة بسبب انتشار الوباء في عنابة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق 2: خريطة إقليم عنابة العثمانية

4- خريطة إقليم عنابة العثماني

حدود سنجق عنابة
أراضي تملكها عشائر الحرث
أراضي تعيش عليها قبائل الرعية
أراضي تابعة لقبائل خليعة ومتعاونة
أراضي تقيم بها قبائل مستقلة ومتنعة عن القيام بالترتيبات السابقة الذكر

المصدر: ناصر الدين سعيدوني، **الحياة الاقتصادية بعنابة أثناء العهد العثماني**، مرجع سابق،ص 107.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق 3: وثيقة 01 مج 1641 (م و. ج)

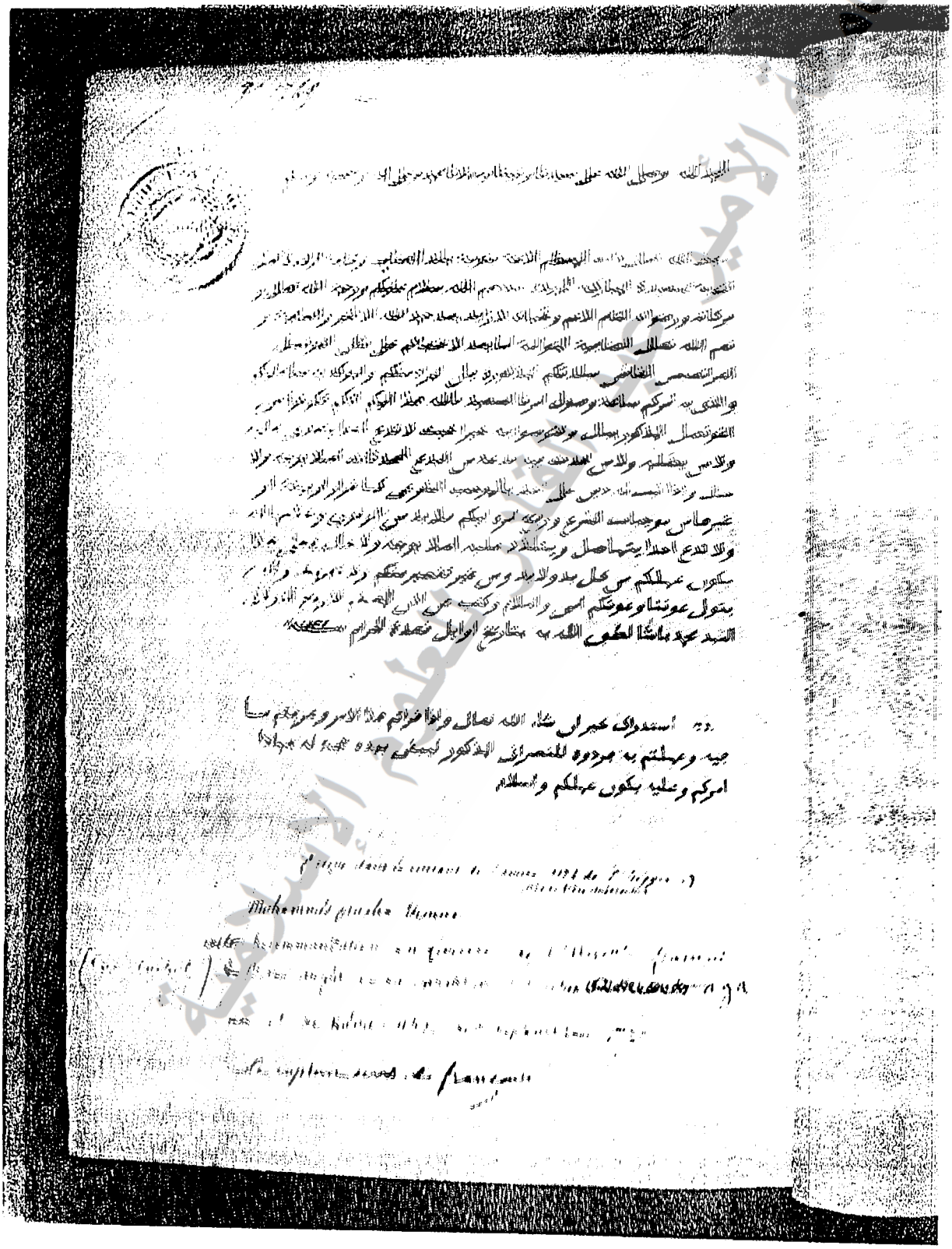

وثيقة 1 مج 1641 (م.و.ج).

الحمد لله و صلى الله على سيدنا و نبينا و مولانا محمد و على آله و صحبه و سلم حفظ الله تعالى ذات المعظم الآغة بنوبة بلد العناب و كافة أولادنا أهل النوبة السعيدة المباركة الحميدة سددهم الله سلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته و رضوانه التام الأعم و تحياته لا زايد بعد حمد الله إلا الخير و العافية و نعم الله تعالى الضافية المتوالية أما بعد لا يخفاكم على شأن القونصل الفرانصيص القاطن ببلدتكم المذكورة فإن المراد منكم و المؤكد به منّا عليكم و الذي به امركم ساعة وصول أمرنا السعيد بالله هذا إليكم، أنكم تكونوا من القونصل المذكور ببال و تتوصوا به خيرا بحيث لا تدع أحدا يتعدى عليه و لا من يظلمه و لا من يحدث فيه بدعة من البدع المحدثات أصلا بوجه و لا حال و إذا ثبت له دين على أحد بالموجب الشرعي كما قرار أو بيّنه أو غيرها من موجبات الشرع و رفع أمره إليكم فلا بدّ من الوقوف و خلاصها له ولا تدع أحدا يتماطل و يتلذّذ عليه أصلا بوجه و لا حال فعلى هذا يكون عملكم من كل بدّ و من غير تقصير منكم و لا تفريط و الله يتولى عوننا و عونكم آمين و السلام.

و كتب عن إذن المعظم الأرفع الدّولاتي السيد محمد باشا لطف الله به بتاريخ أوايل قعدة الحرام سنة 1132.

استدراك خير إن شاء الله تعالى و إذا قرأتم هذا الأمر و عرفتم ما فيه و عملتم به فردوه للنصراني المذكور ليبقى بيده حجة له فهذا أمركم عليه يكون عملكم و السلام.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق 4: وثيقة 16 مج 1641 (م.و.ج)

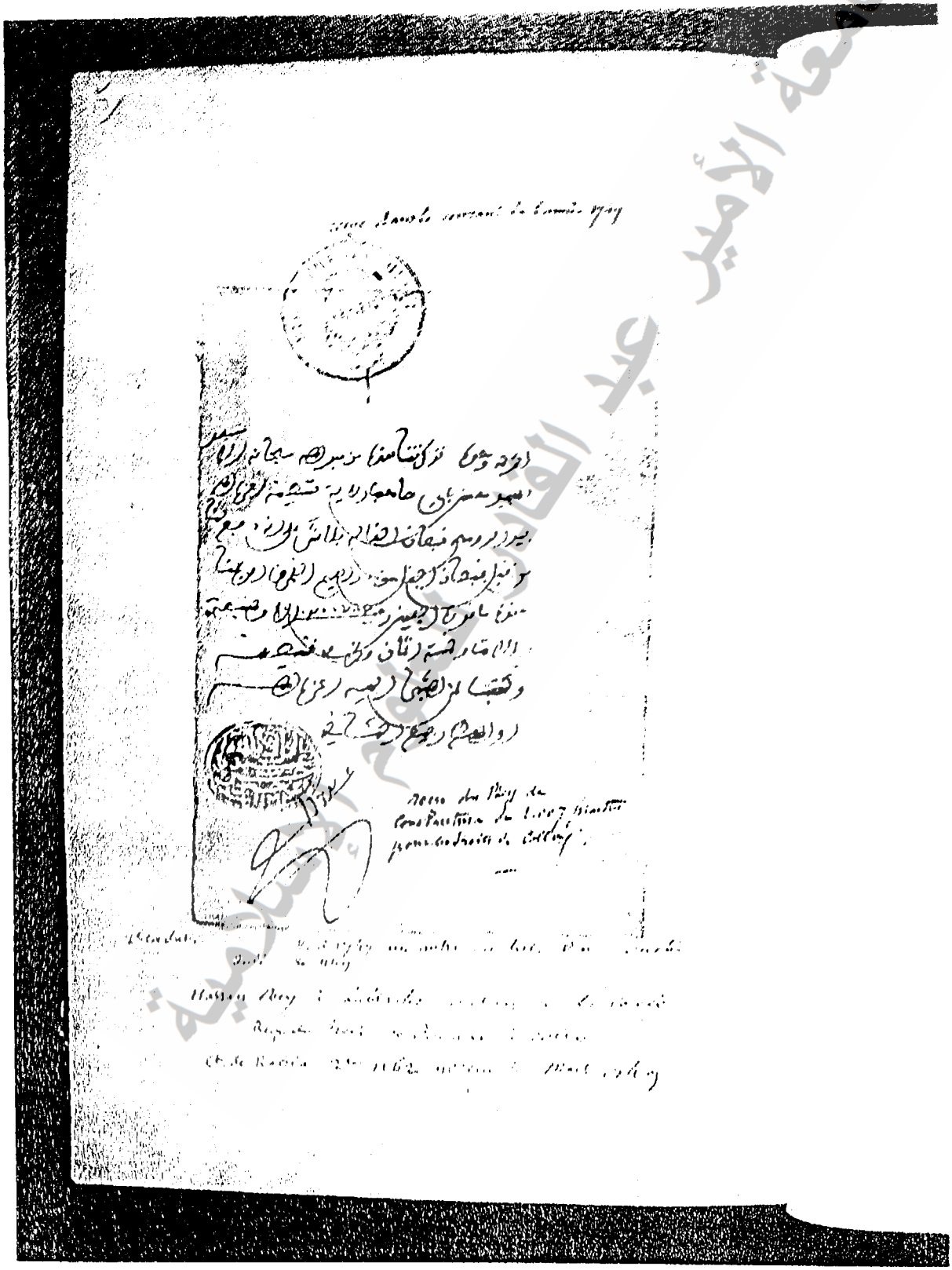

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وثيقة 16، مج 1641 (م.و.ج).

الحمد لله وحده تذكرتنا من عبد الله وحده سبحانه الأسعد السيد حسن باي صاحب ولاية قسنطينة أعزه الله بيد الرومي قبطان القالة بلاش الذي دفع من قبل قبطان القل من دراهم الجمرك (القمرق) عنده ما قدره أربعين ريالا و سبعة ريالات و خمسة أثمان و نحن في قسنطينة و كتب عن المشار إليه أعزه الله.

أواسط ربيع الثاني 1162.

الختم

الواثق بالله عبده حسن بن حسين 1162.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق 5: وثيقة 17 مج 1641 (م.و.ج)

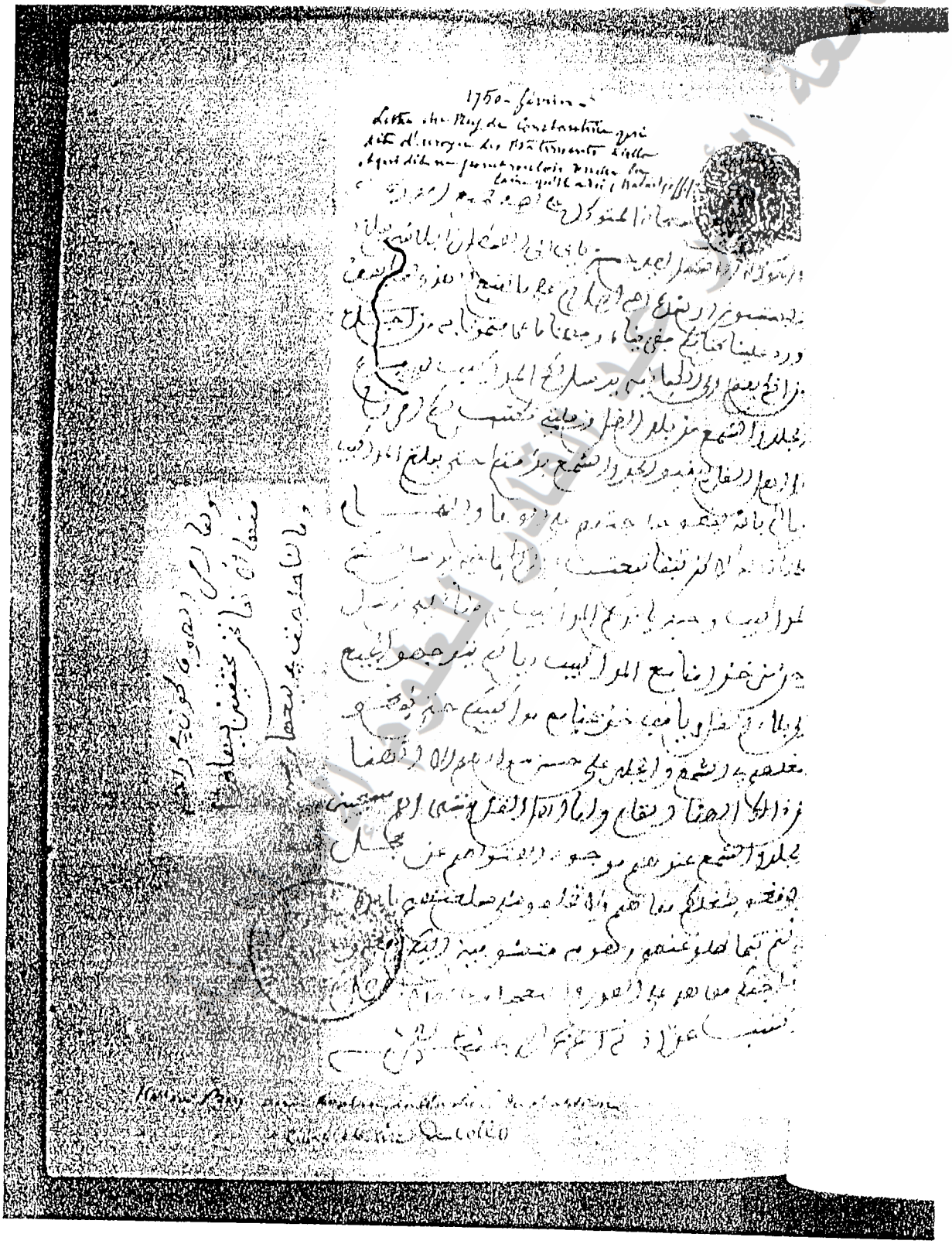

وثيقة17، مج 1641 (م.و.ج)

من عبد الله سبحانه المتوكل على الله في جميع أموره و أحواله و بعد حسن داي إلى القبطان بلاش لبلد الباستيون أرشده الله السلام على من اتبع الهدى أما بعد ورد علينا كتابكم فقريناه و فهمنا ما عرفتمونا به من أجل أنكم بعثتم الكبانية يرسل لكم المراكيب لأخذ الجلد و الشمع من بلد القل و قلتي نكتب لكم أمرنا إلى أهل القل ليبقوا الجلد و الشمع بذمتهم حتى يبلغ المراكب ديالكم بـــاش يقضوا حاجتهم على الوفاء و التمام علمنا ذلك لكن تبقى تبعث إلى الكبانية يرسل لكم المراكيب و حين يأتوكم المراكيب عرفنا لكي نرسل واحد من خدامنا مع المراكيب ديالكم يتوجهوا الجميع إلى بلاد القل و يقف خديمنا مع مراكيبكم حتى يقضوا شغلهم في الشمع و الجلد علـــى حـــسن مرادهم إلا اهنا من ذالك الهناء التام و أما أهل القل إنهم مسجيين الجلد و الشمع عندهم موجود فاتوا عن عجل ليقضوا شغلكم معاهم و لا تخلفوا من سلعتهم أنتم تتماطلوا عنهم وهم متشوفين إليكم أقضوا حاجتكم معهم على الفور و التعجيل و على هذا العمل، وكتب عن إذنه أعـــزه الله بمنه آمين.

أما أمر الصوف كون في راحة منها لأنها نحن محتفظين بها و مالنا حاجة في بيعها و فيه كفاية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق 6: وثيقة 97 مج 1641 (م.و.ج)

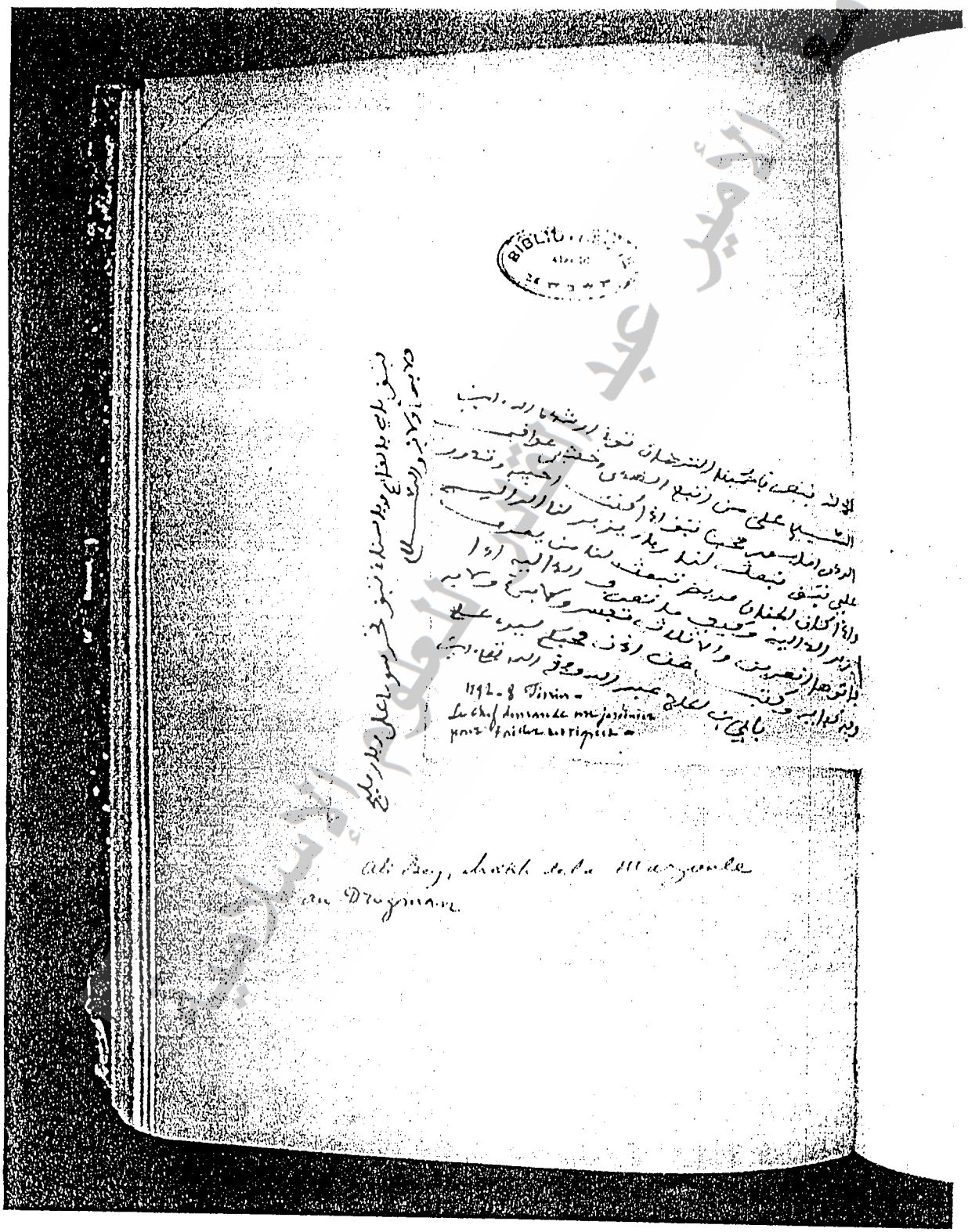

وثيقة 97، مج 1641 (م.و.ج).

الحمد لله يتعرف محبنا الترجمان توني أرشده الله آمين.

السلام على من اتبع الهدى و خشي عواقب الردى أما بعد محبّنا تبق إذا كنت حبيبي و تدور عليّ تبق تبعث لنا زبار يزبر الدالية و إذا كان الجنان مريض تبعث لنا من يعرف زبر الدالية و كيف ما تعرف الدالية فاتوها انهارين و إلاّ ثلاثة تفسد و لابدّ ثم لابدّ و فيه كفاية و كتب عن إذن محبكم السيد علي باي بن الحاج عبد الله وفقه الله تعالى آمين.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق 7: وثيقة 102 مج 1641 (م.و.ج)

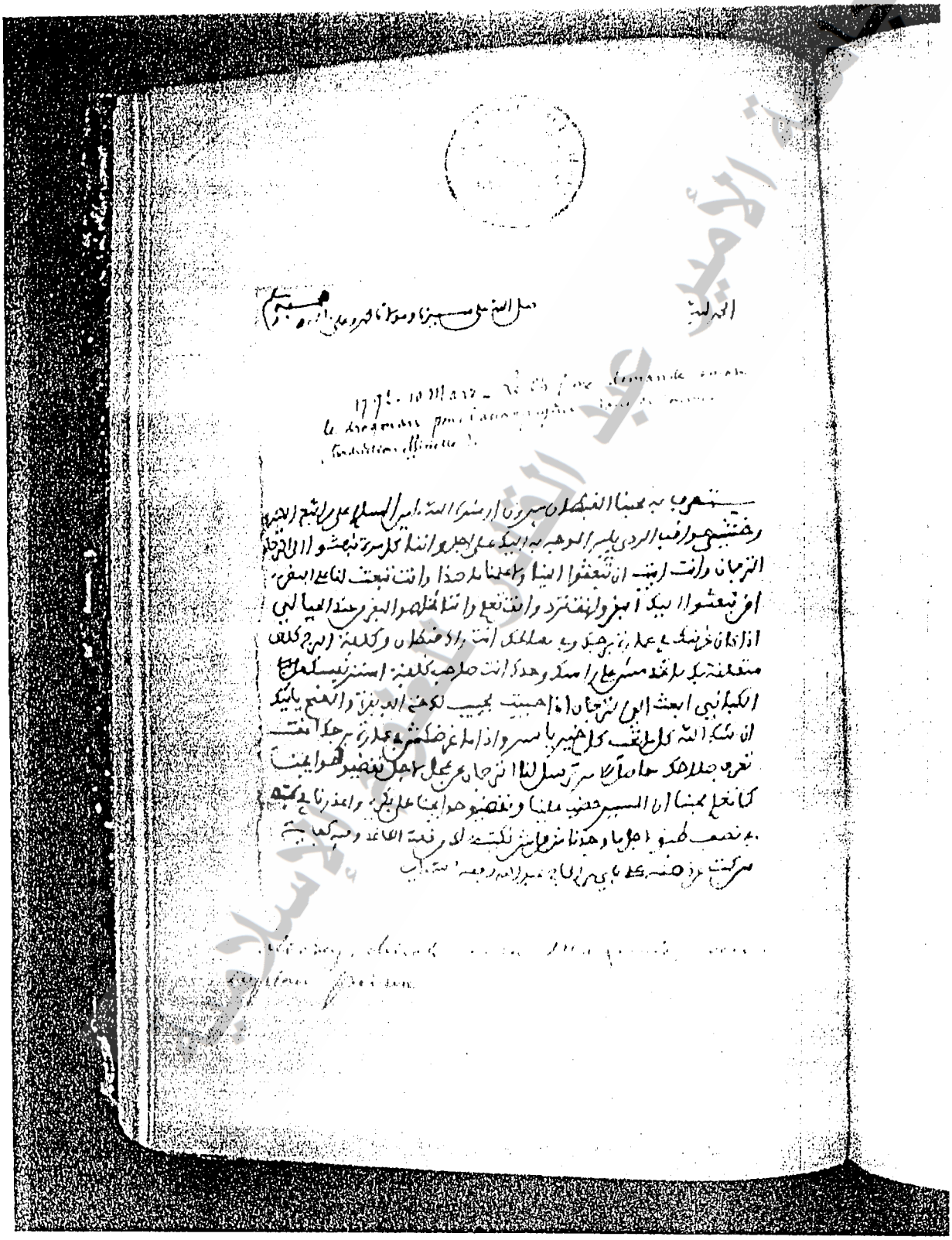

وثيقة 102، مج 1641 (م.و.ج).

الحمد لله صلى الله على سيدنا و مولانا محمد و آله و صحبه و سلم.

يتعرف به محبنا القبطان بيرون أرشده الله آمين السلام على من اتبع الهدى و خشي عواقب الردى يليه الموجب به إليك على أجل و أننا كل مرة نبعثو إليه الترجمان و أنت أبيت أن تبعثوا إلينا، و لا علمنا ما هذا و أنت تبعث لنا على البقر آخر نبعثوا إليك البقر و أنت ترد و أنت تعلم و أننا نخلصوا البقر من عند الجيالي إذا كان غرضك في عمارة برجك و في مصالحك أنت راك قبطان و كلمة البرج كلمة متعلقة بك ما تخدمش على راسك وحدك أنت صاحب كلفة استر نفسك من الكباني إلى الترجمان إذا حبيت مجيبلك حتى ألف بقرة و القمح يأتيك إن شاء الله كل ما تحبّ كل خير ياسر و إذا ما غرضكش في عمارة برجك أنت تعرف صلاحك حاصلا الأمر ترسل لنا الترجمان عن عجل لأجل نقضيو حوايجنا، كما تعلم محبّنا إن السيد علينا و نقضيو حوايجنا على بكرة و أعذرنا في كتب في نصف طبق أجل ما وجدناش فاش نكتب لك رقعة لكاغط و فيه كفاية من كتب عن ذهنه علي باي بن الحاج عبد الله وفقه الله آمين.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق 8: وثيقة 125 مج 1641 (م.و.ج)

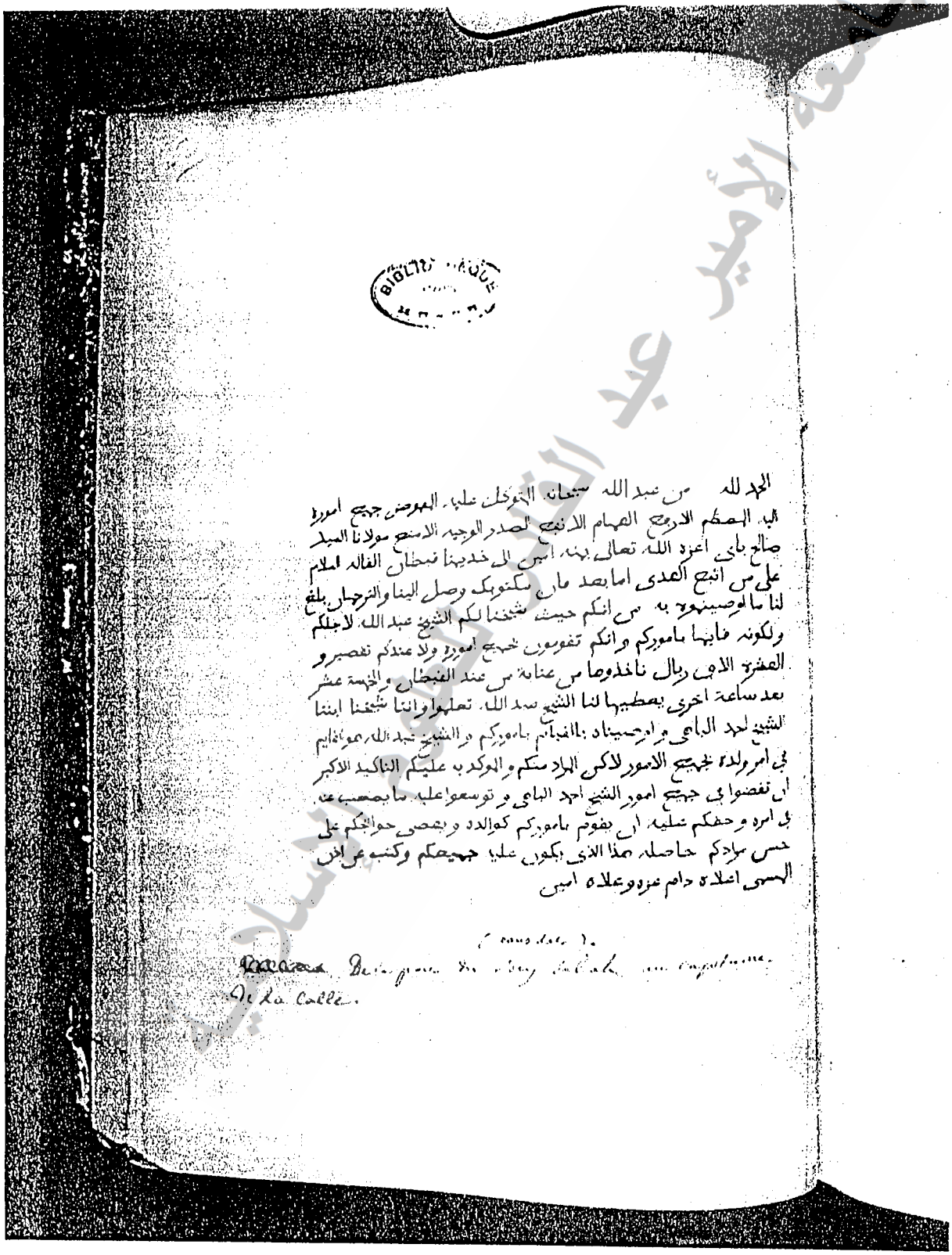

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وثيقة 125، مج 1641 (م.و.ج)

الحمد لله من عبد الله سبحانه المتوكل عليه و المفوض جميع أموره إليه المعظم الأنفع الصدر الوجيه الأمنع مولانا السيد صالح باي أعزه الله تعالى بمنّه آمين إلى خديمنا قبطان القالة السلام على من اتبع الهدى أما بعد فإن مكتوبك وصل إلينا و الترجمان بلغ لنا ما أوصيتموه به من أنكم حيث شيخنا لكم الشيخ عبد الله لأجلكم و لكونه قايما بأموركم و أنتم تقومون بجميع أموره و لا عنكم تقصير و العشرة آلاف ريال نأخذوها من عنابة من عند القبطان و الخمسة عشر بعد ساعة أخرى يعطيها لنا الشيخ عبد الله تعلموا و أننا شيّخنا ابننا أحمد الباهي و أوصيناه بالقيام بأموركم و الشيخ عبد الله هو القايم في أمر ولد بجميع الأمور لكن المراد منكم و المؤكد به عليكم التأكيد الأكبر أن تقضوا في جميع أمور الشيخ أحمد الباهي و توسّعوا عليه ما يصعب عنه من أمره و حقكم عليه أن يقوم بأموركم كوالده و يقضي حوائجكم على أحسن مرادكم حاصله هذا الذي يكون عليه جميعكم و كتب عن إذن المسمى أعلاه دام عزّه و علاه آمين.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق 9: وثيقة 122 مج 1641 (م.و.ج)

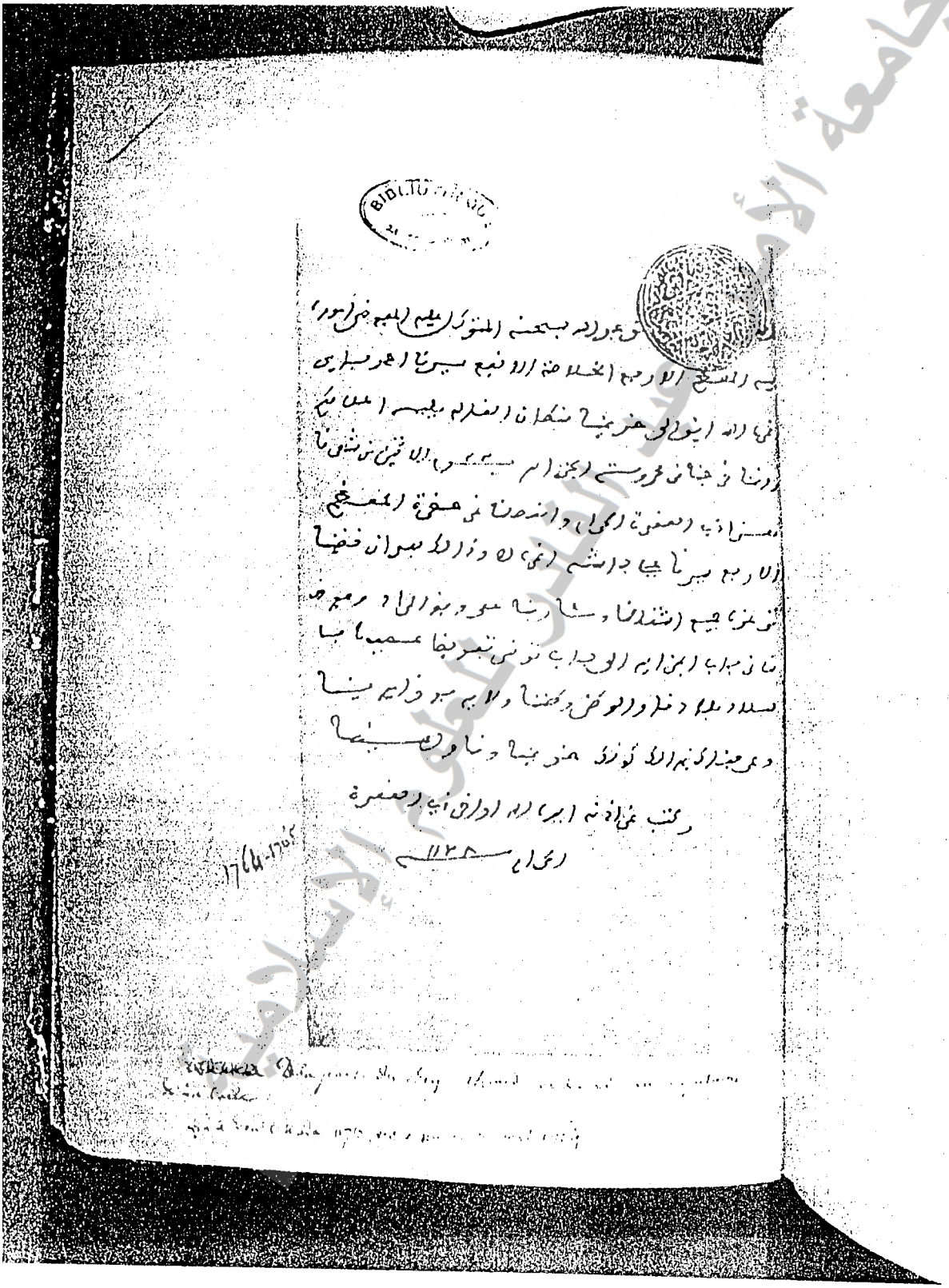

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وثيقة 122، مج 1641 (م.و.ج)

الحمد لله سبحانه من عبد الله المتوكل عليه و المفوض أموره إليه المعظم الأرفع الخلاصة الأنفع سيدنا أحمد باي أعزه الله آمين إلى خديمنا خدم القالة يليه و أننا خرجنا من محروسة الجزائر يوم 22 الاثنين من شهرنا هذا ذي القعدة الحرام عن حضرة المعظم الأرفع سيدنا علي باشا أعزه الله و ذلك بعد أن قضينا من عزّه جميع (كلمة غير مفهومة) و شاء ربه على وجه المراد وجوده ثاني باب الجزائر إلى باب تونس تفويضا بالبلاد فالبلاد بلادنا و الوطن وطننا و لا يد فوق أيدينا و عرفناك بذلك كونك خديمنا و كفا و كتب عن إذنه أيّده الله أواخر ذي القعدة الحرام سنة 1178هـ.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق 10: وثيقة 01 مج 1642 (م.و.ج)

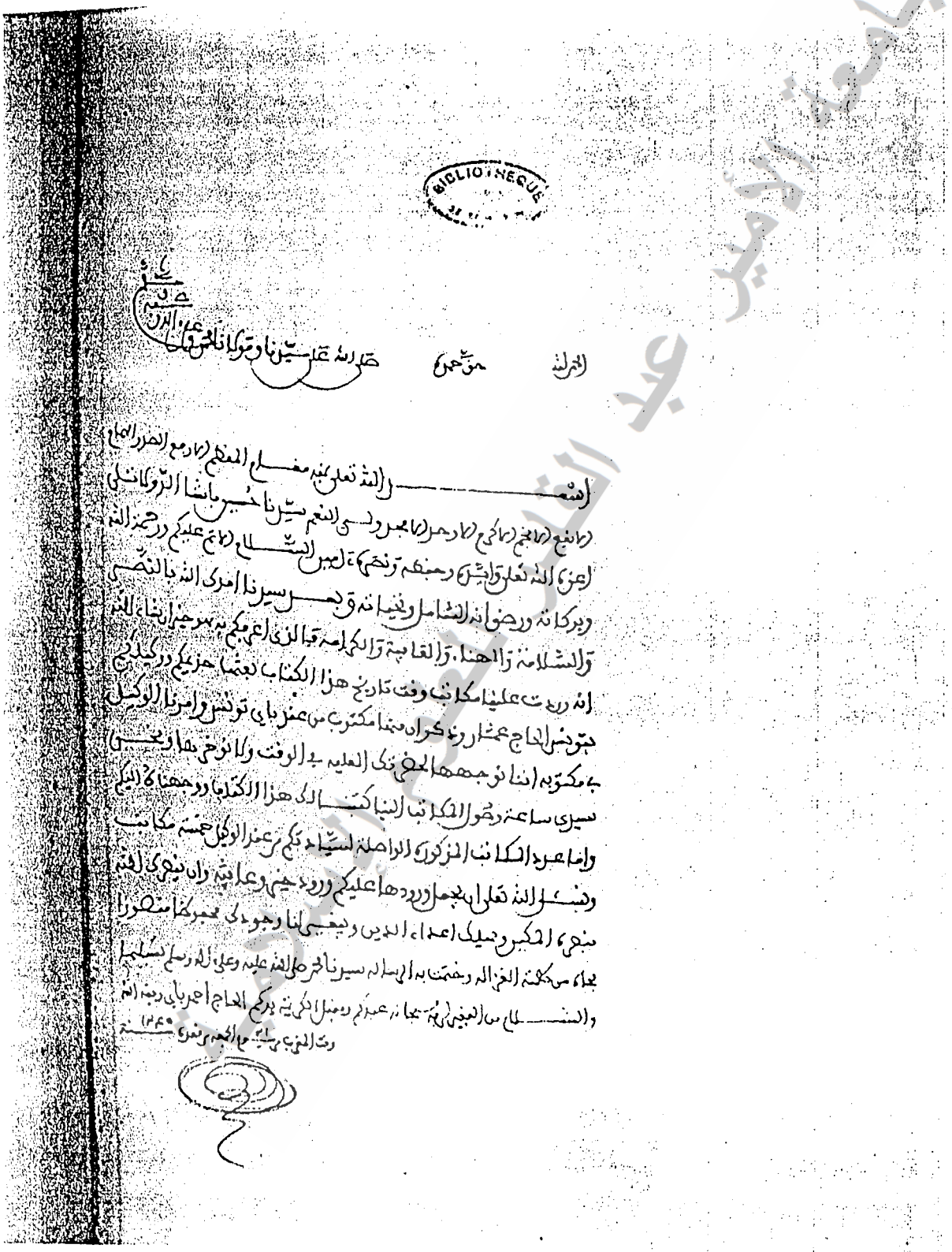

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وثيقة 01، مج 1642 (م.و.ج).

الحمد لله حق حمده صلى الله على سيدنا و مولانا محمد و عن آله و صحبه و سلم.

أسعد الله تعالى بمنّه مقام المعظم الأرفع الصدر افخام الأنفع الأكرم الأوحد الأمجد ولي النعم سيدنا حسين باشا اللّه لاتي أعزّه الله تعالى و أيده و حفظه و نصره آمين، السلام الأتم عليكم و رحمة الله و بركاته و رضوانه الشامل و تحياته و بعد سيدنا أمدّك الله بالنصر و السلامة و الهنا و العافية و الكرامة فالذي أعرفكم به هو خير إنشاء الله إنه وردت علينا مكاتب وقت تاريخ هذا الكتاب بعثها خديمكم و وكيلكم بتونس الحاج عمار و ذكر أن فيها مكتوب من عمر باي تونس و أمرنا الوكيل في مكتوبه أننا نوجهها لحضرتك العلية في الوقت و لا نوخرها و نحن سيدي ساعة وصول المكاتب إلينا كتبنا لك هذا الكتاب و وجهناه إليكم و أمّا عدد المكاتب المذكورة الواصلة لسيادتكم من عند الوكيل خمسة مكاتب و نسأل الله تعالى أن يجعل ورودها عليكم ورود خير و عافية و أن ينصرك الله بنصره المكين و يهلك أعداء الدين و يبقى لنا وجودك محفوظا منصورا بجاه من كلمته الغزالة و ختمت به الرسالة سيدنا محمد صلى الله عليه و على آله و سلم تسليما و السلام من الفقير لربّه سبحانه عبدكم و مقبل الكريمة يدكم الحاج أحمد باي وفقه الله وقت المغرب من يوم الخمسة من قعدة سنة 1245.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفهارس

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

I- فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
أ	
إبراهيم باي	58
إبراهيم خوجة الخزناجي	40، 65
إبراهيم خوجة الدولاتي	
أحمد الباهي	70،71،73،74،75
أحمد باي القلي	31،40،41،49،50،51،52،53،65
أحمد توفيق المدني	17
احميدة بن الفخار	75،76
أرجمند كوران	87
ب	
بارتول	27
بايسونال	37
بروج	48
بكري	87
بلانتي	23
بوجناح	87
ج	
جمال قنان	23،27،91
جميلة معاشي	04،81
ح	
الحاج مسعود بن زكري	49
الحاج يوسف	36
حسن آغا ساردو	16

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

حسن باي	31،35،36،37،38،40،41،44
حسن بن خير الدين باشا	25
الحسن بن محمد الحفصي	16،17،18،21
حسن فتريانو	25،56
حسين باي	53،63،77
حسين باي تونس	58
حسن قلبان	54
خ	
ابن خلدون	66
خليفة حماش	02، 08، 09
خير الدين باشا	18،19،20،21،23، 24،25
خيضر باشا	87
د	
ابن أبي دينار	18،19
الداي بابا حسن	60
الداي شعبان	26
دومال	54، 72
دونيس ديسو	58
دي كوكيل	37
ز	
زراب	48
س	
سليمان القانوني	22،24
سي حسين الطباخ	77
سي محمد حسين	73
ش	

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شارل التاسع	27
شارل الخامس	25
الشيخ طراد	76
الشيخ عبد الكريم الفكون	76
الشيخ عثمان بن طراد	76،75
ص	
صالح باي	32، 34، 35، 36، 38، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 52، 53، 58، 59، 64، 65، 70، 76، 77، 78، 82، 85، 86،
ض	
ابن أبي الضياف	19،18
ع	
عائشة غطاس	4
عبد الرحمان الجيلالي	25،20
عبد الله بن أبي العباس	75،74،73،71،70،64،50،41،35
عبدي باشا	64،55
أبو العباس أحمد بن الحسن الحفصي	16، 17، 18، 19، 21
علي الصغير	36
علي باشا	88
علي باي	78،77،76،75،73،71،70،64
علي بتشيني	88
علي بوجمعة	37
القايد عمر	63
علي خوجة	37
ابن العنابي	80
العنتري (محمد الصالح)	16

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ف	
فايست	62،16
فرانسوا الأول	24،23،22
فرانسوا دونواي	27
فيليت	50
ق	
أبو القاسم سعد الله	76
القايد سليمان	64،63،37،36
القنصل قبار	75
ل	
لافوري	22
اللّورد اكسموث	91
م	
الامبراطور شارلكان	22،20،19
ابن المبارك	17
محمد العربي الزبيري	19،4
محمد باشا	64،59،58،55،53
محمد باي خوجة	33
محمد بن الحاج حميدة بن الفخار	76
محمد بن فرحات باي	88
محمد بوعباية	49
محمد قوصه باشا	87
مروش لمنور	2
مصطفى الخليفة	52
مصطفى باي	77،63
مصطفى بن جلال التوقيعي	15

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مصطفى قوصه باشا	87
ملانتي	43
موريس سورون	27
موسي برقيون	57،49،48
موني	37
ميري	75
ن	
ناصر الدين سعيدوني	02، 03، 04، 05، 17، 21
نابليون	91
هـ	
هايدو	56
هركس داكس	27
ي	
يحي بوعزيز	25،20
يلماز أوزتونا	24
وليام سبنسر	27

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

II- فهرس الألقاب و الوظائف

	الصفحة
أ	
الآغـــا	08، 36، 37، 51، 54، 55، 62، 63، 64، 65، 67، 79، 84
ب	
البـــاشا	1، 8، 10، 11، 25، 27، 29، 30، 31، 34، 35، 37، 39، 42، 44، 45، 47، 51، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 65، 68، 69، 79، 88، 89، 91.
البـــاي	1، 2، 3، 6، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 29، 30، 31، 32، 34، 35، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 47، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 58، 59، 60، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 71، 76، 77، 78، 79، 84، 85، 88، 89، 91، 92.
باي تونس	58،78
خ	
الخزناجي	1، 58، 59، 60، 65
خليفة الباي	52
خوجة الخيل	01
د	
الداي	2، 3، 6، 11، 13، 26، 29، 30، 39، 40، 42، 44، 54، 59، 60، 63، 65، 68، 83، 87
ر	
الـــرايس	83
س	
الأســـير (الأسرى)	47، 48، 79

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

السلطان العثماني	24، 25، 27، 34، 54، 68
ش	
الشيخ (شيخ القبيلة)	2، 6، 8، 10، 11، 12، 13، 24، 29، 35، 38، 46، 50، 51، 55، 62، 64، 66، 67، 69، 71، 72، 73، 74، 75، 77، 78، 79، 83، 88، 89، 91،
ط	
الطبيب الفرنسي	48، 49، 50، 77، 85، 86،
ع	
العلماء	91
ق	
القاضي (القضاة)	29، 91
القايد	6، 11، 12، 29، 36، 37، 40، 46، 49، 51، 55، 62، 63، 64، 65، 67، 76، 78، 79، 84، 85، 86، 88، 89، 91
م	
الإمبراطور	17، 24
المفتي (المفتين)	29، 91
الملك الحفصي (سلطان تونس)	16، 17، 19، 20، 23، 24، 25.
المترجم	09، 47، 48
ن	
نائب الوكيل الفرنسي	53، 67
ناظر الميناء	49
و	
وكيل الخرج	57
الوكيل الفرنسي (وكيل	1، 8، 9، 10، 11، 13، 29، 30، 31، 34، 35، 36، 38،

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الباستيون، القبطان)	39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 54، 55، 63، 64، 68، 82، 86، 88، 89، 72، 73، 74، 75، 77، 78.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

III- فهرس القبائل

القبيلة	الصفحة
أ	
أسرة بوعكاز	81
أولاد ذياب	46، 92، 81
ب	
بني صالح	46
ح	
الحنانشة	46، 92
ق	
قبائل المخزن	13، 67
م	
مـــرداس	37، 38، 64، 80، 81، 92
ن	
نهـــد	35، 46، 81، 92
صنهاجة	64

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

IV- فهرس الأماكن

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المكان	الصفحة
أ	
إسبانيا	15، 22، 24
الأندلس	15، 81
الأوراس	81
الاسكندرية	22
اسنطنبول	27
ب	
بجاية	13، 14
بترت	19
بونة	ينظر عنابة
ت	
تبسة	14
تونس	3، 8، 19، 20، 21، 83
ج	
جنوة	50
ح	
حلق الوادي	19
س	
سطيف	81
سكيكدة	13، 14، 18، 26، 62، 63، 69
ش	
شمال إفريقيا	15، 18

ط	
طبرقة	14، 83
طرابلس	18، 19
ع	
عنابة	8، 13، 14، 15، 19، 20، 21، 23، 24، 25، 26، 27، 30، 31، 36، 37، 42، 43، 44، 45، 46، 50، 51، 56، 57، 58، 63، 64، 66، 69، 72، 76، 85، 87، 88، 91.
ق	
القالة	13، 14، 18، 21، 26، 30، 31، 36، 43، 44، 48، 49، 50، 51، 52، 54، 63، 69، 71، 76، 81، 82، 88، 84، 91، 92.
قسنطينة	8، 9، 14، 29، 30، 31، 32، 34، 35، 39، 40، 43، 44، 45، 46، 48، 49، 50، 62، 64، 69، 71، 77، 78، 79، 80، 81، 87، 91.
القل	8، 13، 14، 51، 55، 63، 64، 69، 81، 83، 84، 92
م	
المسيلة	81
مصـــر	91
و	
وادي السمو	63
وادي سوف	14
وادي زياد	65
ورقلة	81

ملاحظة: ورد اسم فرنسا، الجزائر في أغلب صفحات البحث و لهذا تجنبنا ذكرهما في الفهرس

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

VI- قائمة المصادر و المراجع

القرآن الكريم

1/ الوثائق:

مج 1641 "الرصيد القديم" (م.و.ج).

وثيقة 01 مج 1642 "الرصيد القديم" (م.و.ج).

وثيقة 10 صندوق 1769 (م. و. ب).

2/ المصادر باللغة العربية:

1- أحمد (باي)، حمدان (خوجة)، بوضربة، مذكرات نقل و تقديم: محمد العربي الزبيري، د.ط، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1973.

2- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم و تعريب و تحقيق: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر.

4- ابن خلدون (عبد الرحمان) ، المقدمة، تحقيق: خليل شحادة، ط1، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت د.ت.

3- ابن أبي دينار، المؤنس في أخبار إفريقية و تونس، ط1، مطبعة الدولة التونسية، تونس 1276هـ.

5- الراشدي (أحمد بن محمد علي سحنون)، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق و تقديم: المهدي البوعبدلي، منشورات وزارة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية، الجزائر.

6- الزهار (أحمد الشريف)، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تحقيق: أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1980

7- ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان، تحقيق: لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية و الأخبار، نشر كتابة الدولة للشؤون الثقافية و الأخبار، تونس 1963.

8- العنتري (محمد صالح) ، تاريخ قسنطينة، تحقيق: يحي بوعزيز، د.ط، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2005م.

9- العنتري (محمد صالح)، فريدة مؤنسة في حال دخول الترك قسنطينة و استيلائهم على

أوطانهم، و ذكر سير بايلها إلى انقطاع دولتهم و احتواء الفرنسيين على مساكنهم، إعداد أحمد سيساوي، دبلوم الدراسات المعمقة، إشراف العيد مسعود، جامعة قسنطينة 1980-1981م.

10- ابن العطار (أحمد ابن المبارك)، تاريخ قسنطينة، تحقيق: رابح بونار، ط1، د.ت، د.م.

11- الفكون (عبد الكريم) ، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم و الولاية، تقديم و تحقيق و تعليق: أبو القاسم سعد الله، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1408هـ/ 1987م.

12- مؤلف مجهول، غزوات عروج و خير الدين، تصحيح و تعليق: نور الدين عبد القادر، د.ط، المطبعة الثعالبية، 1335هـ-1934م.

13- مؤلف مجهول، كتاب عن البعض من أخبار بلد قسنطينة و حكامها، مخطوط رقم 2717، (م.و.ح).

14- الوزان الحسن بن محمد الفاسي، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي، محمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1983م.

3/ المراجع باللغة العربية:

15- أحمد (عبد الرحيم مصطفى)، في أصول التاريخ العثماني، ط2، دار الشروق، القاهرة ، 1413هـ، 1993م.

16- إلتر (سامح)، الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا.

17- أندري (نوشي و آخرون)، الجزائر بين الماضي و الحاضر، د.ن الجزائر 1984م.

18- أوزتونا (يلماز)، تاريخ الدولة العثمانية ، ط1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، اسطنبول، 1988م.

19- بوحوش (عمار): التاريخ السياسي من البداية و لغاية 1962م، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997م.

20- بوعزيز (يحي) ، علاقات الجزائر الخارجية مع دول و ممالك أوروبا 1500-1830، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1980.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

34- سعيدوني (ناصر الدين) ، ورقات جزائرية: دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2000

35- سعيدوني (ناصر الدين)، الجزائر منطلقات و آفاق: مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا و مفاهيم تاريخية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2000.

36- سعيدوني (ناصر الدين)، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830م، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985.

37- شالر (وليام) ، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا بالجزائر 1816-1824م، ترجمة إسماعيل العربي، ش، ن، و، ت، الجزائر 1982م.

38- عبد الوهاب (حسن حسين)، خلاصة تاريخ تونس، ط3، دار الفنون، تونس 1373هـ.

39- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997م.

40- عميراوي (احميدة)، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني، و بداية الاحتلال الفرنسي، دار البعث، قسنطينة، 2002.

41- العيادي (أحمد صبحي مصطفى)، الأمن الغذائي في الإسلام، ط1، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان 1419هـ-1999م.

42- قنان (جمال)، معاهدات الجزائر مع فرنسا، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987.

43- كبرلي (فؤاد)، قيام الدولة العثمانية، ترجمة: أحمد السعيد سليمان، دار الكتاب العربي، 1967.

44- كوران (أرجمند)، السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر (1827-1847م)، ترجمة عبد الجليل التميمي، ط2، مطبعة الشركة التونسية، تونس 1974م.

45- محمد (المهدي بن علي شعيب)، أم الحواظر بين الماضي و الحاضر: تاريخ مدينة قسنطينة، د.ط، مطبعة البعث، قسنطينة 1400هـ/1980م.

46- المدني (أحمد توفيق)، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر و اسبانيا 1492م- 1792م، ط1، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر.

47- المدني (أحمد توفيق)،كتاب الجزائر، د.ط، دار الكتاب الجزائر 1963م.

48- الميلي (مبارك بن محمد)، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، د.ط، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، د.ت، ج3.

49- نوار (عبد العزيز سليمان)، الشعوب الإسلامية: الأتراك العثمانيون، الفرس مسلمو الهند، ط1، دار النهضة العربية، بيروت 1973م.

50- هاملتون (جب)، المجتمع الإسلامي و الغرب، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، ط2، دار المعارف، 1971م.

51- يحي (جلال) ، المغرب العربي الكبير، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت.

4- الدوريات باللغة العربية:

52- أوغلو (خليل الساحلي)، إحداث لواء جديد في الجزائر أواخر القرن السادس عشر، الأصالة، ع34-35، الجزائر جمادى الثانية رجب 1396/ جوان جويلية 1976م.

53- بوعزيز (يحي)، الحالة الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن 19م، مجلة الثقافة، ع80.

54- التميمي (عبد الجليل)، أول رسالة من أهالي الجزائر إلى السلطان سليم الأول، المجلة التاريخية المغربية، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، 16 جويلية 1976.

55- حماش (خليفة) ، كشاف الوثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين في الجزائر و تونس، المجلة التاريخية المغربية، تونس، ع .

56- زبادية (عبد القادر)، كيف نكتب التاريخ، مجلة الأصالة، ع3، جمادى 1331هـ أوت 1971م، وازرة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية، الجزائر.

57- سعد الله (أبو القاسم)، دفتر محكمة المدية (الجزائر) أواخر العهد العثماني (1821-1839م) المحلية التاريخية المغاربية، ع 37-38، تونس 1985م.

58- سعد الله (أبو القاسم)، من آثار المفتي ابن العنابي، الأصالة، ع 39-40 ذو القعدة، ذو الحجة 1336 هـ/ نوفمبر، ديسمبر 1976م، وزارة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية، الجزائر.

59- سعيدوني (ناصر الدين)، الحياة الاقتصادية بعنابة خلال العهد العثماني، الأصالة، ع 34-35، الجزائر جمادى الثانية، رجب 1396هـ/جوان- جويلية 1976م.

48- الميلي (مبارك بن محمد)، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، د.ط، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، د.ت، ج3.

49- نوار (عبد العزيز سليمان)، الشعوب الإسلامية: الأتراك العثمانيون، الفرس مسلمو الهند، ط1، دار النهضة العربية، بيروت 1973م.

50- هاملتون (جب)، المجتمع الإسلامي و الغرب، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، ط2، دار المعارف، 1971م.

51- يحي (جلال) ، المغرب العربي الكبير، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت.

4- الدوريات باللغة العربية:

52- أوغلو (خليل الساحلي)، إحداث لواء جديد في الجزائر أواخر القرن السادس عشر، الأصالة، ع34-35، الجزائر جمادى الثانية رجب 1396/ جوان جويلية 1976م.

53- بوعزيز (يحي)، الحالة الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن 19م، مجلة الثقافة، ع80.

54- التميمي (عبد الجليل)، أول رسالة من أهالي الجزائر إلى السلطان سليم الأول، المجلة التاريخية المغربية، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، 16 جويلية 1976.

55- حماش (خليفة) ، كشاف الوثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين في الجزائر و تونس، المجلة التاريخية المغربية، تونس، ع .

56- زبادية (عبد القادر)، كيف نكتب التاريخ، مجلة الأصالة، ع3، جمادى 1331هـ أوت 1971م، وازرة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية، الجزائر.

57- سعد الله (أبو القاسم)، دفتر محكمة المدية (الجزائر) أواخر العهد العثماني (1821-1839م) المحلية التاريخية المغاربية، ع 37-38، تونس 1985م.

58- سعد الله (أبو القاسم)، من آثار المفتي ابن العنابي، الأصالة، ع 39-40 ذو القعدة، ذو الحجة 1336 هـ/ نوفمبر، ديسمبر 1976م، وزارة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية، الجزائر.

59- سعيدوني (ناصر الدين)، الحياة الاقتصادية بعنابة خلال العهد العثماني، الأصالة، ع 34-35، الجزائر جمادى الثانية، رجب 1396هـ/جوان- جويلية 1976م.

60- قداش (محفوظ)، الجزائر في العهد التركي، الأصالة، ع52، السنة السادسة، ذو الحجة 1397هـ/ ديسمبر 1977م.

61- قشي (فاطمة الزهراء)، قراءة في حياة صالح باي 1771- 1792م، المغارب في العهد العثماني، جامعة محمد الخامس، ع 01.

62- الكعاك (عثمان)، عنابة قبل الإسلام، مجلة الأصالة، ع34-35، السنة الخامسة، الجزائر جمادى الثانية/ رجب 1396هـ/ جوان، جويلية 1976م.

5- الرسائل الجامعية غير المنشورة:

63- أمقران (حليمة)، موقع المخزنية في العهد العثماني، رسالة ماجستير، إشراف عميراوي احميدة، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة 2004-2005م.

64- حماش (خليفة إبراهيم)، العلاقات بين الإيالة الجزائرية و الباب العالي من سنة 1798 إلى 1830م. رسالة ماجيستير في التاريخ، إشراف خليل عبد الحميد عبد العال، جامعة الإسكندرية 1988م.

65- السايح (فيلالي)، العلاقات السياسية الجزائرية التونسية، 1822-1830م، دبلوم الدراسات المعمقة، جامعة قسنطينة 1983م.

66- سيساوي (أحمد)، النظام الإداري ببايلك الشرق (1791-1830)، رسالة ماجيستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة 1988.

67- غطاس (عائشة)، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)، رسالة ماجيستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر 1984-1985م.

68- قشي (فاطمة الزهراء)، قسنطينة المدينة و المجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر هجري/ من أواخر القرن الثامن عشر ميلادي إلى منتصف القرن التاسع عشر ميلادي، رسالة دكتوراه في التاريخ، إشراف محمد الهادي الشريف، جامعة تونس الأولى، 1998.

69- معاشي (جميلة)، الأسر المحلية الحاكمة ببايلك الشرق الجزائري، إشراف من ق 10هـ إلى ق 13هـ/ 16-19م/ دراسة اجتماعية سياسية، رسالة ماجيستير في التاريخ، قسم

التاريخ جامعة قسنطينة 1992.

70- موساوي (فلة القشاعي)، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771- 1837، رسالة ماجيستير في التاريخ، إشراف ناصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر 1989- 1990م.

الموسوعات:

71- الجمال (محمد عبد المنعم) ، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ط2، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1406هـ - 1986م.

72- الكيالي (عبد الوهاب) ، موسوعة السياسة، ط3، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت.

6-المراجع باللغة الأجنبية:

1- Leila Babes, Mythe d'origine et structures tribales dans le fondement du pronom politique, doctorat 3 en Cycle, Ain en Provence, 1984.
2- Peyssonnel (J.A), Voyage dans les régences de Tunis et d'Alger, éditions: la découverte. Paris, 1987.
3- Merouche (L), Recherches sur l'Algérie à l'époque ottomane, Monaies, prix et revenus 1520-1830, Editions Bouchene, paris 2002.
4- Louis rin, le royaume d'Alger sous le dernier dey hypographie Adolphe Jourdan, Alger 1900.
5- Fillias (achilles), Notices sur les produits maridines du lithonal Algerien, Alger 1878
6- Palant (E). Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France, Paris 1889.
7- Venture de paradis. Alger XVIII eme siècle, jourdan, Alger, 1898
8- Heedo (d). Histoire des rois d'Alger, Traduction de l'espagnol et notes de Henri delmas de gramoil, Editions Grand Alger livres, alger, 2004.
9- Vayssette (E) histoire de Constantine sous la domination Turque de 1517 a 1837, présentation de Ouarda siari tengour, Editions Bouchene, paris, 2002.
10- Féraud (ch), Histoire des villes de la province de Constantine la calle, Alger 1877
11- Emerit (M). La situation économique de la régence d'Alger en 1830, I. h. Mars. Avril, 1952Feraud (ch), Kitab el Adouani.
12- Grammon (H.D), correspondance des consuls d'Alger, R.A, n° 32, Année 1888, n° 29, année 1885.
13- Grammont (H.D). Les Consuls et les envoyés de la cour de France a Alger . in .R .H .d .1888.
14- Féraud (ch), documents pour servir A l'histoire de bonne, R.A, n° 32. Année 1888.
15- René bouyac, histoire de bonne, imprimerie du courrier de bone, bone, 1891.

VII- فهرس الموضوعات

مقدمـــة ..... 01.
الفصل الأول : المدن الساحلية الشرقية تحت الحكم العثماني ..... 07.
I- دراسة الوثائق ..... 08.
II- بداية العهد العثماني بالمدن الساحلية الشرقية ..... 13.
II- بداية الامتيازات الفرنسية في الشرق الجزائري ..... 22.
الفصل الثاني: علاقات حكام الحصن بالسلطات الحاكمة المحلية ..... 28.
I- علاقات حكام الحصن بالباي ..... 29.
1- أسلوب التخاطب بين الطرفين ..... 31.
2- حل النزاعات و الخلافات ..... 35.
3- تقديم اللزمة ..... 37.
4- المبادلات التجارية ..... 41.
5- فدية الأسرى ..... 47.
6- تبادل المنافع ..... 48.
7- العلاقات السياسية ..... 51.
II- علاقات حكام الحصن بحاكم الجزائر ..... 54.
الفصل الثالث: علاقات حكام الحصن بالقبائل ..... 61.
I- علاقات حكام الحصن بالقياد و الآغوات ..... 62.
1- استخلاص الضرائب ..... 63.
2- الخلافات بين الفرنسيين و القايد أو الآغا ..... 64.
3- الإشراف المباشر على شيوخ القبائل ..... 64.
4- علاقات عامة ..... 65.
II- علاقات حكام الحصن بشيوخ القبائل ..... 66.
1- التنظيمات الإدراية ببايلك الشرق ..... 66.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

2- المبادلات التجارية بين الفرنسيين و الشيوخ ..... 72.
3- العلاقات الاجتماعية ..... 77.
III- علاقات حكام الحصن بالأهالي ..... 79.
1- موقف الأهالي من الوجود الفرنسي ..... 79.
2- المبادلات التجارية ..... 80.
3- العلاقات الاجتماعية ..... 84.
4- النزاعات و الخلافات ..... 86.
5- مدى استفادة الأهالي من الحصن ..... 86.
الخـــاتمة ..... 90.
المـــلاحق ..... 94.

الفهارس

1- فهرس الأعلام ..... 131.
2- فهرس الألقاب و الوظائف ..... 136.
3- فهرس القبائل ..... 139.
4- فهرس الأماكن ..... 140.
5- فهرس قائمة المصادر و المراجع ..... 142.
6- فهرس الموضوعات ..... 149.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية